

التطــوّر اللــغـويّ بيـن المعـجـم والنحــو

بحث لسانيّ في ظاهرة الإنحاء

دراسات ١٥

د. عـبد العـزيـز المسعـودي

تقديم

أ.د. محمد صلاح الدين الشريف

دراسات ١٥

التطـوّر اللـغـويّ
بين المعـجم والنحـو
بحث لسانيّ في ظاهرة الإنحاء

د. عبد العزيز المسعودي

تقديم:
أ.د. محمد صلاح الدين الشريف

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م



مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي
لخدمة اللغة العربية
King Abdullah Bin Abdulaziz Int'l Center for
The Arabic Language

التطوّر اللغويّ بين المعجم والنحو
بحث لسانيّ في ظاهرة الإنحاء

الطبعة الأولى
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

المملكة العربية السعودية - الرياض
ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف:٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة
العربية، ١٤٤٠هـ.
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
المسعودي، عبدالعزيز
التطور اللغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة
الإنحاء./ عبدالعزيز المسعودي؛ - الرياض، ١٤٤٠هـ
..ص؛ .. سم.-
ردمك: ٠ -٢٨ -٨٢٢١ -٦٠٣ -٩٧٨
١ - اللغة العربية - تاريخ أ. العنوان
ديوي ٩, ٤٠٠ ١٤٤٠/١٨٤٣
رقم الإيداع: ١٨٤٣/ ١٤٤٠
ردمك: ٠ -٢٨ -٨٢٢١ -٦٠٣ -٩٧٨

التصميم والإخراج
دار وجوه للنشر والتوزيع
Wojooh Publishing & Distribution House
WOJOOOH
www.wojoooh.com
المملكة العربية السعودية - الرياض
الهاتف:4562410 الفاكس:4561675
للتواصل والنشر:
info@wojoooh.com



تقديم

محمّد صلاح الدين الشريف

يهتمّ هذا الكتاب بظاهرة تندرج في عمومها في تجرّد بعض العلامات، تجرّدا يحوّلها مقوليّا من التخصيص الإحاليّ إلى التعميم الوظيفيّ. وهي «الإنحاء»، خصيصة في الألسن كلّيّة حدسها القدماء في تعليلهم لأصول الحروف وصلة بعضها بالظروف وصلة بعض الظروف بالأسماء، وصلة الأفعال بها جميعا، وسنّت اللسانيّات التاريخيّة النظر فيها، لمّا صار التأريخ والتطوّر هدفا عامّا في دراسة اللغة، واستقرّت منذ قرن موضوعا للبحث في تطوّر الألسن، وازداد الاحتفال بها منذ المنعرج الحاسم أواخر القرن العشرين، منعرج البحث في الكلّيّات على أسس استقرائيّة واختباريّة وبيولوجيّة عرفانيّة.

ليس الكاتب أوّل الملتفتين إلى هذا الموضوع، ولا ادّعى غير هذا؛ إنّما المزيّة في كتابه طرحه على وجه عامّ من جهتين: جهة العلاقة بين المعجم والنحو وما إليها من قضايا، وجهة التنوّع في الألسن.

فأمّا الجهة الأولى، فقد تركّزت على المفهومين الواسع والضيّق للنحو، لينتهي إلى تبنّي ما توخّاه الكثيرون منذ القديم من فصل بين نظام الوظائف والصيغ والمقولات،

والمنظوم المحقّق لها من الوحدات المحيل أغلبها على الموجودات المتصوّرة. وكأنّي به أيضا قد انتصر للمفهوم الضيّق المتضمّن في المصطلح القائم على فصل المعجم عن النحو حتّى يبرّر خروج الوحدة من منظوم مصطلح عليه بأنّه المعجم إلى منتظم آخر لا يتّصف بما تتّصف به وحدات هذا المنظوم، ولا يشكّ شاكّ في الآن نفسه أنّه من النحو.

وأمّا الجهة الثانية، فثريّة بالأمثلة من ألسن مختلفة، ومن لهجات عربيّة شتّى مركزها «الدارجة العربيّة الإفريقيّة الغربيّة الوسطى» الكائنة لهجاتها بين غرب مصر وشرق الجزائر والمنتشر جزء منها بتونس، والتي منها تفرّع اللسان المالطيّ المتأتّي من لسان المستعربين المهاجرين من صقلّيّة.

وبالجمع بين الجهتين، جمع الكتاب خصلتين: خصلة البحث النظريّ الكونيّ العالميّ غير القابع في البوتقة الثقافيّة المنغلقة على التراث، وخصلة الوصف العمليّ غير المنحصر في «المعيار الرسميّ» المسمّى بالفصحى. ونحن في حاجة أكيدة إلى التفتّح على المعرفة العالميّة وعلى الواقع اللغويّ. فلا معنى لانعزال تصوّراتنا العلميّة عن المعرفة الإنسانيّة لكون العلم في جوهره كلّيّا؛ ولا معنى لبتر اللسان العربيّ وتجفيف ثرائه اللهجيّ، وتركه فريسة للأهواء العقديّة أو عرضة للصراع بين التيّارات الكليانيّة المتزمّتة والتيّارات الانفصاليّة المتهوّرة.

ليس في الكتاب هاتان الخصلتان فقط. فمن انفتاح الكاتب أنّه لم يحصر نفسه في الإيمان بنظريّة لسانيّة غربيّة معيّنة على غرار الكثير من اللسانيّين العرب. فهذا العمل كأعمال سابقة له تتناول الموضوع من زاوية نظر شخصيّة، وتستفيد من كلّ المقاربات المهتمّة به. فهو قائم على التحليل النقديّ المراعي للوقائع في اختيار التصوّرات النظريّة الواصفة والمفسّرة لها. وهذا ما يجعله دارسا للإنحاء في ذاته، باعتباره حركة لغويّة تطوّريّة عاملة على تفريع الألسن وتكوينها، وصالحة أن تكون في يوم من الأيّام أحد الآثار الممكن اقتفاؤها للصعود في الزمان، والكشف عن أسرار النشوء اللغويّ، وفهم دواخل البناء في مختلف الألسن، أي مجاوزة التأريخ التطوّري التعاقبيّ إلى الوصف التزامنيّ كما هي الحال في علوم أخرى كالجيولوجيا التي تصل إلى فهم الانتظام المرفولوجيّ بفضل فهمها للتراكم النشوئيّ. وهو ما يجعل مفهوم الإنحاء نفسه مفهوما قابلا للتغيّر والتجريد.

إنّ هذا العمل، وإن كان مخصوصا بالإنحاء، فإنّه بفضل انفتاحه غير مقيّد بمفهوم متجمّد له. فهو، وإن كان مصطلحا قارّا في اللسانيّات منذ حوالي قرن، فهو ككلّ المصطلحات يبدأ أوّل نشأته بالدلالة على معنى عامّ يلائم الطرح الأوّليّ للبحث، ثمّ يعتريه التغيّر في المفهوم والماصدق بقدر ما يحيط به من تصوّرات ومفاهيم منهجيّة ونظريّة تجعل التشبّث بدلالته البدئيّة إشكاليّا. والنتيجة في الغالب أنّه بقدر ما يختلف الدارسون في دلالته هذه الأولى، وبقدر ما يتشبّثون بلفظه الدال على شيء مشترك في أفهامهم يدعو إلى المحافظة عليه، فإنّه مع الوقت يتحوّل إلى مجرّد اسم علم مخصّص لشيء يتّفقون على ضرورة البحث فيه، حتّى وإن لم تكن دلالته البدئيّة موافقة للجميع.

وليس هذا التجريد المحرّك للمصطلحات نحو العَلَميّة المطلقة مخصوصا بالاصطلاح اللسانيّ؛ بل عامّ؛ وهو أبين في العلوم كمصطلحات الجبر والحساب والكيمياء وغيرها. وهذا ما يجعل الكثير من المصطلحات القديمة في العلوم المتقدّمة أسماء أعلام يخطئ من تناول معانيها على ما تدلّ عليه ألفاظها. فليس مقدّرا لمفهوم الإنحاء أن يبقى كالإبحار حركة انتقال ودخول من فضاء تصوّريّ إلى فضاء آخر مغاير.

فالإنحاء، لا يدلّ على تحوّل ما ليس نحويّا إلى كائن نحويّ إلا عند من يسند إلى النحو مفهوما غير مفهومه العامّ، فيخرج من النحو ألفاظه المعجميّة، ويجعله مقصورا على الصيغ الصرفيّة والإعرابيّة التركيبيّة، وما تقتضيه الصيغ من أبنية صوتيّة. وليس مثل هذا الرأي، وإن ساد الكثير من النظريّات التقليديّة والحديثة، بالرأي النافذ في الكثير من النظريّات المعاصرة كالتوليديّة وغيرها من النظريّات العرفانيّة.

لكن، مهما كان الرأي في صلة المعجم بالنحو، أهو القسيم الخارج عنه أم المنظوم المتضمّن فيه المولِّد أو المحقّق له، فإنّ التحويل الموسوم بالإنحاء يبقى غير ملتبس المنشإ. فهو في أغلب الحالات عنصر معجميّ ثريّ الدلالة، أقرب ما يكون إلى الإحالة على تصوّر الأشياء والموجودات في اللسان في مستوى تجريديّ مقوليّ معيّن، ثمّ تضعف دلالته هذه، وتفتقر افتقار المقولات المتصاعدة في التجريد، حتّى يذهب من معناه أغلبه، فيضمر التصوّر فيه لفائدة الوظيفة الغالبة عليه.

إلا أنّ الوظيفة كما علمت في معناها الاصطلاحيّ الغالب عليها، هي أن يكون شيء باقتضاء شيء آخر. وليس من لفظ في المعجم يخلو في الأصل من وظيفة بهذا المعنى

المنهجيّ المنطقيّ العامّ، لكون الوحدات المكوّنة للسان في جميع المستويات متشارطة بالتقابل والخلاف خصوصا، فمتى افتقر التصوّر في الواحدة منها برز الوظيفيّ فيها وتصلّب عوده، وغلب عليها.

ومعناه أنّ الوحدة المتحوّلة بالإنحاء لا تخرج من المعجم إلى غيره بالضرورة، بل تتحوّل داخل المعجم نفسه، إن كانت منه، بتحوّلها من دلالة اللفظ على ما فيه من مفهوم تصوّري يقتضي غيره إلى الدلالة الممحّضة لهذا الاقتضاء. ومن هذه الوجهة، يبدو لنا أنّ اعتبار الإنحاء تحوّلا للوحدة من مستوى المعجم إلى مستوى آخر اعتبار مرتبط بمفهوم المعجم نفسه ومفهوم النحو ما هو.

وكما بيّن الكاتب في تحليله للفظ «شيء»، ليست الإحالة اللفظيّة إلى الشيء المرجعيّ ضروريّة لمفهوم المعجم، ما دام لفظ الشيء نفسه لا يحيل على شيء موجود ولا مفقود ولا منشود بعينه، بحيث ليس الشيء في اللغة سوى الموجود المطلق المبهم الذي يكون وقد لا يكون. فهو إذن مقولة لغويّة خالصة لا يبرّرها في اللغة غير اللغة. فشأن هذه الوحدة اللسانيّة في العربيّة شأن «أيّ شيء» من مقولات اللسان العربيّ المعبّر عنها بأبسط اللفظ. فهي إن «أيش» تكون، فـ«آش» تكون، تائقة بالطبع للانحلال والامتزاج، تنشأ من الإعراب نشأتها من المعجم.

يبيّن هذا جيّدا أنّنا لسنا مجبرين على فهم المعجم الذهنيّ على صورة معجم من كلمات أو مفردات؛ بل الأحرى أن نأخذ بأنّه منظوم مكوّنات مقوليّة بسيطة ومركّبة قابلة للخزل والنشر؛ فما هو مركّب منه قابل للتبسّط بالتجريد والخزل ليكون ذرّة في ما هو أعقد منه، كما بيّن الكاتب في «شيء».

فإن كان ذا، فانتظام اللغة كانتظام المادة في حركيّتها. أو ليست في حقيقتها مادة مجرّدة رمزيّة توسّع الترابط الخلويّ العصبيّ كما أكّدنا؟ فهذه على غرار تلك بمشيئة التطوّر في المادة ذاتها. ولم لا يكون العكس، دورا بدور وطورا بطور؟

تونس في ٢٥- ٠٦- ٢٠١٨

المقدّمة

موضوع هذه الدراسة مبحث لسانيّ حديث نسبيّا يهتمّ بنوع خاص من قضايا التطور اللغوي هو التطور الإنحائيّ. والمقصود إجمالا بالإنحاء هو كلّ مظاهر التطور التي تطرأ على عنصر معجميّ فتجعله يفقد - على الأقل- بعضا من معناه المعجميّ الأصليّ، كما يمكن أن يفقد جزءا من مادّته الصوتية، ليكتسب بفعل الاستعمال معنى نحويّا مجرّدا ويصبح أداة من أدوات تنظيم الرسالة اللغوية ووسيلة من وسائل تدقيق معانيها النحويّة بعد أن كان عنصرا من عناصرها الأساسية أو الضرورية[١] الحاملة لمادتها المعجمية، المعبّرة عن «أفكارها الأساسية التي تكوّنت من أجلها الجملة»[٢] على حدّ تعبير أنطوان مابيه Meillet.

لقد بدأ اهتمام اللسانيات بالإنحاء باعتباره ظاهرة ثمّ تطورت المعارف اللسانيّة وتنوّعت التجارب المنهجيّة وتراكمت المعطيات الاختبارية عبر اللغات لتفضي إلى مقاربات إنحائية اختلفت باختلاف تلك النظريّات اللسانيّة فكان منها الوظيفيّ والعرفانيّ والتوليدي والتنميطي- (Heine & Narrog, 2011). وبفضل تلك الحركة العلميّة التي انخرط فيها الباحثون من مختلف أنحاء العالم قطعت الدراسات الإنحائيّة

١- necessaryحسب توصيف Tooke انظر: (Heine, 2004: 576)

2- “ Les mots principaux sont ceux qui indiquent les idées essentielles pour lesquelles est faites la phrase.” (Meillet, 1912: 134).

شوطا كبيرا من حيث التنوّع النظري والثراء المعرفيّ لكنـّها ظلت - رغم كلّ ذلك - شبه مجهولة في اللسانيات العربية الحديثة[١].

لقد سعى اللسانيّون الغربيّون إلى تقديم الإنحاء ظاهرةً كونيّة تطوريّة مع توضيحها بالأمثلة المستمدّة من واقع الاستعمال في مختلف الألسن حتى وفّر منها التوثيق اللسانيّ ما اتسع لتأليف معاجم مختصّة[٢]. وقد كانت المقاربات الإنحائيّة في مجملها مندرجة ضمن تصوّر نظريّ عامّ للعلاقة بين المعجم والنحو سنحاول في طور أوّل توضيح ملامحه الكبرى (- الفصل الأول) لنعمّق فيها النظر لاحقا بإبراز مظاهر الاسترسال بين المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة مع ما يستلزمه ذلك من تقديم لمفهوم المقولات شبه المعجميّة (- الفصل الثاني). وبعد الفراغ من هذين الفصلين التمهيديّين سنقدّم الإنحاء ظاهرةً ونظريّةً ومبحثا لسانيّا حديثا نشأ في أواخر القرن العشرين فتوضّحت فرضيّاته وآليّاته ومساراته في مختلف الألسن البشرية، ووُضعت مناويله الكونيّة في ضوء ما توفّر من معطيات اختبارية ثريّة عبر الألسن (- الفصل الثالث). ثم سنستعرض عيّنات اختباريّة طرازية مستمدّة من اللسان العربي تشمل إنحاء الأفعال (- الفصل الرابع) وإنحاء الأسماء (- الفصل الخامس). ثمّ سنستغلّ تلك المعطيات الاختباريّة فنحاول تبويبها في ضوء فرضيّة المناويل الكونيّة لنختبر مدى انسحابها على اللسان العربيّ (- الفصل السادس). ثمّ نختم البحث عودا إلى دائرة المعجم والنحو لكن في إطار حركيّ تطوّريّ يثير قضايا نظريّة وإجرائية تتعلّق بمساريْ الإنحاء والتعجيم (- الفصل السابع) وما بينهما من اختلاف وتشابه وتعامل.

ولا تهدف هذه الدراسة فحسب إلى التعريف بالإنحاء ظاهرة ونظريّة وإنّما ستسعى أيضا إلى تحقيق أهداف أخرى منها اقتراح قراءة جديدة لجوانب مهمّة من تقاليدنا النحويّة بفضل ما وفـّرته النظريّة الإنحائية من أدوات منهجيّة مستحدثة. فمن بين ما يمكن أن توفّره القراءة الإنحائيّة محاولة الإجابة على بعض الإشكالات المعلـّقة المتصلة

١- لا تتوفر دراسات مطولة في الموضوع حسب علمنا باستثناء رسالة ماجستير لثريا السكري عنوانها: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربية الفعل الناقص نموذجا، وقد نشرتها كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة (د، ت) . لكن تجدر الإشارة إلى فصل من كتاب اللغة والجسد للأزهر الزناد (٢٠١٤) عنوانه إنحاء الجسد. وإلى مقال له بالإنكليزية (٢٠١٣منشور على الموقع SSRN موضوعه إنحاء الوحدة الصرفية ت).

2- Heine & Kuteva, 2002: World Lexicon of Grammaticalization.

بقضايا التصنيف المقولي في باب النواسخ مثل حدود المقولات -أهي مفتوحة أم مغلقة؟- ومثل أسباب السجال النحوي بين الكوفيين والبصريين بشأن الانتماء المقولي للأفعال غير المتصرفة الدالة على المدح والذم والتعجب.

ومن النتائج التي يمكن أن تتحقـّق بمتابعة الظواهر الإنحائيّة نذكر رصد المعطيات الاختباريّة في العربيّة الفصحى ثمّ في بعض اللهجات دونما تقيّد بمستوى واحد من مستويات الاستعمال؛ وهذا من شأنه أن يساعدنا على فهم موضوعيّ لعلاقة العربيّة المشتركة باللهجات وهي بالأساس علاقة وراثية قوامها الاتصال والتجانس وليست علاقة انفصال وتنافر وتنافس كما يبدو في التصوّر الذي يعتبر دراسة الفصحى ودراسة اللهجات مبحثين مختلفين لا يجتمعان.

لقد فكّرنا منذ سنوات في إنجاز بحث مطوّل مفصّل يتعمّق في مسائل الإنحاء في العربية المشتركة وفي اللهجات لكنّنا لم نتقدم فيه بالقدر والسرعة الكافيين، فعدلنا عن ذلك واخترنا سبيل الاختصار بجعل البحث مدخلا عامّا في الإنحاء يتخلّله استقراء لمعطيات متنوّعة من اللسان العربي ينتمي بعضها جزئيّا أو كليّا إلى أبواب معروفة في التقاليد النحويّة. ونحن نأمل أن تشكّل هذه الدراسة خطوة مهمّة تتلوها خطوات وأن تكون قادحا للمضيّ قدما في هذا المبحث اللساني الخصب الذي يمكن أن يتسع للعديد من المؤلّفات.

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أنّ فكرة هذا الكتاب قد بدأت تراودنا منذ اقترحنا على طلبتنا مسائل إنحائيّة لقيت استحسانهم وأثارت فضولهم. لكنّ ندرة المراجع العربيّة المخصّصة للموضوع وصعوبة الاطلاع على ما توفّر من المراجع الانكليزية حالت دون تمكّن بعضهم من الموضوع والتعمّق فيه درسا وبحثا، فكان ذلك حافزا إضافيّا جعل من وضع هذه الدراسة أمرا ملحّا.

فإلى طلبة الماجستير بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان والمعهد العالي للغات بتونس كلّ الشكر والامتنان على ما بذلوه من جهد وما أبدوه من اهتمام في التعامل مع تلك المسائل.

وإلى أساتذتي وزملائي الذين تفضلوا بقراءة هذا العمل وإبداء الرأي فيه جزيل الشكر والعرفان، وأخص بالذكر منهم الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف والأستاذ رفيق بن حمودة وكلّ الزملاء الذين حضروا مداخلتنا في إطار اللقاء اللسانيّ الذي انتظم بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة[1] فلولا تلك المراجعات الدقيقة والمساءلات العميقة لما استقرّ الكتاب على ما هو عليه.

١- تمّ اللقاء بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٧.

الفصل الأول
المعجم والنحو

يقوم كلّ لسان طبيعيّ على معجم ونحو لذلك تحضر هذه الثنائيّة في كل النظريّات اللسانيّة وإن اختلفت من حيث ملامح التمييز بين طرفيها تفاصلا واسترسالا؛ لذلك نقترح في هذا الفصل تقديما عامّا للمعجم والنحو يمثّل مدخلا ضروريا للخوض في العلاقة بينهما وما اتصل بـها من قضايا تتعلّق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالإنحاء مثل التمييز بين المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة والتمييز بين الإنحاء والتعجيم وفهم مظاهر التقاطع بينهما.

١ - المعجم:

المعجَم لغة اسم مفعول مشتقّ من قولهم عجَم الحرفَ أو الكتاب أي أزال إبهامه بالنَّقْط والشكل، وهو بهذا المعنى الاشتقاقيّ منسجم مع الوظيفة اللسانيّة والثقافيّة للمعجم الصناعي - أو القاموس- المتمثلة في إزالة الإبهام عن الكلمة من حيث شكلها ومعناها وكيفيّة استعمالها. فسياق الاستعمال قد لا يُسعف المتلقـّيَ، دوما، بما يكفي من القرائن المساعدة على تمثّل معاني الوحدات المعجميّة -باعتبارها من الشواذ على حدّ تعبير بلومفيلد- لذلك غالبا ما يلجأ مستعملو اللغة إلى القاموس لإزالة اللبس والغموض الذي يكتنف الوحدات أو المعاني المعجميّة الجديدة أو غير المعروفة عندهم.

والقاموس في التقاليد العربيّة هو كتاب اللغة؛ والمقصودُ باللغة الرصيدُ المعجمي أي«مجموع المفردات ومعرفة دلالاتها»، ويبدو حسب الضامن[1] (٣١) أنّ أوّل من اقترن به مصطلح اللغة هو أبو زيد الأنصاري (ت.٢١٢ هـ) لأنّه على حدّ قول السيوطي (المزهر، - : ٤٠٢) - نقلا عن أبي الطيب اللغوي- «أحفظ الناس للغة» ثمّ أيضا لأنّه وسم كتابه بـ «النوادر في اللغة»؛ وقال أيضا عن الأصمعي إنّه « كان أتقن القوم باللغة» (السيوطي، نفسه، ٤٠٣). وعلى هذا النحو استقرّ مصطلح «اللغة» ليحيل على مفهوم المعجم[2] عند القدامى حتى أطلقت صفة اللغويّ على كلّ مشتغل

---

١ - الضامن، حاتم، علم اللغة، جامعة بغداد، د ت.

٢- مصطلح اللغة حاضر في عناوين عدد من أشهر المعاجم القديمة مثل : النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ت. ٢٣٠ هـ) وجمهرة اللغة لابن دريد (٣٢١ هـ) وتهذيب اللغة للأزهري (ت. ٣٧٠هـ) والمحيط في اللغة للمعتمد بن عباد (ت. ٣٨٥ هـ) وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (ت.٣٩٣ ه) ومقاييس اللغة لابن فارس (ت.٣٩٥ هـ) والفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (حوالي ٣٩٥هـ) إلخ.

و يستعمل مصطلح اللغة في سياقات أخرى بمعنى اللهجة وذلك إذا ذكروا بديلا معجميا وقالوا عنه هو«لغة في كذا»، أي هو استعمال لهجي ، مثلا جاء في لسان العرب النات لغة في الناس...

بالمادة المعجميّة « جمعا وتصنيفا وتأليفا» (الضامن، ٣٢). وهذا لا ينفي طبعا وجود مصطلحات أخرى استقرت في الاستعمال لاحقا مثل المعجم والقاموس وهما في الأصل من المفردات التي استعملها المؤلفون في البعض من عناوين كتب اللغة المتداولة قديما وحديثا مثل «القاموس المحيط» للفيروزآبادي و«معجم متن اللغة» لأحمد رضا.

وهكذا استقرّت المعجميّة صناعة قائمة بذاتها مستقلّة عن صناعة النحو فميّزت كتب الطبقات بين طبقات النحويّين وفيها نجد على سبيل المثال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) والمبرد (٢٨٥ هـ) وطبقات اللغويين المشتغلين باللغة جمعا ووضعا في شكل رسائل أو كتب مثل الأصمعي (٢١٦ هـ) وابن دريد (٣٢١هـ) وغيرهما.

ولئن لم تُميّز التقاليد اللغوية بين المعجم كتابا والمعجم جزءا من الملكة اللغوية فإنّ اللسانيات الحديثة تميّز بين القاموس dictionnaire[1] و المعجم Lexique[2]. وقد واكبت المعجميّة العربية الحديثة هذا التمييز فاجتهد الباحثون في نقل المصطلحين الأجنبيّين على التوالي بـ المعجم الصناعي و المعجم الطبيعيّ أو الذهنيّ (الشريف، ١٩٨٦) أو بـ القاموس والمعجم (بن مراد، ١٩٩٤)؛ الأول هو الكتاب الذي يجمع فيه مؤلّفه أو مؤلّفوه جزءا من الرصيد المعجميّ في حالة معيّنة من حالات اللغة حسب ما يتوفّر لديه أو لديهم من إمكانات توثيقيّة وتقنيّة مع ترتيبه في قائمة من المداخل ترتيبا معيّنا يكون في الغالب ألفبائيا حسب الجذور بالنسبة إلى اللغة العربية. والثاني هو مجموع الوحدات المكوّنة للغةٍ معيّنة فهو من هذا المنظور رصيد احتماليّ يعتبره دي سوسير كنزا مودعا لدى أفراد المجموعة اللسانيّة (سوسير، دروس في الألسنية العامّة) ويعتبره التوليديون جزءا من الملكة اللغويّة رغم تسليمهم بمركزيّة التركيب syntax. ويؤكّد العرفانيّون على طابعه النفسيّ فيطلقون عليه مصطلح المعجم الذهني mental lexicon أي المعجم باعتباره رصيدا مخزّنا في الذاكرة اللغويّة مرتبطا بالوظائف العصبيّة

١- اشتق مصطلح dictionarium من الجذع اللاتيني dictio ويعني القول ثم أطلق في اللاتينية على كل مؤلَّف مزدوج أو متعدّد الألسن ليصبح في ما بعد يعني الكتاب الذي يشرح معاني الكلمات سواء أكان أحاديّ اللسان أو متعدد الألسن. (Rey, Alain, 1992, Dictionnaire Historique de la langue Française)

٢- يعني المصطلح lexicon في اليونانية كتاب الكلم أو الكتاب المخصص للكلام (نفسه).

للمخ. فكلّ متكلّم يمتلك معجما ذهنيّا يخزّن فيه كلّ الكلمات التي يعرفها[١] (Muller, 2007: 2). وليس المعجم الذهنيّ ذاكرة ساكنة وإنّما هو حلقة وصل بين التصور Conceptualization[٢] من ناحية والوسم الصوتميّ النحويّ من ناحية ثانية؛ لذلك يبدو المعجم الذهنيّ على درجة كبيرة من الهيكلة بدليل أنّ الإنسان يعثر على الكلمات أو يتعرّف على ما ينتمي منها إلى لغته الأم في جزء صغير من أجزاء الثانية.[٣]

وهذا الالتباس المصطلحي والمفهومي الذي لاحظناه ليس خاصا بثقافة دون أخرى لأنّ دراسة مفهوم المصطلح lexicon في المعاجم والموسوعات الإنكليزية بيّنت مدى الضبابية المتصورية التي تكتنفه؛ وهي ضبابيّة ناتجة عن تباين واضح بين الاستعمالات العادية عند عامّة المثقفين والاستعمالات المصطلحيّة عند المختصّين، كما أنّها ناتجة، عن التداخل بين مفهوم القاموس باعتباره كتابا من نوع خاص ومفهوم المعجم باعتباره مكوّنا طبيعيّا من مكوّنات الملكة اللغوية؛ فالمعجم هو القاموس في التصوّر الشائع إذا قصد بكليهما مجموع الألفاظ المستعملة في لغة معينة بل يمكن أن يلتبسا لدى البعض بالألفاظ vocabulary وهو بدوره مفهوم قد يختلف من باحث إلى آخر. وقد ازداد الأمر تشعّبا مع ظهور مفهوم «نظرية المعجم» في تسعينات القرن العشرين فاكتسب مصطلح المعجم محتوى متصوّريا يختلف باختلاف الإطار النظريّ؛ فـ«المعجم» في التركيب المعجمي أو في المعجم- النحو lexique - grammaire أو في اللسانيات التوليديّة أوفي اللسانيّات النفسيّة أو في غيرها من النظريات، لا يحيل على المحتوى التصوّري نفسه (Neef & Vater, 2006 :27-29).

ولا يمكن الحديث عن منزلة المعجم من النظريات اللسانية دون الإشارة إلى موقعه من أشهر المناويل اللسانية البنيوية والتوليديّة في القرن العشرين. والموقف الأبرز في اللسانيات البنيوية هو موقف بلومفيلد (١٩٣٣) عندما اعتبر المعجم ذيلا للنحو

١- حسب بعض الدراسات الإحصائيّة يقدّر الرصيد المعجميّ عند الإنسان الراشد المتعلم بحوالي ٥٨٠٠٠ من الكلمات الأصول وحوالي ٩٦٠٠٠ من الكلمات المشتقة والمركبة وهو ما يعني أن الرصيد المعجميّ يناهز الخمسين ألفا ٩٠٪ منها مستعمل فعليّا (Muller, 2007:2).

٢- القدرة على تشكيل المتصوّرات و استعمالها خلال عمليات التأويل والتمثّل.

٣- تتمّ عملية التعرّف في حوالي خمس الثانية أي ما يقارب مائتي جزء من الألف من الثانية (200 ms).

مشتملا على الشواذ[1] وفي مقابل ذلك يكون النحو مصدرا للاطراد والانتظام. وقد تواصل هذا الرأي عند بعض التوليديّين فشبّه بعضهم المعجم بالسجن لأنه لا يحتوي إلا على الحالات الخارجة عن القانون[2].

لقد حظي المعجم في اللسانيات التوليديّة التحويليّة بمنزلة تزايدت أهميتها تدريجيا مع تعاقب المناويل اللسانية التي اقترحها تشومسكي؛ فقد كان المعجم شبه غائب أو غير موجود بصفة صريحة في منوال تشومسكي الأول (١٩٥٧) الموسوم بالبنى التركيبية لأنّه من خلال قواعد إعادة الكتابة يبدو مجموعة من القواعد المولّدة لأبنية الجمل وتبدو قوائم العناصر المعجمية أخراجا outputs لمسارات التركيب وهذا ما يجعل المعجم مكوّنا من مكونات نظرية التركيب؛ أمّا في منوال المظاهر (١٩٦٥) فقد أصبح المعجم مكوّنا صريحا لقاعدة النحوbase، جنبا إلى جنب، مع قواعد إعادة الكتابة. وهو يتكوّن من قائمة من المداخل المعجمية وكلّ واحد منها يتكوّن بدوره من سمات تركيبية ودلالية ومن مصفوفة التهجية spelling المتكوّنة من السمات التمييزية الصوتمية. ولئن لم يختلف تشومسكي مع بلومفيلد في اعتبار المعجم موطنا للشواذ فإنّه قد اختلف عنه في جعل مداخل المعجم تحتوي أيضا على مظاهر الاطراد؛ ثم تزايد حضور المعجم في المـَنْوَلة اللسانية modelization فأصبح بداية من السبعينات وخلال الثمانينات مكوّنا قبل - تركيبي للنحو سيما بعد إقرار دوره في ما أصبح يعرف بالإسقاط المعجميّ.

ولئن بدت هذه الاختلافات في صلب اللسانيات التوليديّة ثانويّة أحيانا بشأن دور المعجم في الملكة اللسانية فإنّها تبدو أكثر بروزا بمقارنة المدارس والمقاربات اللسانية المختلفة بعضها ببعض؛ فالنظرة السائدة للمعجم في اللسانيات البنيوية تعتبره مستودعا ساكنا للمواد المعجمية عند سوسير أو قائمة في الشواذ عند بلومفيلد، في المقابل تعتبره بعض المقاربات التوليدية - مثل مقاربة بوستويفسكي (١٩٩٥)[3] - مكوّنا إبداعيّا من مكونات اللغة.

1- « The lexicon is really an appendix of the grammar, a list of basic irregularities » (Bloomfield, 1933 :274).

2- « The lexicon is like a prison. It contains only the lawless » (Di Sciullo & Williams,1987 : 3)

3- Pustejovsky, J. The generative Lexicon.

ولئن كان الاتجاه المنهجيّ السائد في اللسانيات تغلب عليه المقاربة اللسانيّة القائمة على مبدإ مركزيّة التركيب الإعرابيّ فإنّنا لا نعدم مقاربات لسانية ذات منطلقات معجمية بالأساس مثل النحو المقولي[١] عند داوتي (Dowty, 1979) والنحو الوظيفي المعجمي[٢] لبريزنان (Bresnan, 2001 /1982) أو المقاربات المعجموية lexicalist التي تقترح مَنوَلة الألسنة البشرية باعتبارها أنظمة قيديّة ومن أشهرها مقاربة بولارد وصاق Pollard &Sag المعروفة بالنحو المركّبي الموجّه بالرأس HPSG[٣]. ومثل هذه المقاربات تعتبر المعجم نواة للغة لأنّ العنصر المعجمي يحمل في بنيته خصائصه الصوتميّة والدلاليّة والمقوليّة التي تجعله ينسجم مع مبادئ النحو (Wunderlich, 2006 :3).

هذا التنوّع النظري المتعلّق بمنزلة المعجم من ملكة النظام اللغويّ، تقابله مقاربة أكثر تجانسا في المستوى التطبيقي بما أنّ وظيفة القاموس هي تدوين كلّ المعطيات اللغوية غير المطردة التي تشذّ عن قواعد اللغة idiosyncratic، وهي تشمل مثلا بالنسبة إلى المعجم الإنكليزي معلومات صوتمية ودلالية ومقولية (Wunderlich, 2006 :3)؛ وتشمل بالنسبة إلى المعجم العربي معلومات اشتقاقية ودلاليّة متنوّعة.

لكنّ هذا التجانس العام- الذي يجسّم استمراريّة حقيقيّة لتقاليد الصناعة المعجميّة من حيث أهدافها الثقافية والتربويّة لم يمنع ظهور جيلٍ جديد من المدوّنات المعجميّة موجّهٍ إلى الباحثين والمختصّين. ونعني بذلك جيل المعاجم المشكلنة formalized التي تطمح إلى تحقيق أهداف جديدة في مجال المعالجة الآليّة للغات الطبيعيّة N. L. P.[٤] مثل استغلال المعارف والمعلومات اللغوية الموجودة في المعاجم بعد إعادة صياغتها وجعلها مقروءة بواسطة الآلة[٥] قابلة للاستعمال من قبل المعاجم الذكيّة [٦]الطامحة إلى توليد الوحدات المعجمية آليّا مهما كانت أشكالها[٧] ودرجة تركيبها؛ كما يمكن استعمال

1- Categorial Grammar

2 Lexical Functional Grammar

3- Head – driven Phrase structure Grammar

4- Natural Language Processing.

٥- أي ما يُعرف بـ القواميس المقروءة آليا= machine – readable dictionaries

6- Machine- readable lexicons.

٧- تعتمد المعاجم المقروءة آليا على بنوك معطيات خاصة بالمعارف المعجميّة لتوليد مختلف أنواع الوحدات المعجمية آليا، انظر: Bosch & Jones ,2007 :1

المعاجم المشكلنة في التعرّف على المواد اللغويّة المخصوصة واستخراجها من مدوّنات الاستعمال الطبيعي. ومن هذا الجيل الجديد من المعاجم نذكر بالخصوص المعاجم الآليّة باللغة الفرنسية عند فريق موريس قروس[1] Gross وهي تطبيق لنظريّة المعجم النحو grammaire-Lexique ذات الأصول الهاريسيّة[2]، ومعجم الشرح والتعاملية لفريق إيغور مالتشوك Mel' čuk وهو تطبيق معجميّ لنظرية معنى- نصّ texte-sens ذات الأصول النظرية الروسية وقد أثمر هذا التطبيق عدة أجزاء من قواميس فرنسية وروسية[3] . ونقتصر على هذين المثالين المعروفين في الأوساط اللسانية دون الإشارة إلى مشاريع معجميّة وقاموسية متنوعة موجودة في بلدان مختلفة وتنتمي إلى مجال هندسة اللغة خاصة في اللسانين الفرنسي والإنكليزي.

١-١ خلاصة المفهوم:

خلاصة القول أنّ المعجم هو مجموع الوحدات المعجميّة المستعملة في لسان معيّن، وهو في الأدبيات اللسانية معجمان صناعيّ وطبيعي / ذهني: الأول وثيقة أو صورة ساكنة من المعجم الطبيعي تكون في شكل كتاب أو بنك معطيات؛ والثاني رصيد من المعطيات المعجميّة المخزّنة في الذاكرة اللغويّة الموزعة لدى أفراد المجموعة اللسانية.

ولئن كنّا لا نعرف بالضبط كيف تنتظم المعطيات المعجمية في الذاكرة النشيطة فإنّ اللسانيين بدأوا يبنون مناويل للذاكرة المعجمية (Hoey ,2004) وهو ما يعني أنّ النظريات اللسانية بدأت تتجاوز استعارة الصندوق الأسود عندما تخوض البحث في الهيأة التي يكون عليها المعجم في ذهن المتكلم.

١- انظر على سبيل المثال :

Silberstein, M. 1990 : Le dictionnaire électronique des mots composés, in Langue française N° 87

٢- نسبة إلى Z. Harris

٣- أصدر مالتشوك مع جالكوفسكي معجم الشرح والتعاملية للغة الروسية المعاصرة سنة ١٩٨٤:

–Мельчук & Жолковский : Tolkovo-kombinatornyj slovar' sovremennogo russkogo jazyka (Mel'čuk and Zholkovsky, Первое издание 1984) 2-е издание, 2016.

وأصدر معجم الشرح والتعاملية للغة الفرنسية المعاصرة في السنة نفسها. Dictionnaire explicatif et combinatoire du français contemporain

والمعجم الذهني ليس بالضرورة كيانا متجانسا فهو مثلا عند الشريف (٢٠٠٢) ذو بنية تتدرّج حسب مستويات التجريد من الأساس المعجمي المقولي إلى المعجم اللفظي مرورا بالمعجم المقولي. وهذا يعني أنّ المعجم في هذا المنوال وفي المقاربات العرفانية أيضا هو معجم استرسالي لا يفصل فصلا تقليديا بين المعجمي من ناحية والنحويّ الإعرابيّ من ناحية ثانية.

ولمّا كان المعجم الطبيعيّ في بعض المناويل اللسانية استرساليا لا ينفصل بوضوح عن النحو - بمعنى الإعراب -وهو في التقاليد اللسانية عامّة معجمان صناعيّ وطبيعيّ فإنّه من البديهيّ طرح بعض التساؤلات:

- أين توجد الوحدات المعجمية التي يمكن أن تكون منطلقا للمسار الإنحائي ؟ أ تكون في المعجم الصناعي أي في القاموس أم تكون في المعجم الطبيعي أي في الذهن ؟
- إذا كان الإنحاء تطورا من المعجميّ إلى النحويّ وإذا كانت العلاقة بين المعجم والنحو علاقة استرساليّة فأين يبدأ المسار الإنحائيّ بالضبط ؟

للإجابة نقول ما يلي: لمّا كان التطور يحدث بالاستعمال وفي الاستعمال فمن الممكن القول مبدئيا إنّ مجال الإنحاء لا يمكن أن يكون المعجم الصناعي الساكن وإنّما موطنه هو المعجم الطبيعي الذهني الحيّ. أمّا بخصوص التحديد الدقيق لمسارات الإنحاء في ضوء ظاهرة الاسترسال فنرجئه للمواضع التي نتناول فيها مفهوميْ الإنحاء وإعادة الإنحاء regrammaticalization أي في الفصلين الثالث والسادس.

٢- وحدات الوصف المعجميّ

قبل الخوض في مسارات الإنحاء وقضايا التعجيم نبدأ بتحديد مفهوم الوَحدة المعجمية، فنقول إنّ الوحدة المعجميّة هي وحدة الوصف في المعجم، وهي الموضوع الأساسيّ إن لم يكن الوحيد في العلوم المعجميّة[1]. فعلماء اللسان الذين اهتمّوا بالمعجم

١- وحدة الوصف في الصوتميّة phonology هي الصوتم phoneme وفي الصرف هي اللفظم morpheme وفي الدلالة التحليلية هي المعنم أو السيمم semème

- باستثناء بلومفيلد[١] - قلّما يلجَؤون إلى مفهوم اللفظم[٢] لأنّ الوحدة المعجميّة يمكن أن تكون لفظما مثل جسر أو سلسلة من اللفاظم مثل جسر جويّ التي تتكوّن من ثلاثة لفاظم دون اعتبار علامات الإعراب، أو عبارة اصطلاحية مثل أُسقِط في يده التي تتكوّن من أربعة لفاظم ظاهرة إلخ.

كما أنّ جمهور المعجميّين لا يلجأ إلى مفهوم الكلمة باعتباره من منظورهم مفهوما إشكاليّا فضفاضا وضيّقا في الوقت ذاته[٣]: هو فضفاض لأنّ بعض الدارسين يعرّفه بالمعنى والبعض الآخر يعرّفه بمقياس الكتابة فتكون الكلمة من هذا المنظور هي الوحدة اللغوية الواقعة بين فراغين[٤]؛ وهو مفهوم مضيّق غير مكافئ لمفهوم الوحدة المعجمية لأنّها يمكن أن تكون متعدّدة الكلمات كما رأينا أعلاه.

ولئن اتفق جمهور المعجميين حول إبعاد مصطلح الكلمة واجتمعوا حول مصطلح موحّد يمثل وحدة الوصف الخاصة بالمعجم فإنّ ذلك لم يكن حائلا دون وجود أبدال مصطلحية تتعدّد عبر الألسن بل في اللسان الواحد كلّما تعدّدت الأطر النظرية. من هذه المصطلحات نذكر الوحدة المعجميّة Lexical unit والعنصر المعجميّ Lexical item، أو العجمة Lexie و العجمَم lexème وهو مصطلح إشكاليّ تتباين مضامينه المفهومية من باحث إلى آخر...

ولئن اعتبرنا هذا التعدّد المصطلحي طبيعيّا بحكم تعدّد الأطر النظرية وتشعّبها فإنّه من الضروريّ التوقف عنده للتمييز بين المصطلحات المتشابهة التي تنتمي إلى اختصاصات متنوّعة أو إلى مستويات مختلفة من الوصف المعجمي مثل الوحدة المعجمية والمدخل المعجميّ.

١- المعجم البنيوي عند بلومفيلد (١٩٣٣) يقوم على التحليل الشكلي للفاظم ولا يعتمد الكلمات وهو لا يعتمد على الألفاظ vocabulaire لذلك يعرف المعجم بكونه قائمة في الشواذ.

٢- اللفظم في المفهوم السائد هو الوحدة الدالة الدنيا ويمكن أن يكون من منظور مارتينيه Martinet (١٩٦١) لفظما معجميا مستقلا مثل كتابٌ أو لفظما نحويا تابعا مثل أداة التعريف وياء النسبة وعلامة الإعراب..

٣- لا ينفي، هذا، وجود بعض المعجميين الذين يتمسكون بمصطلح الكلمة لأنه يبدو عمليّا ومعروفا في التقاليد اللغوية وعند غير المختصّين .

٤- هذا التعريف غير مانع من دخول بعض الجمل فيه مثل: أعطيتمونيها .

٢-١ الوحدة المعجميّة والمدخل المعجميّ:

يحيلنا مفهوم الوحدة المعجميّة على العنصر اللغويّ المتحقّق في الخطاب في صورة تصريفيّة مخصوصة يقتضيها المعنى السياقي، وفي حالة إعرابية معيّنة تستجيب لخصوصيات المحلّ الذي تشغله في الجملة ولمقتضيات السياق المقامي الذي أملى على المتكلم اختيار صورة معينة من صور تحققها اشتقاقا وتصريفا وإعرابا؛ فتكون الوحدة المعجمية بهذا المفهوم قريبة مما كان ينعته النحاة العرب القدامى بالمفردة.

أمّا المدخل فيحيلنا على المعجم باعتباره بنية تتكوّن من عناصر أصليّة مخزّنة في مستوى الذاكرة المعجميّة، أو باعتباره قائمة مرتّبة ألفبائيا في مستوى «الذاكرة الصناعية» التي تكون في شكل كتاب ورقيّ أو رقميّ؛ مثلا في الجملة التالية:

المستشارون يتداولون الرسالتيْن.

نجد ثلاث وحدات معجميّة هي المستشارون ويتداولون و الرسالتين؛ وإذا رمنا شرح هذه الوحدات في القاموس عدنا على التوالي إلى المداخل الرئيسية شارَ ودالَ ورسِل، ثمّ إلى المداخل الفرعية: مستشار، وتداوَلَ و رسالة. وهذا يعني أنّ المدخل شكل أصليّ وأنّ الوحدة المعجميّة يمكن أن تتطابق في سياق الاستعمال مع ذلك الشكل الأصليّ أو ألا تتطابق معه فتكون وحدة مشتقة مصرّفة حسب العرف اللغوي المطرد تقبل، مثلا، علامات الإعراب والجنس والعدد بالنسبة إلى الأسماء، وحروف المضارعة والزيادة وضمير الشخص بالنسبة إلى الأفعال.

وتجدر الإشارة إلى أنّنا لا نجد العنصر المعجميّ مستشار بين مداخل المعاجم القديمة لأنه اسم مفعول قياسيّ يتصف به كلّ من وقعت استشارته في أمر؛ لكنّنا نتوقع وجوده مدخلا معجميّا فرعيّا في المعاجم الحديثة التي تواكب الاستعمال؛ وذلك بعد أن تمحّض للاسميّة واكتسب دلالة عرفية جديدة وأصبح يدلّ على خطة وظيفيّة مخصوصة بل يدلّ على أصناف مختلفة من الخطط[1]. وهذا شأن مصطلحات كثيرة في العربية الحديثة مثل: قاض وكاتب ومحام ورسّام ومدير ومعيد ومنوّم ومهضّم إلخ. وهي طريقة من

١- يقال على سبيل المثال فلان متصرِّف مستشار أو قاض مستشار أو هو مستشار لدى رئيس الحكومة مكلّف بالإصلاح الإداري...و في مثل هذه المصطلحات دليل على تشعب مفهوم ‹المستشار› نتيجة لتعدّد أصناف المستشارين.

بين طرق كثيرة في التعجيم Lexicalization تتمثل في استعمال دوالّ موجودة للتعبير عن مدلولات طارئة بعد إضعاف الوصفية فيها لحساب الاسمية (- فصل الإنحاء والتعجيم).

يُطلق مصطلح المدخل المعجميّ، إذن، على الوحدة المعجمية الأصلية إذا كانت عنوان نصّ معجميّ من نصوص القاموس. ويكون المدخل مُرفَقا بمعلومات شكليّة متنوعة تهمّ النطق والرسم والصيغة الصرفيّة والتركيب أو تهمّ الدلالة مثل العبارات الشارحة والأمثلة والشواهد المجسّمة لصور تحقّق ذلك المدخل المعجميّ في سياق الاستعمال العاديّ. وبذلك يمثل النصّ المعجميّ حصيلة لغويّة لأهمّ المعارف التي يحتاجها المتكلم لاستعمال ذلك المدخل استعمالا سليما.

ويمكن القول، إذن، إنّ مستعمل القاموس يحتاج بحكم الطابع الاشتقاقي غير السلسليّ للعربيّة إلى قدرة على تجريد الوحدة المعجميّة من زوائدها للحصول على الشكل الأصلي المناسب[1] وبالتالي إلى الاهتداء إلى العنصر المعجميّ في الذاكرة المعجميّة أوّلا قبل البحث عنه في مداخل القاموس الورقي أو الرقميّ. وإذا أراد استعمال مدخل معجميّ مخزّن في ذاكرته المعجميّة استعمالا صحيحا فعَلَيْه أن يكون قادرا على اشتقاقه وتصريفه ومن ثمّة إدراجه في سياق الكلام. فالمدخل أصل واحد والوحدة المعجميّة فرع يتشكّل في صور متعدّدة حسب ما تسمح به قواعد التصريف والتركيب المطردة وحسب ما يسمح به العرف اللغوي إذا كان في المدخل مظهر من مظاهر الشذوذ مثل التكلس والنحت .وهكذا إنْ بدا القاموس في ظاهره مَعينـًا ساكنا فإنّه يتحوّل في الذهن رصيدا نشيطا تفاعليّا بمجرّد استعماله لأنّ القاموس صورة صناعيّة من كيان حيّ طبيعيّ هو المعجم الذهني الذي يشكّل جزءا لا يتجزأ من الملكة اللغوية عند الإنسان.

١- تيسيرا على المتعلّمين المبتدئين اقترح البعض قاموسا غير اشتقاقي رتبت مداخله باعتبار الزوائد (انظر: بن الحاج يحيى، الجيلاني. علي بن هادية، بلحسن البليش، القاموس المدرسي، المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب، ١٩٨٤)

٢-٢ الوحدة المعجميّة والعجمم lexème والعجـْمة lexie:

العجْمم lexème[1] عند بعض اللسانيـّين اسم لعائلة من الوحدات المعجميّة التي تختلف في ما بينها من حيث التصريف والإعراب لكنـّها تتفق في الشكل الصرفيّ الأصليّ وفي المعنى المعجميّ الأساسيّ. مثلا: أخذت ويأخذ ويأخذون ثلاث وحدات معجميّة تنتمي إلى عجمم واحد هو: أخذ. وطلبة وطالبيْن وطالبًا ثلاث وحدات معجميّة تحقّق بها العجمم: طالبٌ في ثلاثة سياقات إعرابية مختلفة. فالعجمم والوحدات المعجمية ثنائيّ مفهوميّ يمكن أن يقابل على التوالي عند النحاة العرب الكلمة ومفرداتها التي تتحقق في سياقات صرفية وإعرابية مختلفة.

إذن الوحدة المعجميّة هي عجمم متحقّق في سياق معيّن والعجمم اسم للشكل الأصليّ المجرّد الذي تشترك فيه مجموعة من الوحدات المعجميّة. والمدخل المعجميّ هو شكل أصليّ مرفوق بالمعلـومات الصوتيـة والصرفيّة والتركيبيّة (المقوليّة) والدلاليـة التي لا يمكن التكهّن بها والوصول إليها بواسطـة القواعـد النحويّة القياسيـة (Cruse, 1986:2). فالعجمم، حسب اصطلاح البعض، هو مدخل معجمي في المعجم الذهني يطابق تقريبا المدخل في المعجم الصناعي.

٢- ٣ الوحدة المعجمية والوحدة الوظيفية:

يستعمل بعض اللسانيين مصطلح الوحدة المعجمية Lexical unit للإحالة على أيّ عنصر لغويّ سواء أكان عنصرا معجميّا أو عنصرا نحويّا؛ فالوحدة المعجمية بهذا المفهوم تحيل على مفهوم عامّ للمعجم باعتباره رصيدا من المفردات Inventory (Brinton & Traugott, 2005 :10). وفي سياقات أخرى يبدو من المفيد التمييز بين الوحدة المعجميّة أي اللفظم المعجميّ أو الجذع stem أو الأساس base من ناحية والنَّحْوَم (grameme) أو اللفظم النحوي أو الصرفم من ناحية ثانية ؛ وبناء على هذا التمييز يمكن أن نحلّل- في مستوى أوّل- الوحدة المعجمية الكاتبان إلى ثلاثة مكوّنات أو عناصر هي: لام التعريف + كاتب + ـان، الثاني عنصر معجميّ والأول والثالث عنصران نحويّان أو نَحْوَمان حسب بعض الاصطلاحات. ويمكن في مستوى ثان أن

١- هذا التعريب من اقتراح (البكوش والماجري،١٩٩٣)

نحلّل كاتب إلى مكوّنين هما الجذر (ك. ت .ب) وهو مكوّن معجميّ والقالب الصرفيّ فاعل المتحكّم في توليد جدول أسماء الفاعلين وهو صرفم أيْ مكوّن نحويّ شكليّ وليس مادة معجمية.

هذا الضرب من التحليل اللغويّ يمكن أن يفضي إلى التمييز الواضح بين العناصر المعجميّة والعناصر النحويّة أو الوظيفيّة؛ لكنّه في الوقت ذاته تحليل متعدّد المستويات والمصطلحات لا يخلو من بعض اللبس والتشعّب، لذلك يبدو من الأفضل العدول عنه إلى وصف أكثر بساطة بالنسبة إلى بحث هدفه التمييز بين المعجمي والوظيفي تمهيدا لدرس ظاهرة الإنحاء. ويبدو أن التمييز الثنائي بين لفاظم معجمية ولفاظم نحوية أو بين مقولات معجمية ومقولات وظيفية هو التمييز المناسب الذي يفي بالغرض (- فصل المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة).

٣- أنواع الوحدات المعجميّة :

يمكن تصنيف الوحدات المعجميّة حسب طبيعة تكوينها ودرجة تركّبها إلى: وحدات بسيطة ووحدات مركبة composées ، ووحدات متشعّبة complexes.

٣-١ الوحدات المعجميّة البسيطة:

يمكن أن نرصد ثلاثة أنواع من الوحدات المعجميّة البسيطة التي لا تتساوى من حيث درجات بساطتها:

- **أولا** : وحدات أوليّة غير مشتقّة على غرار أسماء الأصوات مثل طَقْ وأسماء الأفعال مثل صه وهيهات وغيرهما من الأسماء التي لا تقبل التحليل إلى وحدات دالة أصغر مثل قلمْ...
- **ثانيا**: وحدات مشتقة اشتقاقا صيغيّا أي مأخوذة من جذور تُسبَك في قوالب صرفيّة فعليّة مثل: مسّى من (م، س، ي) على وزن فعَّل، أو اسميّة مثل: مهضّم من الجذر (هـ، ض، م) على وزن اسم الفاعل مُفعِّل.

- **ثالثا:** وحدات مشتقة اشتقاقا تركيبيّا تتكوّن من جذع أو أساس base ومن لفظم صرفيّ مثل ياء النسبة مسبوقة وجوبا بكسرة ـِـيّ في : آليّ و آفاقيّ، أو تتكوّن من جذع ولاحقة المصدر الصناعيّ ـِـيّة كما في: إنسانيّة وعشائريّة، أو من جذع ولفظم الجمع مثل: إرشادات ومنقولات، أو من جذع مع اللاحقة المركبة من ياء النسبة ولفظم الجمع المؤنث ـيّات في ،كماليّات ولسانيّات؛ وكلّها وحدات مركّبة صرفيّا لكنها تعتبر بسيطة من منظور علم الإعراب أو التركيبية Syntax.

٣-٢ الوحدات المعجميّة المركّبة:

هي وحدات مركّبة تركيبًا إعرابيًّا يصاحبُه تغييرٌ في مستوى الدلالة المعجميّة، ويمكن أن ينسحب عليها تعريف ابن يعيش لِمَا اصطلح عليه بـ المركب الإفراديّ وهو:

«أن تأتي بكلمتين فتركّبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين» (شرح المفصل، ج١: ٢٠).

وتتكوّن هذه الوحدات المعجميّة في الغالب من اسمين يركّبان بالنعت مثل: مزاد علنيّ واجتماع مغلق، أو بالإضافة مثل: حبّ الملوك وسلّة المهملات، أو تُركَّب مزجيّا مثل خمسةَ عشرَ[١].

٣-٣ الوحدات المعجميّة المتشعّبة:

تتشكل الوحدات المعجميّة المتشعّبة في جمل بسيطة أو مركبات جزئية من غير المركبات الثنائية فتُنتج:

- المتلازمات اللفظيّة مثل أهلا وسهلا وطرح سؤالا وقام بجولة..
- المركبات المصطلحيّة[٢] phraseoterme مثل : ثاني أكسيد الكربون، وشهادة الكفاءة المهنيّة.

١- انظر باب خمسة عشر على سبيل المثال عند الأستراباذي في شرح الكافية.

٢- مصطلح شائع بالخصوص في اللغة الألمانية وهو منحوت من Phraseme و terme

- العبارات الاصطلاحية idioms مثل: زاد الطين بلّة، والقشة التي قصمت ظهر البعير..
- العبارات المثليّة من قبيل: عاد بخفّي حنين، وأُريها السهى وتُريني القمر..

ولئن اشتركت أصناف الوحدات المعجمية المتشعّبة في خاصيّة التكلس فإنها تتباين من حيث درجات التشعّب؛ فالمتلازمات اللفظيّة أخصر في اللفظ من الأمثال والعبارات الاصطلاحية لكنها مثل المركبات المصطلحيّة تتميز بشفافيتها الدلالية [١] Semantic transparency.

٤- هويّة الوحدات المعجميّة:

تتكوّن الجملة - حسب نظريّة علم اللغة عند جون كلود ملنار (١٩٨٩) - من مكوّنين أساسيّين : أولهما المواضع الإعرابيّة وهي موضوع علم التركيب syntaxe وقد خصّها بنظريّة مصغّرة أطلق عليها اسم: نظريّة المواضع؛ وثانيهما العناصر المعجميّة وهي موضوع علم المعجم وقد خصّها بنظريّة الوحدات المعجميّة.

ولا يميّز ملنار في المستوى اللفظيّ بين اللفاظم النحويّة واللفاظم المعجميّة ويتحدّث فقط عن وحدات معجميّة تتحدّد هويّتها بما يسمّيه عوامل الإفراد[٢] وهي ثلاثة عوامل ضروريّة أوّلها الشكل الصوتميّ وهو يقابل الدال السوسيري، وثانيها المعنى المعجميّ وهو يقابل المدلول، وثالثها الانتماء المقوليّ إلى أقسام الكلام الاسم والفعل والحرف، وهو يقابل السمات التوليفيّة [٣]عند مالتشوك وبولقير (١٩٩٥).

ويخلص ملنار إثر المعاينة الاختبارية إلى أنّ أغلب الوحدات المعجميّة لها ثلاثة محدّدات مثلا: رجل ، خرج، مفيد لها شكل صوتمي وانتماء مقولي ومعنى معجميّ.

أمّا الضمائر البارزة مثل: هو ، ـك، إياك فلها محددان فقط بنية صوتميّة وانتماء مقولي وليس لها معنى معجمي؛ أي هي وحدات لغويّة مفرغة من الدلالة المعجميّة. وبعض

١- للتوسع في هذا المفهوم انظر (Bell & Schäfer , 2016)

2- Facteurs d’individuation.

3- traits combinatoires

العناصر اللغويّة فقط مثل الضمائر المستترة لها محدّد واحد هو الانتماء المقوليّ وليس لها شكل صوتميّ ولا معنى معجميّ .

ولعلّ أهمّ ما نحتفظ به من نظريّة الوحدات المعجميّة عند ملنار في علاقة بهذه الدراسة يقتصر على أمرين:

أولا: الانتماء المقولي محدّد أساسي لهويّة الوحدات المعجميّة.

ثانيا: غياب التمييز بين المقولات المعجميّة والمقولات النحويّة لأنّ ملنار يعتبر كل العناصر اللغوية باستثناء المواضع عناصر معجميّة.

أمّا ما نحتفظ به من النظريّات اللسانية عامّة فهو تنوّع مفهوم المعجم حسب المقاربات والمدارس؛ ويمكن اختصاره في مفهومين بارزين: المعجم الصناعي وهو رصيد ساكن من الكلم والمعجم الطبيعيّ وهو ذاكرة نشيطة تخزَّن فيها الوحدات المعجمية مع قواعد توليدها وشروط استعمالها.

والرصيد المعجميّ في التصور الشائع يتكوّن من المفردات أي من الوحدات المعجمية البسيطة وهو في التصوّر الدقيق يتكوّن من وحدات معجميّة متنوعة من حيث طرق اشتقاقها ودرجات تركيبها. ويبدو من الصعب إجرائيّا وضع مقاييس واضحة وحاسمة تميّز بين المركبات الحرة التي تنتمي إلى مجال الإعراب والوحدات المعجمية المركّبة التي وقع تعجيمها فعاملتها المجموعة اللسانيّة معاملة المفردات لأنّ حرية التركيب وقيود التعجيم متدرّجة. ومن اللسانيّين من يؤكّد على ضرورة إلحاق العبارات الاصطلاحية والمتلازمات اللفظية والعبارات المثلية برصيد المعجم الصناعي وهذا يثير بدوره قضايا منهجيّة شائكة يصعب حسمها نظريّا بحكم ضبابيّة الحدود بين المتواليات المتكلسة والمتواليات الحرّة وبحكم صعوبة التمييز بين ما هو متداول في الاستعمال يمكن إلحاقه بالمعجم العامّ وما هو خاص قليل التداول يمكن إلحاقه بالمعجم المختصّ.

٥ - النحو:

للنحو تعريفات عديدة وكلّ تعريف منها يطرح نوعا خاصا من الإشكالات . فالنحو منوال شكليّ formel[1] للخصائص اللغويّة المتعلّقة بالبنية الداخليّة للكلمات ولطرق توليفها. وهذا التعريف يطرح من منظور البعض إشكالا بخصوص البنية الداخليّة للنحو. فهل النحو وصف للخصائص البنيوية للسان معيّن أو هو وصف لتلك البنى في علاقتها بطرق الاستعمال أثناء إنتاج الكلام وأثناء تلقـّيه فيعكس ذلك الوصف الأسس العرفانيّة والتداوليّة للنحو؟ هذا التقابل بين النحو باعتباره نظاما شكليّا والنحو باعتباره جزءا من الملكة العرفانيّة ينعكس في مضمون النحو ويطرح في الحالة الأولى منزلة الدلالة من النحو ويطرح في الحالة الثانية منزلة المعجم من النحو (Kempson,2006).

والنحو هو مجموع القواعد المتحكّمة في تركيب الجمل والكلمات في لسان معيّن وهو أيضا الاختصاص المعرفيّ الذي يدرس تلك القواعد فيتفرّع إلى علم التركيب وعلم الصرف وعلم وظائف الأصوات. ويحيل مصطلح النحو على القواعد المتحكّمة في السلوك اللغويّ لمجموعة لسانيّة معيّنة وهو من هذا المنظور يستعمل تقريبا في معنى اللسانيّات وهذا هو المقصود بالنحو التوليدي من حيث هو إطار نظريّ يفترض أنّ اللغة بنية فطريّة داخليّة I-language موجودة في الذهن البشريّ وهدف اللسانيّ هو وضع منوال شامل لتلك اللغة.

مصطلح النحو، إذن، يحيلنا على مفهوم مضيّق مكافئ لمفهوم علم التركيب Syntax ويحيلنا على مفهوم موسّع يشمل علم الصرف وقد يستعمل بمعنى أكثر اتساعا يعادل أحيانا مفهوم اللسانيّات. والمفهوم المقصود عند دارسي ظاهرة الإنحاء هو المفهوم الثاني.

والنحو ظاهرة متشعّبة وليس مفهوما واحدا متجانسا وهذا ما لاحظناه من خلال تعدّد مضامين المصطلح في الفقرات السابقة؛ وما نلاحظه من خلال التمييز بين النحو باعتباره منتَجا product والنحو باعتباره جزءا من الملكات العرفانيّة عند

١- يتمثل المنوال الرياضي أو الصوريّ في وصف نظام معيّن باستعمال متصوّرات رياضيّة ولغويّة.

الإنسان أي مسارا process ذهنيّا منتِجا للخطاب. لكنّ البعد النفسيّ للنحو لا يُخفي عنّا بعده التداوليّ الذي لا يعزله عن عمليّة التواصل وعن حركة التطوّر، وهذا أيضا يجعل النحو مسارا تاريخيّا؛ فالنحو منتجا هو مجمل المعارفِ المألوفةِ في أوساط المعلّمين والمتعلّمين، والمدوّنةِ في كتب النحو في شكل معلومات مصنّفة في أبواب وقع تصوّرها حسب وجهة نظر النحويّ التي تُبرز أحد مُكوّنَيْ النظام اللغوي ونعني الأشكال أو المعاني. وهي في الحالتين نظرة سكونيّة لكنّها تساعد المتعلّم على تطوير معارفه المتعلقة بالنظام النحوي (Batsone, 1994 :5) . فإذا قال أستاذ لطلبته: «ندرس اليوم الضمائر أو حروف الجرّ..» فهو في ما قال متحدّث عن النحو باعتباره منتَجا؛ وإذا قال: « أنتم لم تستوعبوا بسهولة الحالات الإعرابيّة» فهو يتحدث عن مسار ذهنيّ لا عن منتج؛ وإذا تتبّع مراحل تطوّر المفردات وإنحاء بعض الأدوات تعلّق الأمر حينئذ بالنحو باعتباره مسارا تاريخيّا.

ويشمل النحو، فضلا عن ظواهر الإعراب، ظواهر أخرى متّصلة بالتصريف والاشتقاق وبآليّاتها. ويدرس النحو، على العموم، خمس وحدات لغويّة أساسيّة هي: اللفظم سواء أكان تابعا أم مستقلاّ، والكلمة، والعبارة phrase ، والإسناد الفرعي Clause ، والجملة sentence أي الإسناد المستقلّ؛ كما يدرس في إطار النص علاقة الجملة بما قبلها وما بعدها (Pushpinder Syal & Jindal ,2OO7 : 70).

و لا يتعلّق اهتمام علم النحو بالأشكال الدالّة فحسب لأنّ النحو، كما لاحظ الأستراباذي، في جوهره «معنى لا لفظ» ونحن نجد في مفهوم النحويّة grammati-cality دليلا واضحا على ذلك. فالنحويّة تتعلّق بالمعنى إذ بها نميّز بين الجملة السليمة (١) والجملة اللاحنة (٢) أو بين الجملة واللاجملة:

(١)الشطرنج لعبة الأذكياء.

(٢)* الأذكياء لعبة الشطرنج.

كما يدرس النحو طرق توليف الصواتم والكلمات لتكوين جمل مفيدة، فبالنحو ندرك الفرق بين الجملتين (٣) و (٤) :

٣) ضرب موسى عيسى

٤) ضرب عيسى موسى

فمثل هذا النوع من الأمثلة المزدوجة التكوين والتحليل يبرز وظيفة النحو باعتباره آلة تساعد المتلقّي على فهم المعنى الذي يقصده المتكلّم بأقلّ ما يمكن من اللبس وبأكثر ما يمكن من الدقّة والوضوح.

٥-١ مفهوم النحو في التقاليد النحويّة العربيّة:

للنحو في تعريفات النحويّين مفهومان متباينان تباينا واضحا: مفهوم موسّع يشمل علميْ التركيب والتصريف ومفهوم مضيّق يقتصر على علم التركيب دون سواه. وقد رأينا من المفيد التوقّف عند المفهومين لنرى أيّهما أقرب إلى مبحث الإنحاء في اللسانيّات الحديثة.

٥-١-١ المفهوم الموسّع:

النحو في تعريف ابن جنّي يشمل مسائل الإعراب والتصريف بما أنّه

«انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة» (الخصائص، ج ١: ٣٤).

والملاحظ في تعديد ابن جني لمسائل النحو أنّه لم يستوفها كلّها بل اكتفى بعبارة «وغير ذلك»؛ وهو ما يعني اتساع موضوع النحو ليشمل فضلا عن مسائل التصريف والاشتقاق والإعراب مسائل أخرى بيانية فالأمر متعلّق لا بسلامة اللغة فحسب وإنّما بفصاحتها. وما هذا بالأمر المستغرب لأنّ الكتاب الأول الموثّق للدرس النحوي عند العرب- أعني كتاب سيبويه- لم تخل مسائله من التنوع حتى امتدّت إلى البلاغة والصوتيّات.

ولئن اختفت أبواب الصوتيات من جلّ المصنفات النحوية اللاحقة واستقلت المسائل البلاغية لتصبح موضوع علم قائم بذاته فإنّ مسائل التصريف ظلت متلازمة مع مسائل الإعراب مشكّلة موضوعا واحدا لعلم النحو. وهذا ما نفهمه من تعريف أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) عندما قال: هو « معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها

ومن جهة تركيبها[1]» (البحر المحيط، ج ١: ٥)، فالإفراد مجال الصرف والتركيب مجال النحو. وهذا أيضا ما أكّده من قبله الأستراباذي بصريح العبارة : « التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة» (شرح الشافية، ج ١ :٦)؛ لكنّ هذا الموقف النظريّ الصريح لم يكن حائلا دون شرح الأستراباذي لشافية ابن الحاجب في مصنّف مستقلّ؛ وهو ما يعني إقرارا صريحا للفصل بين النحو والتصريف في مستوى الممارسة.

والواقع أنّ جذور الفصل بين النحو والتصريف ترجع حسب البعض إلى كتاب سيبويه (١٨٠هـ) بحكم تضمّنه أبوابا مخصّصة لمسائل الصرف والاشتقاق، وهي أبواب لم يكن من العسير على المازني (ت. ٢٤٩ هـ) عزلها وعرضها لاحقا مستقلة في «كتاب التصريف»، ومن أشهر شرّاحه ابن جني نفسه في كتاب المنصف؛ بل إنّ ابن جني وضع كتابا آخر وسمه بـ «الملوكي في التصريف» وجعله مصنّفا خاصّا بمسائل الزيادة والبدل والحذف والإدغام وتغيير الحركة أو السكون (الملوكي، ٥). وإذا عدنا إلى تعريف النحو بمفهومه الموسع عند ابن جني وعند الأستراباذي ونظرنا في ممارستهما في مستوى الصناعة تأليفا وشرحا وجدناهما يفصلان إجرائيا بين الإعراب والتصريف فيخصّان علم التصريف بمصنفات مستقلّة تتناول مسائل الكلمة التي لا تنتمي إلى مجال التركيب والإعراب. وهو موقف لا يتقيّد في مستوى التطبيق بما أَقِرَّ صراحة في مستوى التنظير، بل هو موقف نجد فيه تضاربا بين التنظير والتطبيق لأنّهما تبنَّيا نظريّا مفهوما موسعا للنحو يشمل مسائل الإعراب والتصريف ثمّ أعرضا عنه في مستوى الصناعة ليتبنّيا، ولو ضمنيّا، مفهوما مضيّقا مرادفا لمفهوم علم الإعراب.

٥-١-٢ المفهوم المضيّق:

من الثابت أنّ الإعراب كان مستعملا بالمعنى الاصطلاحي للنحو في أواخر القرن الثالث وبداية القرن الرابع للهجرة والدليل على ذلك قول الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ):

«ثم إنّ النحويين لمّا رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدلّ على المعاني وتبين عنها سمّوها إعرابا أي بيانا وكأنّ البيان بها يكون كما يسمّى الشيء باسم الشيء إذا

١- التركيب والإعراب في مستوى الجملة شيء واحد لذلك يستعمل صلاح الدين الشريف(٢٠٠٢) مصطلح علم الإعراب مقابلا لـ syntax.

كان يشبهه أو مجاورا له، ويسمى النحو إعرابا والإعراب نحوا سماعا، لأنّ الغرض طلب علم واحد»[1] (الإيضاح في علل النحو، ٩١) .

الواضح من كلام الزجاجيّ أنّ علم النحو هو علم الإعراب وربما كانت هذه النظرة المضيَّقة سابقة لعصر الزجاجي؛ لكن من الثابت أنّها هي التي سادت العصور المتأخّرة، فالإعراب عند الفاكهي (٩٧٢هـ) على سبيل المثال[2] «علم بأصول يعرف به أحوال الكلم إعرابا وبناء» (كتاب الحدود، ٥٢- ٥٣).

هذه النظرة المضيقة قد عابها دعاة تجديد النحو على القدامى لأنّهم جعلوا

«غاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه [...]، وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحويّ» (إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ١).

لذلك اقترح إبراهيم مصطفي تعريفا آخر أشمل، مفاده أنّ النحو هو « قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدّي معناها (نفسه)؛ وهو - حسب تقديره - يخالف بهذا التعريف النحاة عندما قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرّف أحكامها وضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا به طريقا منحرفة...» (نفسه ،٢).

ولئن كان المفهوم المضيّق للنحو موجودا في تقاليدنا النحوية فإنّ دعاة تجديد النحو ومنهم إبراهيم مصطفى قد فهموه على غير وجهه فزادوه تضييقا وجعلوه مقتصرا على دراسة علامات الإعراب الواردة في أواخر الكلم وهو في حقيقته دراسة للعلاقات والمعاني النحوية التي تعبّر عنها تلك العلامات وقد نبّه الأستراباذي صراحة في شرح الكافية إلى أنّ الإعراب معنى لا لفظ ، وذلك المعنى هو حصيلة العلاقات بين الكلم صلب الجملة وهو الأثر الناتج عن البنية العاملية المتكوّنة من العامل والمعمول. وبالتالي فإنّ علامات الإعراب - لو سلّمنا أنّها موضوع النحو- هي في حقيقتها الجزء الظاهر من موضوع العلم الذي يمتد بالضرورة إلى نظرية العامل التي اعتبرها دعاة التجديد تعقيدا للنحو؛ وموضوع نظرية العامل هو العلاقات الإعرابية وهي ليست فحسب

١- الإبراز غير موجود في النص الأصليّ.

٢- نجد المفهوم نفسه في حاشية الصبان على الأشموني.

علاقات بين المفردات وإنّما هي في جوهرها علاقات بين المحلات لذلك تدخل في الإعراب مسائل دلاليّة تتصل بالحذف والتقدير والإعمال والإهمال والتعليق والإلغاء والتنازع وغيرها ممّا يمثل موضوع علم الإعراب ويتجاوز حدود النظر في علامات أواخر الكلم. بل إنّ الإعراب والحالات الإعرابية - كما بيّنت ذلك اللسانيات الحديثة- من المفاهيم الكونية التي تعمّ جميع الألسن البشرية ولا تقتصر على الألسن التي يظهر في بنيتها اللفظية علامات الإعراب مثل العربية والروسية والألمانية.

وخلاصة القول إنّ المفهوم المضيّق لعلم النحو الذي جعله بعض القدامى مرادفا لعلم الإعراب يُقصي المسائل الصرفية من اهتمامه ليجعلها موضوع علم مستقل هو علم التصريف؛ لكنّ علم الإعراب لا يضيق إلى حدّ الاقتصار على دراسة حركات أواخر الكلم؛ فهذا التضييق المزعوم - كما فهمه بعض المحدثين- مخالف لتعريفات النحويين القدامى ولواقع ممارستهم لصناعة النحو. فموضوع علم الإعراب كما وضّحنا سابقا هو تعليق الكلم داخل الجملة في إطار مبادئ نظرية العامل النحوي وما علامات الإعراب إلا مبحث من بين مباحثة الكثيرة؛ وبناء عليه يمكن أن نعتبر مفهوم علم الإعراب عند النحاة العرب القدامى مكافئا لعلم التركيب Syntax في الدرس اللساني الحديث.

٥-٢ خلاصة المفهوم:

للنحو مفهومان أحدهما مضيّق والآخر موسّع: حسب المفهوم الموسع، النحو هو مجموع القواعد المتحكّمة في تركيب الجمل والكلمات في لغة طبيعيّة معيّنة؛ لذلك يطلق في المجال التعليمي على الاختصاص المعرفيّ الذي يدرس تلك القواعد فيتفرّع إلى إعراب وصرف وعلم أصوات.

وحسب المفهوم المضيّق، يُعنَى النحو بانتظام الكلمات والمركبات المكوّنة للجمل السليمة في لسان معين وبذلك يكون مفهوم النحو مكافئا لمفهوم علم الإعراب Syntax.

والمفهوم الموسع حاضر في التقاليد النحوية وفي الكثير من النظريات اللسانية الحديثة مثل التوليدية ومثل نظرية الإنشاء النحوي للكون (الشريف، ٢٠٠٢). والمفهوم

المضيق حاضر بدوره في التقاليد وفي الصناعة النحوية وهو المفهوم الذي ينسجم مع مفهوم الإنحاء ومع الظاهرة الإنحائية باعتبارها ظاهرة تطورية منطلقها المعجم ومستقرّها النحو بمفهومه المضيَّق.

٦- التمييز بين المعجم والنحو:

إنّ المتأمّل في التقاليد اللسانيّة، منذ بداياتها الأولى التي يُرجعها البعض (Malmberg,1999) إلى الأشوريّين والبابليين، يلاحظ فصلا واضحا بين الصناعة النحويّة والصناعة المعجميّة؛ الأولى تنتج مختصرات أو مصنّفات في قواعد النحو والثانية تنتج قوائم مرتبة من المفردات متبوعة بشروحها.

لكنّ هذا الفصل الذي استقر قديما في وضع المصنفات اللغوية والنحوية تجاوز التطبيق ليستقرّ أيضا في مستوى التفكير اللسانيّ؛ فكلّ نظريّة لسانيّة تميّز بشكل من الأشكال بين المعجم والنحو. وجذور هذا التمييز ترجع - حسب البعض- إلى أرسطو عندما ميّز بين المادة physis والعرض أو الحادث ptoseis. وهو يقصد بالمادّة المفهوم أو «المحتوى المعجميّ» الذي تعبّر عنه الكلمة ويقصد بالحادث التغيير الذي يطرأ على الكلمة وليس له معنى مستقلّ مثل علامات الإعراب وزمن الفعل (Contini-Morava&Tobin, 2000: x).

ولا يفوت المتأمّل ما استقرّ في تاريخ اللغة العربية من فصل واضح بين صناعة النحو وصناعة المعاجم وإن كان هدف الصناعتين واحدا وهو توثيق اللغة وحفظها من «اللحن والفساد»؛ وقد ترسّخ الفصل بين الصناعتين بحكم تباين المشاغل واختلاف المباحث إلى أن تجلّى في كتاب الزبيدي تمييزا واضحا بين طبقات النحويين وطبقات اللغويين أي المعجميين .

وإذا انتقلنا إلى العصور الحديثة وإلى اللسانيات الأمريكيّة على سبيل المثال وجدنا إدوارد سابير(Sapir ,1921) يميّز بين المتصوّرات الأساسيّة المرتبطة بالأشياء والأعمال والصفات، والمتصوّرات العلاقيّة التي تربط المقولات المحسوسة بعضها ببعض فتَبني أشكالا محدّدة للقضايا. وإذا رمنا توضيح رأي سابير بمثال من العربية قلنا إنّ قضية قيام زيد يمكن أن تتخذ تشكّلات نحويّة تختلف باختلاف المتصوّرات العلاقية التي

تربط المحمول بالموضوع فتكون حصيلتُها جملٌ من قبيل: «قام زيد» و «سيقوم زيد» و«زيد قائم» و«زيد قد يقوم» و«القائم زيد»... فالمتصوّرات العلاقيّة يقع التعبير عنها بواسطة لفاظم نحويّة ومسارات مجرّدة مثل ترتيب عناصر الجملة . وجميعها مقولات مركزيّة بالنسبة إلى النحو إجباريّة بالنسبة إلى الاستعمال لا غنى عنها في إنتاج الجمل السليمة وبلوغ مقاصد المتكلمين.

إنّ التمييز بين المعجم والنحو يكون حسب ما تقدّم على أساس الوظيفة ويمكن أن يكون أيضا على أساس الاطراد أو التقابل الثنائي بين الشكل والمضمون. فالمعجم عند بلومفيلد هو رصيد من اللفاظم المكوّنة للسان معيّن بصرف النظرعن نوعها نحويّة كانت أم معجميّة؛ أمّا النحو فليس اللفاظم في ذاتها وإنّما هو المبادئ التي تنتظمها مثل أنساق ترتيب العناصر داخل الجملة والعلاقات بين مكونات التركيب الواحد. فتمييز بلومفيلد الأساسيّ لا يدور حول المعجميّ والنحويّ وإنّما يدور حول الشكلform والمضمون content.

وأبرز ما ميّز موقف بلومفيلد هو اعتباره المعجم ذيلا appendice للنحو أي قائمة في حالات الشذوذ الأساسيّة irregularities . وهو رأي تأثر به التوليديون فعكست نظرياتهم ثنائيّة الشكل والمحتوى مثلما عكست القول بمركزيّة التركيب؛ فالنحو عندهم مبحث خاص بالاطرادات والقياسات analogies وهو موطن الإنتاجية والتوقع Predictability. وفي المقابل يبدو المعجم قائمة في الشواذ تشمل الأشكال الصوتيّة والمضامين التصوّريّة المرتبطة بها والواجب تخزينها في الذاكرة حالة بحالة.

ولتوضيح الصورة في ضوء معطيات من المعجم العربي نذكر مثالا من صيغ الجموع، فالجمع السالم يشتق مع المذكر - في حالة الرفع - بزيادة الواو والنون إلى الجذع وهو عادة مكافئ لصيغة المفرد ويشتق مع المؤنث بزيادة الألف والتاء المفتوحة، فهذا الضرب من الاشتقاق مجاله القياس النحويّ أوالقواعد المعجميّة حسب بعض النظريات اللسانية؛ أمّا اشتقاق جمع التكسير فهو سماعيّ لذلك نجد اللغويين يثبتون صيغه بعد المداخل المعجمية مباشرة كما في :

الديْنُ: القرض ذو الأجل[...] ج أدين وديون (المعجم الوسيط).

وكذلك شأن المصادر، فهي قياسية مع المزيد تشتق بصفة مطردة، سماعيّة مع الثلاثي يقع إثباتها في القواميس مثل جموع التكسير وكلّ ما هو سماعيّ.

وهكذا إذن تخزّن كلّ الشواذ في الذاكرة طويلة المدى وتُثْبَت- كما هو متوقّع- في مداخل المعاجم الصناعيّة؛ أمّا المشتقات المطردة فيقع إنتاجها قياسا بواسطة قواعد الاشتقاق والتصريف وتخزّن في الذاكرة قصيرة المدى ولا داعي إلى إثباتها في المعاجم الصناعية.

وعلى هذا الأساس، تسعى القواميس دوما إلى أن تكون صورة ممثلة للذاكرة طويلة المدى يعود إليها المتعلّمون أو مستعملو اللغة عامّة للتثبت من الخصائص الشكليّة والدلالية للوحدات المعجميّة التي يصنفها بلومفيلد ضمن الشواذ.

لكنّ اللسانيّين العرفانيّين (Langacker,1988 :19) ينطلقون من مبادئ مغايرة تتحدّى الثنائيات التقليديّة بما فيها ثنائية المعجم والنحو أو ثنائيّة المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة. فالوحدات اللغويّة- عندهم- سواء أكانت نحويّة أم معجميّة هي أشكال رمزيّة مسترسلة من حيث خصائصها المقولية تضطلع بوظيفة تمثيل التصوّرات الذهنيّة الكيانيّة أو العلاقيّة. وبذلك تكون الحدود بين المعجميّ والنحويّ غير واضحة وغير مهمّة بالنسبة إلى النحو العرفانيّ.

ولئن كان طالمي عرفانيّا فإنّ الفصل عنده بين المعجم والنحو يبدو واضحا (Talmy,1988 :165) لأنّ اللغة - من منظوره- قائمة على مكوّنين نظاميّين فرعيّين أحدهما نحويّ والآخر معجميّ: العناصر النحويّة تكوّن في الجملة غالبيّة بنية التمثيل العرفانيّ في حين تساهم العناصر المعجميّة مجتمعة في تكوين غالبيّة مضمونها. غير أنّه رغم وضوح الفصل بين المكوّنين فإنّ قوله «غالبيّة البنية» أو «غالبيّة المضمون» يفصح عن وجود استرسال بين القطبين المعجميّ والنحويّ.

٦- ١ التمييز بين النحو والمعجم في المستوى الذهنيّ:

يشبِه الذهن، باعتباره عضوا (Chomsky, 1975)، الصندوق الأسود. وهذا ما جعل اللسانيات النفسية تشتغل على الأخراج [١] outputs المتمثلة في الرموز اللغويّة التي ينتجها ذلك العضو؛ غير أنّ اللسانيات العصبيّة بدأت تكشف أسرار الصندوق الأسود بالاعتماد على الرسوم الطيفيّة وتقنيات القيس ومعاينة تبعات بعض الأمراض والأورام التي تصيب أجزاء من المخ فيترتّب عن تلفها تعطلٌ جزئيّ في مستوى الملكة اللغويّة مثل فقدان القدرة على تركيب الجمل أو تصريف الأفعال أو استحضار الأسماء إلخ.

وقد دارت الأبحاث في هذا المجال حول فرضيّتين متعارضتين: الفرضيّة الأولى تقوم على عدم الفصل بين المعجم والنحو وتعرف بنظريّة النظام الأحاديّ single-system theory وهي نظريّة تفترض أن اللغة تخضع لنظام حوسبيّ أحاديّ لا يقوم على الفصل الموضعيّ للوظائف. والفرضيّة الثانية تفصل بين المكوّنين وتعرف بـ نظريّة النظام المزدوج dual – system وهي نظريّة تفترض أنّ المعجم والنحو يحلاّن في موضعين مختلفين من القشرة المخيّة Cortex؛ كما تحاول هذه الفرضية أن تثبت على مستوى الخلايا والمواضع العصبيّة كيفيّة التعامل بين المعجم باعتباره خزينة للكلمات أي للتلاحم بين المعاني والرموز الصوتيّة أو البصريّة، والنحو باعتباره نظاما لقواعد بناء الأشكال المعجميّة داخل المركّبات الجزئيّة والجمل. وتبدو النتائج والأدلّة المتوفّرة في الوقت الراهن مرجِّحة أكثر للنظريّة الثانية لأنّ الفصل الثنائيّ حسب بنكر [٢](Pinker,1999) يسمح بالوصول السريع للاستثناءات والشواذ ويسمح بتحديد القواعد النحويّة المناسبة لها؛ وهو أيضا، في تقديرنا، يسمح بدراسة الإنحاء باعتباره ظاهرة تطورية منطلقها المعجم وهدفها النحو.

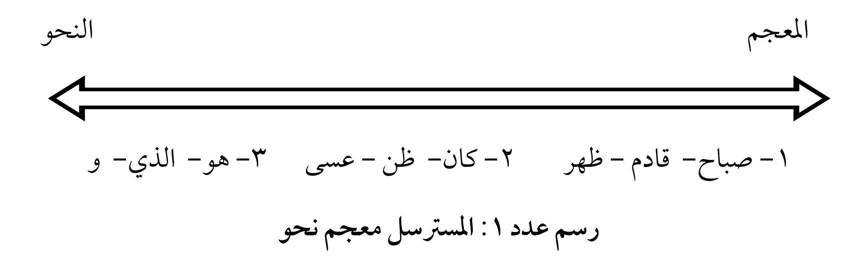
١- تطلق ثنائية الدخل والخرج I/O في الحوسبة على كلّ عمليّة تواصل بين نظام لمعالجة المعلومات (مثل الحاسوب أو الذهن البشري) والعالم الخارجي.

2- Words and Rules, (1999).

٦-٢ المعجم والنحو في نظريّات الإنحاء:

تقرّ النظريّات الإنحائيّة الوظيفيّة والعرفانيّة بوجود النحو والمعجم مكوّنين رئيسين للغة مع الإقرار بوجود ضروب مختلفة من الاسترسال بينهما. ويبرز هذا الاسترسال أثناء وصف الظواهر الإنحائيّة من خلال التعامل مع المعجم والنحو باعتبارهما قطبين لا يفصل بينهما حدّ صارم وإنّما يمتدّ بينهما مسترسل المعجميّة والنحويّة.

من وجهة نظر آنيّة وإجرائيّة، يحيل الإنحاء على موقع عنصر لغويّ معيّن من المسترسل معجم- نحو كما هو مبيّن في الرسم عدد١ :



رسم عدد ١: المسترسل معجم نحو

حسب هذا المنظور الاسترساليّ يكون العنصر اللغويّ في (١) معجميّا خالصا يعبّر عن متصوَّر يمثل جزءا من المحتوى الدلالي للجملة، أو نحويّا خالصا في (٣) يعبّر عن مفهوم علاقيّ مجرّد، أو بين القطبين المعجميّ والنحويّ في (٢).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأمثلة المذكورة في (١) لا تستوي في درجة المعجمية التي تكون أقوى في الاسم المحض منها في الاسم المشتق، وتكون أقوى في الأسماء منها في الأفعال وكذلك الشأن بالنسبة إلى الحرفيّة (٣) التي تكون أقوى في الحروف المحضة مثل واو العطف لذلك جعلناها في أقصى القطب الحرفيّ.

ورغم الإقرار بظاهرة الاسترسال يظلّ التمييز بين المعجم والنحو حقيقة ذات حوافز إبلاغيّة مفادها إجمالا أنّ الوحدات المعجميّة تحدّد محتوى الرسالة اللغويّة والوحدات النحويّة الوظيفيّة تحدّد شكلها وتدلّ المتلقّي على كيفيّة تأويل الوحدات المعجميّة في سياق معيّن.

ويتبنىّ الإنحائيّـون في هذا التمييز بين المعجم والنحو منظورا سيميائيّا [1] يأخذ في الحسبان خصوصيّات الرموز اللغويّة فكلّ رمز لغويّ يتكوّن من وجهين: علامةٍ ومعنى ثابت. وتبدو العلاقة بين المكوّنين أيقونيّة iconic [2] ، فكلّما كانت العلامة أصغر وأقلّ بروزا كان معناها الثابت أكثر غموضا، وكلّما كان معناها أكثر غموضا تعددت دلالاتها ووظائفها التداوليّة وتعدّدت بالتالي إمكانيات ظهورها في الخطاب(Contini-Morava&Tobin,2000 :xv)[3] ؛ مثلا حرف الجرّ على يفيد المكان في قولك:«على الرصيف» أو الزمان في قولك: «على الساعة العاشرة» أو يفيد معاني أخرى أكثر تجريدا مثل «على أيـّة حال» و«على الرغم من ذلك» . بل يمكن لهذه العلامة اللغويّة أن تغيّر انتماءها المقوليّ ، بعد الإنحاء والمزج، من حرف جرّ في المركب «على أيّ شيء»[4] إلى حرف من حروف المعجم التي تكوّن، في اللهجة التونسيّة، أداة الاستفهام المركبة«علاش»[5].

٦-٣ النحو والمعجم في النحو البنائيّ:

لقد واجهت النظريات اللسانية التي تفصل بين المعجم والنحو وتعتبرهما مكوّنين مستقلّين- مثل النظرية التوليدية التحويلية- إشكالات نظريّة وإجرائية في استيعاب العبارات الاصطلاحية idioms. فهذه الوحدات اللغويّة أغفلتها المناويل التوليدية المبكّرة واعتبرتها المناويل المتأخّرة حالات شاذة. ويبدو أنّ منزلة المركّبات الاصطلاحية من الملكة اللغوية ومن المناويل النحويّة قد كانت من أبرز الأسباب التي ساهمت في

١- السيميائيّات: علم العلامات.

٢- مفهوم سيميائيّ يحيل على التشابه الطبيعيّ بين شكل رمز من الرموز (حرف كلمة تركيب...) والشيء أو المفهوم الذي يحيل عليه، مثلا تتجلّى الأيقونيّة في العلاقة بين رموز الأرقام الرومانيّة III II I وقيمها العددية. فلئن كان الغالب على المعيار اللغوي هو الاعتباطيّة فإنّ الاستثناء يتجسّم في وجود درجات وأنواع مختلفة من الأيقونيّة، فإضافة إلى الأيقونيّة الصوتيّة في المحاكيات نجد أيقونيّة الكمّ Iconicity of quantity في التعبير عن كميات كبيرة من المعاني بكميات كبيرة من الأشكال، وأيقونيّة التشعّب: Iconicity of complexity في التعبير عن المعاني المتشعّبة بأشكال متشعّبة (Haspelmath,frequency vs iconicity).

٣- على العكس من ذلك، كلّما كانت العلامة أكبر وأكثر بروزا كان معناها أكثر تخصيصا وكانت إمكانيات تعدّدها الدلالي أقلّ.

٤- لـَيأتينّ على الناس زمان؛ لا يدري القاتل في أيّ شيء قـَتـَل، ولا يدري المقتول على أيّ شيء قُتل (حديث)

٥- أي « لماذا».

نشأة أطر نظريّة جديدة تتلافى الفصل القاطع بين المعجم والنحو وبين العبارات الحرّة والعبارات الاصطلاحيّة؛ ومن أبرز تلك الأطر نذكر النحو البنائي لقولدبرغ .(Wulff, (idiomaticity, 2013:291 Goldberg).

يشمل النحو البنائي construction grammar مجموعة من النظريات والمنوالات تلتقي كلها حول مبدإ واحد مفاده أنّ الوحدات الأساسية في النحو هي الأبنية النحوية وليست العناصر النحوية الذرية أو القواعد التي تؤلف تلك الوحدات Goldberg (١٩٩٥). والأبنية هي أزواج من الأشكال والوظائف المخزنة في الذاكرة النشيطة عند الإنسان. وهي تشمل اللفاظم والكلمات والعبارات الاصطلاحية والأنساق التركيبيّة المملوءة معجميّا بصفة جزئية والأنساق التركيبيّة العامّة. وتقترح قولدبارغ توضيح هذه الأصناف البنائية بأمثلة من اللسان الإنكليزي تختلف من حيث درجة تركيبها ومن حيث أشكالها ووظائفها (Goldberg, 2003 :219-220). وقد رأينا نقلها إلى ما يكافئها من الأمثلة في اللسان العربي حرصا على تقريب المفاهيم.

البناء	المثال أو الشكل	الوظيـفة
لفظم (صرفم)	لا- ، -ـيّ ، -ـيّات	
كلمة	و، تفّاح، جبل	
كلمة متشعّبة	خمسة عشر، حوقل	
عبارة اصطلاحية (مملوءة)	ما كلّ مرّة تسلم الجرّة	
عبارة اصطلاحية (مملوءة جزئيّا)	ضرب [ ] بـ[ـه] عرض الحائط	
تركيب شرط	شكل: إنْ تفعلْ أفعلْ	الشرط.
فعل متعدّ إلى مفعولين	شكل: ف فا مف١ مف٢ (أعطى زيد عمروا قميصا).	انتقال ملكية.
بناء لغير الفاعل	شكل: ف نائب فاعل (طـُرِقَ البابُ)	تبئير المفعول وحجب الفاعل

من خلال أمثلة الجدول، يبدو لنا الرصيد المخزّن في ذاكرة المتكلم متميّزا بتنوّعه. فهو يشمل اللفاظم التابعة والمفردات والكلمات والمركبات المملوءة معجميّا بصفة كلّية أو جزئيّة والمركّبات غير المملوءة أي القوالب التركيبيّة المجرّدة؛ كما يشمل الجمل البسيطة والجمل المتشعّبة والتراكيب المستقلّة والتراكيب التلازميّة؛ وهو يشمل أيضا العلاقات المعجمية عند قروبر (Gruber,1965) أو ما يعرف أيضا بأطر الحالات الإعرابيّة عند فيلمور (Fillmore, 1968) أي بنية الموضوعات الملازمة لكلّ صنف من الأفعال[1]؛ وتشمل الأبنية التي يمكن التكهّن بها والتي لا يمكن التكهن بها؛ وبذلك لا تميّز قولدبرغ بين الشاذ والمطرد وبين المعجميّ والنحويّ وتكون قد قدّمت مقاربة عرفانيّة تركيبيّة جديدة تختفي منها ثنائية المعجم والنحو.

لكنّ هذه المقاربة رغم ما بدت عليه من واقعيّة نفسيّة فقد واجهت بعض التحدّيات (Boas, 2010 :57-58) سيما في مستوى التفسير، فالمعنى الواحد لا يقابله بالضرورة شكل بنائي واحد، مثلا أفعال العطاء ليست كلها من نوع أعطى زيد عمروا هديّة لأنّنا نجد أيضا قدّم زيد هدية لعمرو حيث يتعدّى الفعل بحرف للمفعول المتلقي للهدية؛ وكذلك نقول الشيء نفسه في الأفعال المعبّرة عن انتقال المعلومات: أعلمت زيدا الخبر وأحطت زيدا علما بالخبر، إلخ. وهذا دليل على وجود فويرقات في معاني الأفعال حتى وإن انتمت إلى صنف واحد، ومثل هذه الفويرقات المعجميّة والتركيبيّة تُفلت من منوال النحو البنائيّ الذي سعى إلى عدم التمييز بين المعجم والنحو وتجعل منه منوالا قويّا – كما يقال– لأنّه لا يفسّر مثل هذه الدقائق والفويرقات.

---

١ – مثلا، في الجملة أعطى خالد عليّا الكرة تطلّب حدث انتقال الملكية مصدرا هو خالد وهدفا هو علي ومحورا هو الكرة؛ وفي حدث الحركة: وضع زيد القلم على الطاولة ثلاثة موضوعات هي زيد المنفذ والقلم المحور والطاولة المحلّ...

٧- خاتمة الفصل:

يبدو المعجم والنحو- من خلال هذا العرض- مكوّنيْن لغويّين رئيسين، لكنّ العلاقة بينهما تختلف من نظريّة إلى أخرى حسب المقصود بالنحو وحسب منزلة المعجم منه. فالنحو في الاصطلاح يشمل أحيانا الصرف والمعجم إلى جانب التركيب، ويضيق أحيانا أخرى ليقتصر على التركيب syntax . وبذلك يكون المعجم -حسب اختلاف الأطر- مكوّنا ضمنيّا للتركيب أو قطبا مستقلا عنه يضاهيه في الحضور. وهو في بعض المناويل اللسانيّة مدخل تركيبيّ، وفي البعض الآخر مدخل معجميّ. ويصبح التركيب مكوِّنا من مكوناته كما هو الشأن في نظرية المعجم- النحو Lexique-grammaire، وفي بعض المناويل الأدنويّة minimalist والوظيفيّة تتقلّص الحدود فيتداخل المعجميّ والنحويّ؛ وعند اللسانيّين العرفانيّين لا تبدو الحدود واحدة، فهي واضحة بعض الشيء عند طالمي، استرساليّة عند لانقاكير، منعدمة في النحو البنائي عند قولدبرغ.

خلاصة القول: إنّ السائد في التقاليد النحويّة واللسانية هو الفصل بين المعجم والنحو باعتبار كلّ منهما مكوّنا لغويّا له خصائصه ووظائفه المميّزة. لكنّ اللافت للانتباه في الدرس الحديث أنّه كلّما اكتسبت المناويل اللسانيّة مزيدا من الدقّة الوصفيّة والكفاءة التفسيريّة تغيّرت الحدود بين المعجم والنحو وتداخلت فأصبحت غائمة، وبرزت أصناف من المكونات اللغويّة التي يجتمع فيها المعجميّ إلى النحويّ فيلتبس انتماؤها المقوليّ. وهذه الحقائق الاختبارية المجسّمة للمسترسل المعجميّ النحويّ تقتضي منّا مراجعة الحدود بين المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة في الفصل الموالي.

الفصل الثاني
المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة

١-مقدمة:

لقد ثبت لدينا، من خلال الفصل السابق، أنّ التقابل الثنائي بين المعجميّ والنحويّ حاضر في جلّ النظريات اللسانيّة لكنّه مختلف من حيث طبيعته ودرجة بروزه. هو واضح بارز لدى فريق من اللسانيّين، وأقلّ وضوحا لدى فريق آخر. وهو متدرّج مسترسل لدى البعض منهم، باهت يكاد ينعدم لدى البعض الآخر. وهذه الاختلافات راجعة إلى تنوّع الأطر واختلاف المفاهيم المتعلّقة بـ الـمعجميّ والنحويّ.

للمصطلح معجميّ Lexical عند ليمان (Lehmann,2002 :14) مفهومان: الأول عامّ يقصد به الانتماء إلى الرصيد المعجمي أي إلى قائمة الوحدات المعجمية، والثاني خاصّ تُقصَد به الإحالة على معنى مخصوص وملموس مرجعيّا مقارنة بما تتميز به الإحالة النحويّة من عموميّة وتجريد.

كما أنّ للمصطلح نحويّ Grammatical مفهومين على الأقلّ: الأوّل موسَّع يُستعمل بمعنى مطابق لقواعد النحو، والثاني مضيّق مجرّد ذو طابع بنيويّ وظيفيّ أو إشاريّ (Brinton& Traugott,2005 :11). ويمكن أن نضيف إليهما معنى ثالثا أوسع من الأول يرادف مفهوم اللسانيّ في اصطلاح التوليديّين.

وفي إطار المفهوم الاصطلاحي المضيّق بالنسبة إلى كلّ من المعجمي والنحويّ يقترح برينتون وتروكوت (٢٠٠٥ :١٢) التمييز بين المقولات المعجمية والمقولات الوظيفيّة: الأولى تحيل عادة على معان نُعبّـر عنها بالأسماء والأفعال والصفات وتتقابل مع المقولات الوظيفية التي تحيل عادة على معان مجردة تُوسَم، مثلا، بأدوات التعريف وحروف العطف وحروف الإضافة في بعض اللغات.[1]

بعد هذا الاستعراض السريع لأهمّ ما قيل في إطار بعض النظريات اللسانيّة بخصوص الثنائيّ معجم نحو، نلاحظ أنّ الخوض في مسائل التمييز بين المقولات المعجميّة والمقولات النحويّة لا يمكن أن يتمّ بمعزل عن المبحث التقليديّ المندرج في باب أقسام الكلام، وذلك لعدّة أسباب منها:

١- من حروف الإضافة نذكر of في الانكليزية و de في الفرنسية

- التشابه وربّما التكافؤ في بعض مقاربات التمييز بين مقولات أقسام الكلام من ناحية والمقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة من ناحية أخرى.
- محافظة النظريّات اللسانيّة في الغالب على جلّ مصطلحات أقسام الكلام المعروفة في التقاليد النحويّة مثل الاسم والفعل والحرف والصفة.
- التداخل المصطلحيّ والمفهوميّ بين مقولات أقسام الكلام والمقولات المعجميّة.

٢- المعجميّ والوظيفيّ في مقولات أقسام الكلام:

من أهداف هذا الفصل تحديد مفهوم المقولات المعجميّة وتمييزها من المقولات الوظيفيّة؛ وهو هدف يصعب تحقيقه دون مواجهة جملة من الإشكالات التصنيفيّة والمفهوميّة والمصطلحيّة أوّلها علاقة المقولات المعجميّة بمقولات أقسام الكلام؛ فهي عند بعض الدارسين علاقة ترادف يقول بشأنها إبراهيم بن مراد:

«المقولات المعجميّة هي المسماة عادة بأقسام الكلم أو أقسام المفردات» (١٩٩٧: ١٠٧)

وهي عند البعض الآخر من قبيل علاقة الجزء بالكل لأنّ مقولات أقسام الكلام- من هذا المنظور- تتفرّع بدورها، إلى مقولات معجميّة ومقولات نحويّة (أو وظيفيّة) تتفرّع بدورها في مستوى ثان إلى أصناف أخرى تنتمي إلى أقسام الكلام التقليديّة. وفي كلتا الحالتين- الترادف والاحتواء- يبدو مفهوم أقسام الكلام مدخلا ضروريّا للخوض في قضيّة التمييز بين المعجميّ والوظيفيّ.

لكنّ مدخل أقسام الكلام لا يخلو هو نفسه من الإشكالات رغم أنّه من أقدم المباحث في التقاليد النحويّة شرقا وغربا؛ وأوّل تلك الإشكالات يتعلّق بمصطلحي أقسام الكلام وأقسام الكلم: هل هما مصطلحان مختلفان أم بديلان يعبّران عن المفهوم نفسه؟ والأرجح أنّ هذه الازدواجيّة المصطلحيّة لا تعود إلى أسباب لفظيّة محضة خاصّةٍ بالتقاليد النحويّة العربيّة لأنّنا نجد ازدواجية مماثلة في الدراسات النحويّة واللسانيّة الغربيّة؛ وهذا يجعلنا نفترض وجود اختلاف مفهوميّ وراء التعدّد المصطلحيّ.

فمقولات أقسام الكلام[1] هي حصيلة نشاط تصنيفيّ للمفردات حسب طرق استعمالها ومواضع ظهورها في الجملة أي باعتبارها عناصر لغويّة منتمية إلى الكلام باعتباره من صور تحقّق الخطاب.

أمّا مصطلح أقسام الكلم فيمكن أن يقابل بعض المصطلحات اللسانيّة[2] التي ظهرت مع المدرسة البنيويّة وارتبطت بمنطلقات منهجيّة توزيعيّة مثل مفهوم القسم السياقي- عند بلومفيلد- وهو جدول من المفردات التي تظهر دائما في الجوار التركيبيّ نفسه. فعلى سبيل المثال تظهر بعض الحروف في العربية دائما قبل أسماء مجرورة وهذه الخاصيّة التوزيعيّة تجعلها تكوّن قسما سياقيّا خاصا يعرف في التقاليد النحوية بحروف الجرّ.

وما يمكن أن نخلص إليه هو أنّ المقصود بـ أقسام الكلام هو الأصناف الكبرى من المفردات التي يتكوّن منها الكلام أي الجمل المفيدة. والمقصود بـ أقسام الكلم هو مجموعات من المفردات ذات خصائص مشتركة تجعلها تنتمي على سبيل المثال إلى مقولة الاسم أو الفعل أو الحرف، فالفرق بين المصطلحين يمكن اختزاله في الفرق بين الكلم والكلام: الكلم اسم جنس جمعيّ[3] مفردُه كلمة. والكلام هو القول أي المفردات المنظومة في جمل حسب قواعد التركيب؛ ولئن سلّمنا بأنّ المقصود الإجماليّ من المصطلحين واحد فإنّ حوافز الاصطلاح مختلفة. منطلق أقسام الكلام نحويّ يقصد منه تصنيف الكلام المنتظم في الملفوظ إلى مفردات حسب طريقة استعمالها وتركيبها في الجملة. ومنطلق أقسام الكلم معجميّ يقصد منه تصنيف الرصيد اللغويّ إلى جداول من المفردات حسب خصائصها المقوليّة بصرف النظر- ولو مؤقتا- عن انتظامها في التركيب. فكأنّ الخلفيّة النظريّة نحويّة بالأساس في مصطلح أقسام الكلام، معجميّة بالأساس في مصطلح أقسام الكلم. وهذا لا يعني أنّ النحاة يستعملون المصطلح الأول والمعجميّين يستعملون المصطلح الثاني، وإنّما حوافز الاستعمال تتسع فتشمل خصائص الكلمات في علاقتها الاحتمالية بالتركيب أو تضيق فتقتصر على المفهوم بمعزل عن تلك الخصائص ولو مؤقتا لأنّ محور المقوَلـة اللسانيّة هو عنصر لغويّ ع نخبر عن انتمائه إلى مقولة م وبذلك يتحقق التصنيف المقولي في شكل القضية التالية: ع ينتمي إلى م .

1- Parties du discours أو parts of speech أو parti del discorso أو pars orationis

٢- من قبيل word classes و Classes de mots .

٣- اسم الجنس الإفراديّ يدلّ على الجنس ويصلح للكثير والقليل مثل : العسل والماء.

٢-١ مراتب أقسام الكلام ومقاييس التصنيف:

لا يُحيلنا مفهوم أقسام الكلام على مقولات متكافئة من حيث دورها التركيبيّ وإنّما على مقولات تنتمي إلى درجات مختلفة عند يسبرسن Jespersen[١]. فعلى سبيل المثال، يجعل يسبرسن الأسماءَ في درجة أولى والأفعالَ - ومعها الصفات- في درجة ثانية والأحوال والظروفَ المخصّصة للأفعال adverbs في درجة ثالثة. وهو يُخضع هذا الترتيب المتدرّج إلى اعتبارات تركيبيّة يخصِّص بموجِبها كلُّ صنف الصنفَ الذي يقع في الدرجة الأعلى. فالصفات تخصّص الأسماء والظروف تخصّص الأفعال أو الصفات[٢].

نجد أيضا في بعض التقاليد النحويّة تصنيفات لأقسام الكلام متأثرة ولو ضمنيّا بالتمييز الأرسطيّ بين الجوهر والعرض و بين المادة والشكل. ففي بعض التقاليد النحويّة تُفرّع أقسام الكلام إلى نوعين: أقسام كبرى تحيل على الجواهر وأقسام صغرى لا تحيل عليها. الأقسام الكبرى تشمل الأسماءَ والأفعال والصفات المخصّصة للأفعال وهي تحيلنا على مادّة الخطاب لذلك تمثل من منظور أرسطو الكلمات الحقيقيّة. أمّا الأقسام الصغرى مثل الحروف والأدوات فهي لا تحيل على مادّة الخطاب وإنّما ينحصر دورها في تنظيم الأشكال الدالّة التي تنتمي إلى الأقسام الكبرى.

ويلاحظ لاينس (Lyons,1968) أيضا أنّ نحو اللغة الصينيّة يميّز بين الكلمات المملوءة التي تنتمي إلى الأقسام الكبرى والكلمات المفرغة التي تنتمي إلى الأقسام الصغرى، وأنّ النحاة الغربيّين في القرون الوسطى قد كانوا يميّزون بين وحدات لغويّة مستقلّة بدلالتها الذاتيّة categorematic ووحدات غير مستقلّة تكون دلالتها في غيرها syncategorematic فلا تحصل منها الإفادة إلا من خلال علاقتها بالوحدات المستقلّة (Cram & ali, 1996: 123) ؛ وهذا التقسيم حسب درجة مفترضة من التمام الدلاليّ يكافئ مفهوم الدلالة الذاتيّة عند النحاة العرب، وهو مقياس أساسيّ في التمييز بين الأقسام الثلاثة الاسم والفعل والحرف: الاسم يدلّ على معنى في ذاته وكذلك الفعل، أمّا الحرف فيدلّ على معنى في غيره. ولا يبدو هذا التمييز على أساس الدلالة خاصّا

١- لسانيّ دنماركي متخصص في اللسانيات الانكليزيّة ت. ١٩٤٣.

٢- مثلا في «الرجل المريض يمشي في تؤدة L'homme malade marche lentement»: الصفة المريض تخصص الرجل، والحال في تؤدة تخصص الفعل يمشي .

بالنحو العربيّ وببعض التقاليد النحويّة الغربيّة وإنّما نجده حاضرا بأشكال مختلفة في النظريّات اللسانيّة الحديثة حيث يقع التمييز في الغالب بين المقولات المعجميّة والمقولات النحويّة أو الوظيفيّة ، أو بين الوحدات المعجميّة التامة والوحدات المعجميّة غير التامّة أو الناقصة حسب الاصطلاح النحوي العربيّ، أو بين العجمم lexème والنحوم grammème ... فهو إذن تمييز يعمّ -على الأرجح- كلّ الأنحاء وإن اختلفت المفاهيم والمصطلحات.

ولئن كان التمييز بين المعجميّ والوظيفيّ قاسما مشتركا بين اللغات وبين التقاليد اللسانية قديما وحديثا فإنّ الإشكال الحقيقيّ كامن في مقاييس التمييز الإجرائيّ بين ما هو نحويّ وما هو معجميّ؛ وهو كامن أيضا في التذبذب المصطلحيّ والمفهوميّ الذي نلاحظه، عند البعض، في الترادف بين المقولات المعجمية ومقولات أقسام الكلام أو في التمييز بينهما وتصنيف بعض مقولات أقسام الكلام تحت علامة[1] المعجميّ وتصنيف بعضها الآخر تحت علامة النحويّ.

٢-٢ تنوّع أصنافيات أقسام الكلام عبر اللغات:

تختلف مقولات أقسام الكلام كمّا ونوعا عبر اللغات مثلما تختلف أنظمة التصنيف باختلاف المناهج المعتمدة عبر الأنحاء. من حيث الكمّ تتراوح الأقسام- على سبيل المثال- بين الثلاثة في العربيّة[2] والأحد عشر في بعض أصنافيات اللسان الانكليزي. وأصنافيات الانكليزية متعدّدة تتراوح أقسامها بين الثمانية والأحد عشر قسما؛ بل إنّ أنظمة أقسام الكلام قد بلغت حسب بعض الإحصاءات ستة وخمسين نظاما اقترحها النحاة الإنكليز إلى حدود القرن الثامن عشر(Aarts & alii, 2004: 10). وفي تاريخ الإنكليزية دليل واضح على أنّ مقولات أقسام الكلام قد لا يستقرّ عددها في نحو اللسان الواحد فضلا عن استقرارها عبر الأنحاء.

١- المقصود العلامة المقولية أو التذكرة المقولية etiquette

٢-بخصوص ما يمكن أن يثيره نظام أقسام الكلام في العربيّة من إشكالات انظر على سبيل المثال المهيري (١٩٩٨: ١٢٣-١٣١) والمجدوب (١٩٩٨: ٢٠٧- ٢١٨) وبن حمودة (٢٠٠٤ :٢٩١- ٣٠٠). وتجدر الإشارة إلى أنّ التصنيف الثلاثي عند النحاة العرب يستوعب تصنيفات تحتيّة من قبيل استيعاب قسم الأسماء للصفات والظروف والأحوال المخصصة للفعل والضمائر وبعض الموصولات...

ولتعدّد أنظمة التصنيف عبر الألسن أسباب نذكر في صدارتها تنوّع المقولات. فلئن كانت بعض المقولات الكبرى مثل الاسم والفعل حاضرة في أغلب الألسنة البشريّة[1] فإنّ مقولات أخرى تبدو أقلّ حضورا في الأنحاء الخاصّة؛ فعلى سبيل المثال تظهر «الصفة» في بعض اللغات فتكون مقولة قائمة بذاتها مصنَّفة مع المقولات الكبرى، وتختفي تماما في أنحاء أخرى أو توجد مُلحَقة بأصناف كبرى فتعتبَر نوعا من الأفعال أو نوعا من الأسماء كما هو الشأن في العربية؛ وبذلك تكون مثل هذه المقولات غير الكونيّة سببا من أسباب الاختلاف بين الأصنافيّات عبر اللغات.

ومن أسباب تنوّع الأصنافيّات في اللسان الواحد أو عبر الألسن ما يمكن أن نسمّيه اختلاف استراتيجيات التصنيف. إذ ينزع بعض المصنّفين إلى تجميع الكلم في مقولات كبرى في حين ينزع البعض الآخر إلى التفصيل والتفريع؛ وهذا الاختلاف قد جعل بعض الدراسين يقسّمون المصنّفين إلى تجميعيين Lumpers وتفصيليين (Croft, 2001 spliters). ولا يعود هذا التنوّع إلى استرتيجيات تصنيفية مسبقة واعية بالضرورة وإنما يمكن أن يعود إلى مقاييس التصنيف نفسها، فكلّما كانت تلك المقاييس لفظية تزايد عدد الأقسام وكلّما كانت دلالية تناقص عددها.

ولمّا كانت أقسام الكلام متنوّعة غير متجانسة بطبعها انبرى اللسانيّون يصنّفونها حسب مقاييس لغوية عامّة بعضها تصريفيّ وبعضها مرجعيّ دلاليّ. المقاييس التصريفيّة تُميّز بين أقسام ثابتة غير متصرّفة وأقسام متغيّرة متصرّفة variables؛ والمقاييس المرجعيّة الدلاليّة تميّز بين أقسام كبرى مثل الأفعال والأسماء وأقسام صغرى مثل الحروف والأدوات، أو بين أقسام مفهوميّة مملوءة معجميّا contentives أي ذات معنى ذاتي مستقل عن الجمل التي يمكن أن تظهر فيها وأقسام وظيفيّة مفرغة عادة من كل محتوى دلالي قابل للوصف خارج السياق[2].

١- توجد في بعض الألسن مقولة واحدة تضطلع بدور الاسم والفعل معا مثلما هو موجود في الواكاشان Wakashan والساموان Samoan في أمريكا الشماليّة.

٢- من النوع الأول "رجل" و "قرأ" ومن النوع الثاني "ال" (لام التعريف) و (واو العطف)..

٢-٣ الخلفيّات النظريّة لتحديد أقسام الكلام عند اللسانيّين:

تفترض نظريّة النحو الكوني UG عند تشومسكي أنّ بعض قواعد اللغة فطريّة موجودة في الدماغ البشري مسبقاً، مشتركة بين جميع الألسنة البشرية؛ من هذه الخصائص قدرة المتكلّم على التمييز في لغته الأمّ بين الأفعال والأسماء وبين والمفردات المعجميّة والمفردات الوظيفيّة.

وبالرغم من أهمّية الأحكام الحدسيّة التي يمكن أن يطلقها المتكلم بالفطرة على لغته الأمّ فإنّ تعريف أيّ قسم من أقسام الكلام والتمييز بين المقولات النحويّة والمقولات المعجميّة يمكن أن يثير إشكالات نظريّة عديدة. فالنظرة التبسيطيّة القائلة بأنّ الأسماء تحيل على الأشياء، والأفعال تحيل على الأعمال، والصفات تحيل على الخصائص سرعان ما تصطدم بالواقع في جلّ اللغات حيث نجد من الأسماء ما لا يحيل على أشياء أو أشخاص مثل الحرية والسلطة؛ ونجد من الأفعال ما لا يحيل على أعمال وأحداث ملموسة مثل عرف ووُجد وصار وظنّ. وهذا من شأنه أن يفسّر إعراض بعض الدارسين عن التعريفات المفهوميّة إلى التعريفات اللفظيّة التي تعتمد المقاييس الصرفيّة والتركيبيّة.

وفي إطار المقاربة التوليديّة يعتبر تشومسكي (١٩٦٥، ١٩٨١) الأقسام الأربعة الكبرى الموجودة في الإنكليزية أي الاسم والفعل والصفة والحرف[1] مشتقة من مقولات فطريّة تنتمي إلى النحو الكونيّ المفترض وجوده عند جميع البشر. وهذه النواة المقوليّة الفطريّة يمكن أن نولّد منها أقسام الكلام في ضوء السمتين مزدوجتَي القيمة [-ف] و [- س] كما هو مبيّن في (١ أ- د):

(١)

أ - [+ س ، - ف] = اسم

ب- [- س ، + ف] = فعل

ج- [+ س، + ف] = صفة

د- [- س ، - ف] = حرف

١- في نظرية س المسقطة يميّز شومسكي بين المقولات المعجمية والمقولات غير المعجمية بواسطة السمتين +- N V .
والمقولات غير المعجمية تشمل المتمّات والصرفات التي تشمل الزمن والمطابقة (Barriers, 1986 :2).

هذا التصنيف المشكلن المستوحى من السمات النطقيّة لمنوال الصوتم يبدو مفيدا من حيث التمييز النظريّ بين المقولات الكبرى، لكنـّه يبدو للبعض غير مفيد من الناحية العمليّة في التعرّف على المقولات وفي تقسيم الكلام تقسيما مقوليّا مناسبا سيما أنّ هذه المقولات الأربع السابقة ليست محلّ إجماع في النظريات اللسانية؛ فبعض اللسانيّين يضيف إليها مقولة مخصّص الفعل Adverbe؛ بل إنّ النظريات اللسانية غير التوليديّة لا تعتبر الحرف مقولة معجميّة. فالمقولات المعجمية عند بوللوك (Pollock, 1998: 290) – على سبيل المثال– ثلاث فحسب هي الاسم والفعل والصفة بل يختصرها البعض في مقولتي الاسم والفعل لأنّ مقولة الصفة غير الموجودة في بعض اللغات تُلحَق بالأسماء كما هو شأن العربية أو بالأفعال كما هو الشأن في الموهاوك[1] Mohawk.

٣- التمييز بين المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة:

لاحظنا سابقا أنّ التمييز بين المعجم والنحو يدور في جوهره حول التمييز بين الدلاليّ المعجميّ من ناحية والنحويّ الوظيفيّ من ناحية ثانية؛ وهذا من شأنه أن يجعل تعريف المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة تعريفا غير مباشر بمجاليْ المعجم والنحو وبالحدود الفاصلة بينهما.

والأهمّ بالنسبة إلى هذه الدراسة هو أنّ تحديد الخصائص المميّزة للمقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة يعدّ أمرا ضروريّا لفهم بعض آليات الإنحاء مثل النزع المقولي de-categorization وبعض آليات التعجيم lexicalization مثل الانتقال من مقولات صغرى إلى مقولات كبرى، أي هو ضروريّ لفهم حركة التطوّر من المعجم إلى النحو ومن النحو إلى المعجم.

يقترح البعض (Mardale,2011 :36) طريقة مشكلنة للتمييز بين المعجميّة والنحويّة تتمثّل في السمتين مزدوجتي القيمة [– معجميّ] و[– وظيفيّ] حيث تعبّر السمة [–معجميّ] عن غياب الدلالة المعجميّة وتعبّر السمة [+ معجميّ] عن وجود محتوى مفهوميّ دلاليّ للكلمة. وتعبّر السمة [– وظيفيّ] عن غياب الدور النحويّ الخالص و السمة [+وظيفيّ] عن اضطلاع الكلمة بدور نحويّ خالص.(جدول عدد ١).

١- من لهجات الهنود الحمر المستعملة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وبناء على ذلك يكون التقابل الثنائيّ بين المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة تقابلا في مستوى القيمتين الموجبة والسالبة على النحو التالي:

المقولات المعجمية =[+ معجميّ] و[- وظيفيّ]

المقولات الوظيفيّة= [- معجميّ] و[+ وظيفيّ][1]

جدول عدد١ : التقابل المعجميّ الوظيفيّ

يعكس الجدول (١) التصور الثنائي التقليدي القائم على التفاصل والتكامل وهو ما يعني أنّ المقُولة اللغويّة إذا لم تكن معجميّة فهي بالضرورة وظيفيّة وإذا لم تكن وظيفيّة فهي بالضرورة معجميّة .

تشمل المقولات المعجميّة كلّ أنواع الكلمات الملآى الحاملة لمضمون دلاليّ يمثّل جزءا أساسيّا من مادّة الرسالة التي تبلّغها الجملة. ومن الخصائص المرجعيّة للمقولات المعجميّة الإحالة على الأشياء والأحداث والخصائص والمواضع. ومن الخصائص الشكليّة المميّزة للوحدات المعجميّة استقلاليّتها اللفظيّة وقابليّة الحذف والتعويض بالضمير؛ في حين تضطلع المقولات الوظيفيّة بأدوار نحويّة خالصة تسهم في توليف المفردات المعجميّة وسبكها في أنساق تركيبيّة سليمة. وتتكوّن المقولات الوظيفيّة من مجموعات مغلقة من اللفاظم التابعة مثل اللواصق والحروف (Corver& Riemsdijk,2001: Semi-lexical categories).

وقد سعى قيفون (Givon,2001 :45) إلى ضبط جملة من السمات اللغويّة التي يتقابل فيها المعجميّ مع الوظيفيّ انطلاقا من معطيات اللسان الإنكليزيّ، فمن حيث الخصائص الصوتيّة والسياقيّة يكون العنصر المعجميّ على خلاف العنصر الوظيفي كبير الحجم منبورا، ويكون حرّا غير تابع؛ ومن حيث أقسام الكلام التي ينتمي إليها العنصر المعجمي تكون متسعة مفتوحة وتكون في المقابل محدودة مغلقة بالنسبة إلى العناصر الوظيفيّة؛ أمّا من حيث الدلالة المعجميّة فيكون حجمها متشعّبا وخاصّا ومنفتحا على العالم الخارجيّ بحكم الوظيفة الإحاليّة لعناصر المعجم، وفي المقابل تكون الدلالة الوظيفيّة بسيطة وعامّة لكنّها منحصرة في حدود مقولات النحو والاشتقاق وفي حدود تنظيم الخطاب من الداخل، لذلك وصفوا تلك المقولات بالوظيفيّة.

١- انظر سائر التقليبات لاحقا.

ورغم هذا الجرد الدقيق للسمات المقوليّة وشبه الإجماع بشأن خصائص المقولات المعجميّة وخصائص المقولات الوظيفيّة في المستوى النظري فإنّنا نلاحظ غياب بعض السمات التعلقيّة والإعرابية التي كانت محلّ اهتمام بعض المناويل التوليديّة مثل اضطلاع العنصر الوظيفي عادة بإسناد الحالات الإعرابية واضطلاع الرؤوس المعجميّة بإسناد الأدوار الدلالية؛ كما نلاحظ إجرائيا اختلافات في أوساط اللسانيين بشأن مقولة الحرف التي اعتبرت في التقاليد النحويّة قديما وفي نظريات الإنحاء حديثا مقولة وظيفيّة؛ واعتبرت في نظريّة العمل والربط عند تشومسكي مقولة معجميّة. وهذا يناقض ما جاء في مصفوفة السمات الخاصة بمقولة الحرف أي [- س، - ف].

هذا في مستوى النظرية، أمّا في واقع الخطاب فإنّ مقولات أقسام الكلام متحرّكة يقوم بعضها مقام بعض، فمثلا تقوم حروف المعاني مقام الأفعال فتتصدّر الجملة، وتقوم بعض المشتقات الاسمية مقام الأفعال فتعمل عملها الإعرابي. وتفقد بعض الأفعال جزءا من مضمونها الدلالي فتصبح أقرب إلى الأدوات النحوية منها إلى المقولات المعجمية. وهذا التعامل بين المقولات والأقسام يجعل الحدود بين المعجميّ والوظيفيّ ضبابيّة ويجعل قوائم السمات المقوليّة المشار إليها سابقا غير كافية للتمييز بين المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة.

٤- المقولات شبه المعجمية:

رأينا سابقا (٣) أنّ العلاقة بين المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة في التصوّر الثنائي التقليدي علاقة تقوم على التفاصل والتكامل وهو ما يعني أنّ المقولة اللغوية تكون إمّا معجميّة وإمّا وظيفيّة ولا وجود لإمكانية ثالثة[1]. لكنّ التصوّر الحديث بدأ يتغيّر بعد صدور مقال روس (Ross, 1973) حيث أثبت أنّ الانتماء المقولي

١- يتجلى التقابل الثنائي في أنساق مفهوميّة وتشكلات مصطلحيّة مختلفة نذكر منها على سبيل المثال:

Content words / Function words(Brown,1973)
Autosemantica / Synsemantica
Open class / closed class
Contentives / functors (Abney 1985)
Lexical categories / grammatical categories
Lexical categories / fuctional categories (Guilfoyle/ Noonan 1988/1991)
Substantives / functional categories (Ouhalla, 1991,Tsimpli 1991)

استرسالي وأنّ العلاقة بين المقولات اللغوية ضبابيّة. وفي الإطار نفسه أشار إموندز (Emonds,1985) - في دراسته لمقولة الاسم- إلى وجود أنواع من الأسماء في الإنكليزية تقع بين- بين، أي بين المعجميّة والنحويّة وأطلق عليها مصطلح الأسماء النحويّة لأنّها كثيرة التردّد في الخطاب متميّزة بنوع من الإفراغ الدلالي. وقد لاحظ ريامسديك (Riemsdijk, 1998) الشيء نفسه في اللغة الألمانية فتحدّث عن أسماء تقع على التخوم وهي ليست رؤوسا معجميّة حقيقيّة ولا رؤوسا وظيفيّة حقيقيّة فأطلق عليها صفة « شبه المعجميّة».

وقد تباينت الآراء والمواقف من هذا المفهوم الجديد فنفى البعض وجود مقولة ثالثة وتحدّث فحسب عن حالات ضبابية بين المعجمية والوظيفية، أمّا الذين اعتبروا «شبه المعجميّة» مقولة قائمة بذاتها فقد تباينت تعريفاتهم للرؤوس شبه المعجميّة فهي رؤوس معجميّة نقص محتواها الدلالي أو رؤوس اجتمعت فيها خصائص الرؤوس المعجميّة إلى خصائص الرؤوس الوظيفيّة أو هي متكوّنة من نوعين من الرؤوس : رؤوس معجميّة دون سمات انتقائيّة ورؤوس وظيفيّة ذات محتوى دلالي. هذا التباين في تحديد الرؤوس شبه المعجميّة راجع إلى عدم تجانس المقولة فهي حسب هايدر (Haider, 2001) مجموعة غائمة من العناصر الواقعة بين قطب وظيفي خالص وقطب معجمي خالص.

ورغم هذه الضبابية التي تكتنف الكثير من الدراسات في المستوى النظريّ فإنّنا نلاحظ في المستوى الإجرائي لدى بعض الدارسين فصلا أكثر وضوحا تمثّل في دراسة أصناف مختلفة من الكلم تحت العلامة شبه المعجميّة مثل المسوّرات Bhattacharya, 2001)) والأفعال الخفيفة (Butt& Geuder, 2001) والحروف (Mardale, 2011). وهذا يعني أنّ المقولات شبه المعجميّة قد أصبحت صنفا ثالثا يقع بين المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة ويكوّن طيفا مقوليّا يتحقق بوضوح في مستوى بعض المقولات الكبرى فمثلا نجد أسماء معجميّة مثل كلمة الشيء وأسماء شبه معجمية من صنف المسوّرات مثل «تناول من الطعام شيئا يسيرا» وأسماء وظيفيّة مثل الشين التي تفيد الاستفهام في ش تعمل؟ وكذلك شأن الأفعال نجد منها الأفعال التامّة التي تنتمي إلى القطب المعجميّ والأفعال الخفيفة التي تعتبر صنفا من المقولات شبه معجمية و"الفعل الزائد" متمثلا في بعض استعمالات كان التي تعتبر في هذه الحالة مقولة وظيفيّة.

وإذا عدنا إلى السمات مزدوجة القيمة وإلى التوليفات المعجمية الوظيفيّة حصلنا على التشكيلات الثلاث التالية المكوّنة للطيف المقولي الذي تتوسطه المقولات شبه المعجمية:

المقــولات المعجمــية =	[+ معجميّ] ، [– وظيفيّ]
المقـــــولات الوظيفيّة =	[– معجميّ] ،[+ وظيفيّ]
المقولات شبة المعجمية =	[+ معجميّ] ،[+ وظيفيّ]

جدول عدد٢: التقابل المعجميّ – الوظيفيّ – شبه المعجمي

لكنّ التقابل المنطقي بين المعجميّة والوظيفيّة في ضوء ثنائية الشحن الوجودي الموجب والسالب يعطينا توليفة رابعة قدّمها ليتلفيلد كما يلي:

؟؟؟= [– معجميّ] و[– وظيفيّ]

استعمل ليتلفيلد (Littlefield, 2005 : 59) نقاط الاستفهام في توصيف هذه المقولة الاحتمالية المبهمة التي اقتضتها الشكلنة الرياضية ثم أطلق عليها لاحقا اسم المقولات الاصطلاحية. وهو يقصد بالرؤوس الاصطلاحية idiomatic heads العناصر الاصطلاحيّة التي تخلو من كل محتوى دلاليّ أو إشاري . وما يمكن فهمه من هذا التصوّر– في غياب الأمثلة التوضيحيّة عنده – هو أنّ الفعل ضرب في قولك ضرب به عرض الحائط لا يسند أدوارا محوريّة لمتعلقاته لأنّه في صلب هذا التركيب المتكلس لا يعبّر عن معنى الضرب وبالتالي لا وجود لضارب ومضروب أي لمنفذ وضحية مادام المعنى الإجمالي هو «إهمال الشيء»؛ لذلك يمكن القول إنّ الفعل ضرب قد أفرغ من سماته المعجميّة بما فيها إسقاطه المعجميّ. وهو أيضا مفرغ من السمة الوظيفيّة في صيغته الإفراديّة canonique إذا افترضنا أنّ الفعل لا يكون إلا في الماضي أي لا يحتمل إلا تصريفة واحدة. أمّا إذا قبلت العبارة التصريف وهذا هو شأن: يضرب/ سيضرب به عرض الحائط حينئذ يكتسب الرأس شحنته الوظيفيّة؛ ويبدو أيضا أنّ المصفوفة السالبة تنسحب على العبارات المثليّة المتكلسة تكلّسا تامّا مثل «الصيفَ ضيعتِ اللبن» حيث يُستعمل الفعل كما سُمع أوّل مرّة مصرّفا مع المخاطب المفرد المؤنّث.

وعلى العموم، إنّ هذا التصنيف المُرَيْضن في ضوء الاسترسال المقولي بين المعجميّة والوظيفيّة يُفضى إلى ثلاث مقولات كبرى بارزة هي المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة والمقولات شبه المعجميّة التي تمثل تقاطعا غائما غير متجانس بين القطبين الأول والثاني.

إنّ المقولات شبه المعجميّة مقولات ضبابية تختلف في ما بينها من حيث سماتها المعجميّة وسماتها الوظيفيّة وهذا يجعل صنفا منها أقرب إلى المعجميّة وصنفا آخر أقرب إلى الوظيفيّة وصنفا ثالثا تكاد تتساوى فيه النسبتان. والمقولات شبه المعجميّة غير متجانسة أيضا من حيث علاقتها بأصناف أقسام الكلام التقليديّة إذ ليست كلّ الأسماء أو كلّ الأفعال وحدات معجميّة، وإنّما منها المعجميّ ومنها شبه المعجميّ وليست كلّ الحروف وحدات نحويّة وظيفيّة وإنّما منها الوظيفيّ ومنها شبه المعجميّ ، بل تتفاوت الحروف في ما بينها من حيث نسب الوظيفيّة ونسب المعجميّة. فعلى سبيل المثال نعتبر حروف العطف من المقولات الوظيفيّة لأنّ دورها مقتصر على الوظيفة التركيبية ونعتبر النواسخ الحرفيّة من المقولات شبه المعجميّة لأنّها تحتوي على مضمون دلاليّ وتوزع أدوارا محوريّة وحالات إعرابية على الموضوعات الموجودة في أحيازها. فإذا أخذنا – على سبيل المثال– الناسخ إنّ وجدنا فيه مضمونا دلاليّا تأويله حسب النحاة «حققت وأكّدت» مثلما أنّ كأنّ معناه «شبّهت» و لكنّ «استدركت» و ليت (تمنيت) ولعلّ (ترجّيت) (الأستراباذي، ش. الكافية،IV :331- 332) . وبناء على هذا المحتوى الدلالي تعمل النواسخ الحرفيّة في عناصر الجملة النصب والرفع مثل الأفعال التامّة لذلك أطلق عليها النحاة صفة المشبّهة بالأفعال[1] وهذا في جوهره توصيف ينسجم تمام الانسجام مع مفهوم «شبه المعجميّة» في بعض التحاليل اللسانية. فالجملة إنّ زيدا قائم هي في المعنى «أثبت أنّ زيدًا قائمٌ»؛ فكأنّ إنّ عوّضت الرأس المعجميّ أثبت والمتمّم أنّ فنصبا معا الاسم الأول ورفعا الثاني بخلاف الأفعال التامّة الصريحة، وذلك من باب ما يسمّيه النحاة انحطاط الفرع عن الأصل أي انحطاط المشبّه بالفعل عن الفعل. وهو

١– يقول سيبويه « إنّ ليس بفعل، وإنّما هو مشبّه به ألا ترى أنّه لا يُضمر فيه فاعل ولا يؤخر فيه الاسم وإنّما هو بمنزلة الفعل...» (الكتاب، I :95). ويسمّي ابن الحاجب إنّ وأخواتها الحروف المشبهة بالفعل (الأسترابادي، ش الكافية ج ٤: ٣٢٠).

انحطاط يتجاوز بعض خصائص العمل الإعرابيّ إلى توزيع الأدوار المحوريّة باعتبارها سمة أساسية من سمات الرؤوس المعجميّة عند جاين قريمشاو (Grimshaw, 1985).

ولئن كانت الحروف منها الوظيفي ومنها شبه المعجميّ فإنّ الأسماء والأفعال منها المعجميّ ومنها شبه المعجميّ؛ فمثلا الاسم قارورة يكون وحدة معجميّة كما في (أ) و يكون مسوّرا أي عنصرا شبه معجمي في (ب):

أ - ألقى القارورة في سلة المهملات.

ب- شرب قارورة ماء.

والفعل كان يمكن أن يكون فعلا تامّا يفيد معنى الحدوث والوقوع أو ناسخا يعبّر عن مظهر الانقطاع أو زائدا[1] يعبّر عن الماضي فلا إسقاطَ معجميّ ولا دورَ له في تعليق عناصر الجملة.

هذا التشخيص لظاهرة الاسترسال المقولي سيكون مفيدا في تحليل المسارات الإنحائيّة في ضوء المسترسل المقوليّ المعجميّ الوظيفيّ بأطيافه الأربعة (جدول عدد ٣):

	معجمي	وظيفي	المقولات
أ-	+	+	شبه معجميّة
ب-	+	-	معجميّة
ج-	-	+	وظيفية
د-	-	-	اصطلاحيّة

جدول عدد٣: مقولات المسترسل المعجميّ الوظيفيّ

١- وذلك في قولهم « ما كان أفعل كذا» (انظر فصل إنحاء الأفعال).

٥- خاتمة الفصل:

عرضنا في هذا الفصل مقاربة جديدة للمقولات المعجمية والمقولات الوظيفيّة نشأت في صلب اللسانيات التوليدية وصُقلت تدريجيا بتراكم مساهمات الباحثين واستفادت بالخصوص من تقدّم نظريات المَقوَلة اللسانية ومن تجويد المناويل التوليدية. وليست الإضافة فحسب في ضبط السمات المقولية لكلّ من المقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة وإنّما الإضافة بالخصوص في الكشف الدقيق عن مظاهر الاسترسال بين القطبين الوظيفيّ والمعجميّ بعد أن تجسَّمت في المقولات شبه المعجميّة باعتبارها مزيجا من السمات المعجميّة والوظيفيّة .

والإنحاء، إذن، في ضوء الاسترسال المقولي التي تجسمه المصفوفة المقوليّة الواردة في الجدول عدد٣ هو مسار ينطلق من (أ) ليتوقّف في (ب) أو في (ج)، أي هو في جوهره تغيير في مستوى الانتماء المقولي للكلمة تنتقل بموجبه من المقولات المعجميّة إلى المقولات شبه المعجميّة وقد يتمادى مسار النزع المقولي فيحدث الانتقال من المقولات شبه المعجميّة إلى المقولات الوظيفيّة.

وفي ضوء الملاحظات السابقة تتضح أهمّية الاسترسال في تحليل الظواهر الإنحائيّة وفهم الوحدات اللغويّة فهماً يتماشى مع مرونة الاستعمال دون أن يتجاهل حركة التطور المتحكّمة في معطيات اللغات الطبيعيّة؛ وكلّ هذا من شأنه أن يجعلنا نتجاوز التصورات التقريبيّة المبسّطة وغير المرنة التي تداولها اللسانيون والنحاة عبر القرون في مختلف التقاليد.

الفصل الثالث

الإنحاء بين الظاهرة اللغوية والنظرية اللسانية

١ – مقدمة:

يعتبر مبحث الإنحاء قديما نسبيّا لأنّ لسانيّي القرن التاسع عشر أمثال فرانز بوب Bopp قد ناقشوا بعض مسائله في إطار قضايا التطوّر اللغويّ عامّة؛ أمّا مصطلح الإنحاء Grammaticalization فقد ظهر أول مرّة سنة ١٩١٢ في محاضرة ألقاها عالم اللسان الفرنسي أنطوان ماييه Meillet وخصّصها لتطور الأشكال النحوية عن طريق القياس أو عن طريق الإنحاء، وهو تحوّل كلمة مستقلّة للقيام بدور عنصر نحوي غير مستقل. وقد مثّل لهذا التحول باستعمالات مختلفة لتصريفة فعل الوجود في الفرنسية suis ، منها الاستعمال المعجمي المستقل في قولهم je suis celui qui suis والاستعمال النحوي في الجملة je suis parti حيث لا يعبّر الفعل المساعد عن معنى مستقل لأنّه جزء من شكل نحوي مركّب يعبّر عن المضيّ (Meillet ,1912 :131).

ثمّ اهتمّ اللسانيون تدريجيا بظاهرة الإنحاء فكان منهم يسبرسن (Jespersen, 1917) في إطار مقاربة التطور الدوري لظاهرة النفي في اللاتينية والفرنسية المستعملة في فرنسا وفي لويزيانا أوما أصبح يعرف اختصارا بدورة يسبرسن Jespersen cycle [1].

ومنهم أيضا سابير (Sapir,1921) في إطار ما أضحى يعرف بتيار سابير Sapir’s drift (LaPolla, 1994:61) وهو استعارة اختارها بنفسه لتوصيف حركة اللغة عبر الزمان عندما تجري في اتجاه معين تحدّده الاختيارات اللاواعية للمتكلمين والتنويعات الفردية للمستعملين التي تتراكم بمرور الزمان فتوجّه تيار التطور اللغوي وجهة معينة .

ومن اللسانيين الذين اهتمّوا بمبحث الإنحاء نذكر غستاف قيوم Guillaume في دراسته عن الأفعال المستقلّة التي تتطوّر لتصبح أفعالا مساعدة auxiliaires؛ وهي ليست في الأصل أفعالا عاديّة وإنّما هي نوع خاص من الأفعال مهيّأ للإفراغ الدلالي Subduction وهذا ما يجعل حوافز تطوّرها كامنة في مضمونها الدلالي (Guillaume 1938: 5).
وأمّا الدراسات الإنحائية الأحدث فقد بدأت فعليّا في سبعينات القرن العشرين مع دراسة شهيرة لقيفون (Givon, 1971) افترض فيها أنّنا لا نفهم بنية اللغة إلا بعد

١ – انظر على سبيل المثال: Hansen, M. 2011: 570-579

فهم كيفيّة نشأتها. وفي تلك الدراسة أطلق ڤيفون عبارته الشهيرة: «صرف اليوم هو تركيب الأمس»[1]. ثمّ نوقشت ظاهرة الإنحاء، بعد ذلك، في أطروحات جامعيّة ذات بال نذكر منها أطروحة ليمان(1995 /1982) Lehmann) و هاين (Heine, 1982) .

ويرى البعض أنّ الإنحاء قد تأسّس مبحثا لسانيّا قائما بذاته بعد أن نظّم ڤيفون في جامعة أوريڤان الأمريكيّة (١٩٨٨) ندوةً علميّة أنتجت مجلّدين في الموضوع جمّع أعمالهما تروقوت وهاين (Traugott & Heine,1991)؛ وكذلك بعد ظهور كتابين في الموضوع نشر أولهما هاين وكلاودي (Heine & Claudi, 1991) ونشر الثاني هوبر وتروقوت Hopper & Traugott (١٩٩٣/ الطبعة الخامسة ٢٠٠٩) فذاع سيطه في الدوائر العلمية المهتمّة بالإنحاء.

والدليل على أهمية مبحث الإنحاء منذ سنة ١٩٩٩ الانعقاد الدوري للندوات الدولية في الموضوع كلّ ثلاث سنوات لتبادل الآراء النظريّة وعرض نتائج البحوث المتعلقة بمسارات الإنحاء في مختلف لغات العالم (Wischer[2]). ومع بداية القرن الحالي، اتسعت دائرة البحث في الإنحاء فتجاوزت حدود مجالات النحو والدلالة والتداوليّة لتشمل وظائف الأصوات والاكتساب اللغوي واللسانيات الاجتماعيّة (Narrog & Heine, 2011).

٢ – في تعريف الإنحاء:

اقتُرحت تعريفات عديدة لظاهرة الإنحاء ملخّصُها الأساسيّ اكتساب عنصر معجميّ وظيفةً نحويّة؛ أو – حسب ماييه– إسناد خاصية نحويّة لكلمة كانت من قبل مستقلّة. والإنحاء حسب كوريلوفيتش Kurylowicz[3] مسار تطوّريّ زمانيّ يتعلّق بطبيعة المقولات اللغويّة. وهو حسب هاين (Heine, 2003: 136):

تطوّر شكل معجميّ إلى شكل نحويّ أو تطوّر شكل نحويّ إلى شكل أكثر نحويّة.

1 Today morphology is yesterday syntax.

2- Aspects of grammaticalization

٣- بولونيّ متخصّص في اللسانيات الهنديّة الأمريكيّة

وقد بدا لنا أنّ التعريف الأخير هو الأكثر تداولا في الدراسات الإنحائية التي اطلعنا عليها؛ ولعلّ ذلك راجع إلى دقته، مقارنة بغيره، ووضوح موقف صاحبه من بعض القضايا اللسانية المهمّة مثل العلاقة بين المعجم والنحو والعلاقة بين مقولات أقسام الكلام؛ لذلك، لا يمكن للدارس التعمق في قضايا الإنحاء ما لم تتضح لديه جملة من المفاهيم الأساسيّة والمسائل الضروريّة المتعلقة بالمعجم والنحو وبمقولات أقسام الكلام والمقولات المعجميّة والمقولات الوظيفيّة ودور الاستعمال في تطور المقولات اللغوية عامّة.

٣- الإنحاء ظاهرة ونظريّة:

يجب التمييز أوّلا بين الإنحاء ظاهرة لغويّة تطوّريّة تتمثّل في تغيير وظيفة بعض اللفاظم أو المركبات ونقلها من المعجميّ إلى النحوي أو من النحويّ إلى الأكثر نحويّة، وبين الإنحاء نظريّة تسعى إلى فهم هذه الظاهرة والوقوف على الآليات الذهنيّة والتداوليّة والتطوريّة المتحكّمة فيها في اللسان الواحد أو عبر الألسن.

تقوم نظريّة الإنحاء على جملة من الفرضيّات تهمّ، بالخصوص، أحاديّة الاتجاه والإفراغ الدلالي والاختزال الصوتي والمسارات الكونيّة والتراكب[١] وتحديد مصدر الإنحاء وحوافزه اللغويّة... ولعلّ النوع الأخير من الفرضيات هو أفضل ما يمكن الانطلاق منه لتقديم نظرية الإنحاء وبسط مشاغل أصحابها.

٣-١ مصدر الإنحاء:

إنّ اكتساب عنصر لغويّ معنى نحويّا جديدا يمكن أن يكشف لنا - استرداديّا- بعض ملامح المسار الإنحائي قبل اكتماله؛ لكنّ فهم الظاهرة بعمق يجب أن يتجاوز ملاحظة ما آل إليه المسار وما مرّ به من أطوار إلى تحديد مصدره الأول. ومن الأسئلة الملحّة التي طرحها الإنحائيون في هذا الصدد نذكر السؤالين التاليين: ما هي مواصفات الوحدات المعجميّة التي تتعرّض للإنحاء فتنتج واسمات نحويّة جديدة؟ وما هي المرحلة التي يمكن أن نقرّ فيها بالانطلاق الفعليّ لعمليّة الإنحاء؟

١- التراكب تعريب layering وهو من اقتراح السكري عامر (ظاهرة الإنحاء).

يعتبر كروفت (Croft, 2010) التغيير اللغويّ من الحقائق البديهيّة لكنّ آلياته تظل محلّ جدال. فمن الصعوبات التي واجهتها الدراسات الإنحائيّة حسب كروفت استحالة ملاحظة التغيير وهو بصدد الوقوع لأنّ ملاحظة التغيير لا تصبح ممكنة إلا بعد وقوعه في الخطاب المتداول بين أفراد المجموعة اللسانيّة وتوثيقه؛ وعمليّة التوثيق مهمّة ينطلق منها اللسانيّ لنستنتج من خلالها بموضوعيّة الأنساق العامّة للتغيير ومن بينها الأنساق الإنحائيّة بمختلف أطوارها.

يلخّص كروفت أطوار التغيير اللغويّ في مرحلتين أولاهما تتمثل في مسار التجديد وثانيتهما تتحقّق في خطاب المجموعة اللسانيّة من خلال انتشار البديل المحدَث. وتعتبر المرحلة الثانية - من منظور اللسانيات التاريخيّة واللسانيات الاجتماعيّة - ضروريّة للإقرار بوجود تغيير لغويّ فعليّ؛ في حين تظلّ هويّة الوحدات اللغويّة التي ينطلق منها المسار الإنحائيّ محلّ بحث واستقراء لعلّ أبرز ما وقع التوصّل إليه هو أنّ تلك الوحدات المعجميّة تعبّر في الأصل عن مفاهيم أساسيّة بالنسبة إلى التجربة الإنسانيّة مثل التنقل والحلول والوجود والملكية وما أشبه ذلك من المفاهيم المجرّدة التي يمكن أن تصلح مصدرا للمعاني النحويّة. لكنّ خصائص الوحدات المعجميّة التي انطلق منها الإنحاء ليست المحدّد الوحيد للمعنى النحوي الحاصل من المسار الإنحائي وإنّما المحدّد كذلك - حسب بايبي وبركينز وباليوكا (Bybee& Perkins & Pagliuca, 1994)- هو الخصائص التركيبيّة والصرفيّة والسياقيّة لتلك الوحدات .

وعلى العموم، لا يمكن أن نكوّن صورة واضحة عن خصائص المصدر الأول الذي انبثق منه الإنحاء ما لم نأخذ في الاعتبار دلالة الوحدة المعجميّة باعتبارها منبع المعنى النحويّ على حدّ تعبير ڤيفون (١٩٧٣) إضافة إلى خصائصها التركيبيّة والصرفيّة والسياقيّة مع فحص اختباريّ للعيّنات وفهم دقيق للآليات الكامنة وراء التطورالإنحائيّ عامّة.

وللكشف الدقيق عن أصل التطوّر الإنحائيّ تُوفِّـر نظريّة الإنحاء للدارسين جملة من الأدوات تمكـّنهم من الاسترداد إلى ماضي الاستعمال مع دفع إعادة البناء إلى أقصاها لبلوغ أطوار سابقة يُفتَرض فيها أنّ اللسان المعنيّ كانت له بُنـىً مختلفة عن بناه الراهنة.

كما تفترض نظريّة الإنحاء وجود آليّات عرفانيّة تتحوَّل بها المتصوّرات الحسّية أو

المتصوّرات الأكثر بروزا في الإدراك إلى حوامل أو قوالب بنيويّة قادرة على التعبير عن متصوّرات أخرى تكون أقلّ بروزا وأكثر تجريدا بعد تعرّضها لما سمّاه غيوم إفراغا subductivité أو subduction. والإفراغ في حقيقته مسار تطوّري تفقد عبره الوحدة المعجميّة جزءا من محتواها المفهوميّ؛ على سبيل المثال تتحوّل بعض الأفعال التامّة إلى روابط copules ثم إلى أفعال مساعدة وهذا ما نلاحظه على التوالي بمقارنة الاستعمالات الثلاث لفعل الوجود être في الفرنسية :

Je suis ce que je suis و je suis riche و je me suis blessé

(Saint-Gelais,1994: 112)

ولا يقتصر هذا النوع من التطوّر على فعل الوجود لأنّ غستاف قيوم (Guillaume 1938: 5) قد لاحظ أنّ الأفعال المستقلّة التي تتطور لتصبح أفعالا مساعدة auxiliaires ليست في الأصل أفعالا عاديّة وإنّما هي نوع خاص من الأفعال مهيّأ للإفراغ الدلالي وهذا ما يجعل حوافز تطوّرها كامنة في مضمونها الدلالي.

هذه الخصائص اللغويّة الكامنة في بعض الأفعال إضافة إلى الآليات العرفانيّة المسيّرة للاستعمال من شأنها جميعا أن تتظافر لتجعل التعابير الخاصّة بالمتصورات الحسيّة قابلة للتعبير عن متصوّرات نحويّة مجرّدة. فمثلا أسماء بعض أعضاء الجسم يمكن أن تصبح علامات صالحة للتعبير عن علاقات فضائيّة غير فيزيائيّة مثل كلمة back في الإنكليزيّة التي تعني في الأصل "الظّهر" ثم استعملت أداةً particle تحوّر دلالة بعض الأفعال المركبة مثل Draw back بمعنى تراجع أوcome back بمعنى عاد. وكذلك شأن العلاقات الفضائيّة والأعمال الحسيّة وأفعال الحركة الانتقالية Heine& Kuteva,2012 :513).) مثل غدا وراح وآض وعاد وآل (السيوطي، الهمع،ج٢: ٦٢-٦٣) التي تطوّرت من أفعال تامّة لتصبح نواقص لا تعبّر عن الحركة الانتقالية في الفضاء وإنّما تعبّر عن متصوّرات زمانيّة ذات دلالات توقيتيّة ومظهريّة وجهيّة تندرج كلّها في إطار إسقاط استعاريّ لمجال الفضاء على مجال الزمان. فكانت حصيلة هذا الإسقاط استعارات تصوّرية من قبيل الزمان فضاء[1] وتَغيُّر الزمان حركة.

١- ينظر لمزيد التوسع فصل Time في (Lakoff & Johnson, 1999)

وإضافة إلى الحوافز اللغويّة والعرفانيّة التي أشرنا إليها في الفقرات السابقة توجد حوافز تداوليّة للإنحاء تخصّ علاقة المتكلّم باللغة؛ فالتطوّر اللغويّ لا يحدث من تلقاء نفسه وإنّما ينتج عن استعمال المتكلمين للغة. وقد حاول بعض الباحثين الذين سلّموا بفرضيّة أحاديّة الاتجاه (- ٣-٢) أن يعلّلوا ذلك بأسباب تطوريّة تداوليّة؛ من هؤلاء الباحثين هاسبلمات (Haspelmath,1999) عندما قدّم تفسيرا للغز أحاديّة الاتجاه انطلق فيه من نظريّة اليد الخفيّة [1]لكيلر (Keller, 1990)؛ والمقصود باليد الخفيّة هو وقوع التغيير اللغويّ بصفة عفويّة ودونما قصد مسبق نتيجةً لتراكم الأعمال اللغويّة الفرديّة المتمثّلة في تغيير عبارة معينة ثمّ رواج ذلك التغيير تلقائيّا في أوساط المستعملين. والحافز على التغيير أوّل مرّة يفسّره هاسبلمات (١٩٩٩) بحكمة التظاهر extravagance؛ ومفادها: تَكلَّمْ على نحو يجعلك تَلفِت الأنظار[٢]. وبذلك تكون رغبة بعض المتكلمين في البروز والتفرّد وتلافي الابتذال سببا تداوليّا من أسباب التغيير الشكليّ والدلاليّ لبعض الوحدات اللغويّة. ويكون الإنحاء، في هذه الحالة من منظور هاسبلمات، أثرا جانبيّا [٣]لحكمة التفرّد وليس غاية مقصودة لذاتها.

٣-٢- أُحاديّة الاتجاه:[٤]

الإنحاء في التعريف الشائع تطوّر لغويّ يكون منطلقه وحدة معجميّة ومنتهاه وحدة نحويّة؛ لكنّ التطوّر الإنحائي قد يحدث في صلب الوحدات النحويّة فيقع الانتقال من وحدة نحويّة إلى وحدة أخرى أكثر إنحاءً. من خلال هذا المفهوم المتداول يبدو الإنحاء حركة أحاديّة الاتجاه (Givon, 96: 1975) مصدرها المعجم وهدفها النحو؛ وهذه

---

1 invisible-hand theory.

2 Talk in such a way that you are noticed.

حكمة التظاهر واحدة من أربع حكم هي: الحكمة الجامعة Hypermaxim: تكلّم على نحو تكون به ناجحا اجتماعيا بأقلّ كلفة ممكنة Talk in such a way that you are socially successful at the lowest possible cost . وحكمة الوضوحClarity: تكلّم على نحو يجعلك مفهوما.Talk in such a way that you are understood وحكمة الاقتصاد Economy: تكلّم على نحو لا يجعلك تبدّد طاقة زائدة Talk in such a way that you do not expend superfluous energy . وحكمة المطابقة Conformity : تكلّم كما يتكلّم الآخرون.Talk like the others talk (Haspelmath,1999:1055).

3 A side Effect.

٤- أحادية الاتجاه فرضيّة ومبدأ في الوقت نفسه، انظر (Muriel, 49:2009).

الحركة التطوريّة، كما لاحظ جلّ اللسانيّين، لا يمكن أن تنعكس لأنّ التطوّر يحدث دائما في اتجاه واحد من المعجميّ إلى النحويّ؛ أي إنّ المقولات النحويّة لا يمكن أن تصبح مقولات معجميّة.

وتتجسّم أحادية الاتجاه حسب بعض الدارسين (Marchello-Nizia, 2006: 32) في ثلاثة مستويات:

١- المستوى الشكلي: يحدث الإنحاء إمّا دون تغيير أو بتغيير يترتّب عنه ضمور واختزال صوتميّ.

٢- المستوى المقوليّ: يكون اتجاه التطور من المقولات الكبرى مثل الاسم والفعل إلى المقولات الصغرى مثل الحروف والنواسخ. ولايكون التطور في صلب المقولات الكبرى.

٣- المستوى الدلالي: يتطوّر مدلول الوحدة المعجميّة ليصبح معنى نحويّا عامّا مجرّدا.

لكنّ بعض اللسانيّين يذكر أمثلة مضادّة لمبدإ أحادية الاتجاه تتجسّم في ظواهر تطوّرية مختلفة مثل نزع الإنحاء degrammaticalization أو إعادة الملء الدلالي resemanticization أو فك الاتصال decliticization. ومن أكثر الأمثلة الإنكليزيّة تداولا في أوساط الساعين إلى دحض فرضيّة أحاديّة الاتجاه اكتساب بعض الأدوات النحوية في الإنكليزية مضامينَ معجميّة مثل up التي تصبح فعلا في قولهم to up بمعنى «ارتفع»، ومثل الأداة النحويّة down التي تصبح صفة في قولهم down time أي وقت الراحة أو وقت التوقف عن العمل إلخ [١].

غير أنّ فريقا آخر من اللسانيّين يرى أنّ مثل هذه الأمثلة لا تنتمي إلى الإنحاء لأنّ الإنحاء اصطلاحا هو التطور من المعجميّ إلى النحويّ؛ أمّا التطوّر من النحوي إلى المعجميّ فهو ينتمي إلى ظاهرة لغويّة أخرى لا علاقة لها بالإنحاء تسمّى تعجيما lexicalisation (Campbell, 2001: 130)[2] :

١- والأداة off التي أصبحت فعلا في قولهم To off s.o بمعنى قضى عليه أو وضع حدا لحياته...

٢- انظر: Brinton & Traugott, 2005 : Lexicalization and language change:

ولعلّ أبرز مثال يمكن أن يدحض فرضيّة أحاديّة الاتجاه هو مثال لاحقة الملكيّة في الإنكليزيّة التي تستعمل بمثابة الضمير؛ وهذا ما نلاحظه بمقارنة الجملتين المواليتين:

(أ) – The first guy's name is Scott.

(ب)- The first guy I talked with's[1] name was Scott
(Hopper & traugott, 2003)

يعكس هذا الاستعمال اتجاه التطوّر من وحدة أكثر إنحاء إلى وحدة أخرى أقلّ إنحاء أي من لاصقة أو متصل في (أ) إلى ضمير في (ب) في حين أنّ التطوّر أحاديّ الاتجاه – حسب التصور السائد للمراحل المقوليّة الكبرى لمسارات الإنحاء (هوبر وتروقوت، ٢٠٠٣: ٧) – يكون من الضمير إلى اللاصقة أو المتصل كما هو مبيّن في المسلك الموالي:

عنصر معجمي > كلمة نحويّة > ضمير > لاصقة تصرفيّة

ويصنّف البعض هذه الظاهرة ضمن نزع الإنحاء أي اكتساب وحدة نحويّةٍ مادّةً صوتيّة أو محتوًى دلاليّا أو استقلاليّةً تركيبيّة لم تكن تتصف بها من قبل كما هو الشأن في المثال السابق (Trousdale & Norde,2013 :33).

وتعتبر أحاديّة الاتجاه فرضيّة مركزيّة بالنسبة إلى نظريّة الإنحاء لذلك أثارت جدلا كبيرا في أوساط اللسانيّين. ويخلص هوبر وتروقوت (٢٠٠٣) إلى موقف تأليفيّ مفاده أنّ الغالب على ظاهرة الإنحاء هو أحاديّة الاتجاه وأنّ الأمثلة الداحضة لهذه الفرضيّة نادرة عبر اللغات وأنّ مثال ضمير الملكيّة في الإنكليزية والسويديّة والنورفيجيّة يعتبر حالة استثنائيّة.

٣-٣ الإفراغ الدلالي والاختزال الصوتمي:

لاحظ أنطوان مابيه (Meillet, 1912) أنّ مسار الإنحاء يصاحبه إضعاف السمات التمييزيّة للعنصر المعجميّ المستقلّ الذي كان يمثّل منطلق التطور اللغويّ. وقد عبّر اللسانيون اللاحقون عن هذه الظاهرة بمصطلحات أخرى مثل الإفراغ أو النزع الدلالي؛ لكنّ الحديث عن إفراغ دلاليّ يمكن أن يفهم منه أنّ المعنى لا يكون إلا معجميّا

1- = with him.

وأنّ النحو أبنية مفرغة من كلّ معنى. لذلك أُعيدَ النظر منذ التسعينات في ظاهرة التحوّل من الدلالة المعجميّة إلى الدلالة النحويّة فكانت نتيجة ذلك – حسب مارتشيلو نيزيا (Marchello-Nizia, 2006 :35) – الحقائق الأربع التالية :

- ما يرافق الإنحاء من تغييرات دلاليّة لا يتعلّق بإفراغ جزئيّ أو كليّ وإنّما يتعلّق بتحوّل استعاريّ أو مجازيّ.
- التراكيب الناتجة عن التطور تكون أكثر وأوسع من التراكيب التي تظهر فيها الوحدات المعجميّة الأصليّة [1].
- لا يتعلّق الأمر بإنهاك دلاليّ أو إفراغ وإنّما بإعادة توزيع دلاليّ.
- يكون المعنى النحويّ أحيانا أكثر تشعّبا من المعنى المعجميّ الأصليّ.

وقد يترافق الإنحاء أيضا مع تغييرات صوتيّة تتمثل في الاختزال أو الإنهاك الصوتميّ أي حذف صواتم أو مقاطع من الكلمة الأصليّة. ومن الأمثلة المعروفة في الإنكليزية الأمريكيّة عبارة الاستقبال be going to التي تصبح gonna [2]، وهي تقابل كلمة ماشي في اللهجة التونسية التي تصبح بعد الاختزال ماش، أو خلّي التي تعبّر في الجهة الإلزامية deontic modality عن معنى الترك وتصبح بعد الاختزال الصوتي خَلْـ[3].

ولارتباط ظاهرة الإنحاء بظاهرة الاختزال الصوتي حوافز تداوليّة مفادها، إجمالا، أنّ العناصر النحويّة تكون عادة أصغر مقطعيّا من العناصر المعجميّة؛ وهذا في حدّ ذاته ناتج عن عموميّة المعنى وتجريده. فكلّما كان المعنى عامّا مجرّدا كان أكثر قابليّة للاستعمال، وكلّما ارتفعت وتيرة استعماله أصبح مألوفا، بعيدا عن الغموض؛ وهذا من شأنه أن يجعل المتكلّم ينزع نحو المجهود الأدنى وما يترتب عنه من اختزال صوتيّ (Bybee& Perkins& Pagliuca ,1994 :20) .

١- قارن على سبيل المثال الأفعال التامّة – أي التي تتمّ بالمرفوع كلاما- بنظائرها من الأفعال الناقصة التي وقع إنحاؤها فأصبحت لا تتمّ إلا بالمرفوع مع المنصوب؛ فستلاحظ أنّ الثانية أكثر ألفاظا وأوسع تركيبا.

2- That tree is gonna loose its leaves. (= is going to loose…, Bybee & alii,1994 :6).

٣- مثال ذلك: خلّيـ(ـه) يخرج > خَلْـيخرج). بمعنى اتركه أو دعه يخرجْ، انظر في المعاجم: خلّ سبيله وخلّ الأمر تركه، انظر أيضا المثال في (السكري، ظاهرة الإنحاء، ٧٣).

وما يلاحظه الإنحائيّون، أيضا، هو أنّه نتيجة للإنهاك الصوتي المصاحب للإفراغ المعجمي والتجريد الدلالي يصبح العنصر النحويّ في الغالب أكثر تبعيّة لمحيطه التركيبي فينـزع إلى الاندماج في عناصر نحويّة أو معجميّة مجاورة.

لكنّ إشارات الإنحائيّين إلى العلاقة بين الاختزال الصوتيّ والإفراغ الدلاليّ في إطار حوافز التطوّر المشار إليها سابقا لا يعني بالضرورة تلازم الظاهرتين آليّا؛ إذ ليس من النادر أن يحدث الإفراغ الدلاليّ دونما اختزال صوتيّ؛ وهذا - مثلا - شأن النواسخ الفعليّة في اللغة العربيّة. وليس من النادر، أيضا، أن يحدث الاختزال الصوتيّ دون أن تكون له علاقة بالإفراغ الدلالي ، وهذا شأن المختصرات المعجميّة في الفرنسيّة مثل: fac و Restauو prof[1] أو في الإنكليزية مثل: rehab و teen[2] . وهي مختصرات لا صلة لها بالإنحاء وإنّما اختار المتكلّمون الاقتصاد في موادها الصوتية بحكم تواترها في الاستعمال اليومي في أوساط اجتماعية ومهنية معيّنة.

٤- آليات الإنحاء:

تتلخّص وظيفة التطور الدلالي عامّة حسب هوبر وتروقوت (٢٠٠٣) في حلّ مشاكل التواصل وذلك بالتعبير عن شيء بواسطة شيء آخر. وكذلك شأن الإنحاء باعتباره ظاهرة تطورية مندرجة في إطار استعمال وسائل معجمية متقادمة للتعبير عن وظائف نحويّة جديدة. وهذا ما أقرّه هاين وآخرون (١٩٩١) لّما لاحظوا أنّ حوافز الإنحاء كامنة أساسا في الحاجة التواصليّة وما تقتضيه من إبداعيّة أو من حلول لمشكلات الإبلاغ أثناء التفاعل بين المتخاطبين.

ومن أبرز آليات الإنحاء الاستعارة والمجاز وكلاهما يتمثل بالأساس في استعمال ألفاظ تحيل في الأصل على شيء محسوس للتعبير عن مفهوم مجرّد، لذلك يمكن أن يتلخّص الهدف الأساسي لمسار الإنحاء في حلّ مشاكل التواصل بالتعبير عن مجال دلاليّ بمواد لغويّة تنتمي إلى مجال آخر (Hopper & Traugott, 2003 :92) مثل استعمال أفعال الحركة الانتقالية للتعبير عن الزمان. وهي ظاهرة حظيت بتحليلات

١- وهي على التوالي : faculté كلية ، restaurant مطعم، professeur أستاذ.

٢- وهي اختصار لـ rehabilitation إعادة تأهيل و teenager شاب يافع.

ضافية في اللسانيات العرفانية وتحديدا في مجال العرفان الزمانيّ temporal cognition وفي إطار نظرية الاستعارة التصوريّة conceptual metaphor .

٤-١ الاستعارة:

يُعتبَر لايكوف وجونسون (١٩٨٠، ١٩٩٠) رائدين في دراستهما للاستعارة من منظور عرفانيّ، فقد بيّنا أنّ الاستعارات ليست مجرّد زخرف لفظيّ أو ظاهرة أسلوبيّة ثانويّة يمكن تجاوزها وإنّما هي ظاهرة أساسيّة منتشرة في حياتنا اليوميّة وفي لغتنا وتفكيرنا وأعمالنا. فالاستعارات التصوّريّة تشتغل بإحداث تواجه interface بين مجالين أوّلهما محسوس يمثل المنطلق وثانيهما مجرّد يمثل الهدف؛ وغاية التواجه بينهما هي جعل المجال الثاني أكثر قابليّة للفهم. فالاستعارات التصوّريّة بما فيها من تشعّب مثل استعارة الحياة رحلة أو الحجاج حرب أوالوقت مال تؤثر في سلوكنا اللغوي ومسارات تفكيرنا ومنظومات قيمنا (Niemeier,2000 :196).

والمسارات الاستعاريّة مسارات استلزاميّة تتجاوز الحدود التصوّرية لذلك تقع الإحالة عليها عادة باعتبارها تواجُهًا بين مجالين؛ ومن أهمّ حوافز الاستعارة القياس analogy والأيقونية iconicity (Hopper & Traugott, 2003 : 84).

يبدو دور المعجم في المسار الإنحائي مهمّا وأساسيا؛ فقد لاحظ هوبر وتروقوت أنّ أغلب الأمثلة الموضّحة للمسارات الاستعاريّة في مجال التطوّر اللغويّ تنتمي إلى المعجم لأنّ دور الاستعارة في الإنحاء لا يظهر في تحويل عنصر نحوي إلى عنصر أكثر نحويّة (Klausenburger, 2000 :21) وإنّما يتضح بالخصوص في الطرف المعجميّ من المسار الإنحائي[1] . وبذلك يكون الإنحاء نتيجة تواجُهٍ بين مجالات محسوسة ومتصوّرات مجرّدة تنتمي إلى استعارات تصوّرية كبرى من نوع «الذهن جسد» و «الجسد حاوية »...

وتبدو أبرز أمثلة الإنحاء التي تنتمي إلى المسارات الاستعاريّة حاضرة في مجال الفضاء الزمانيّ أي من خلال التصافح الاستعاريّ بين الفضاء والزمان، ومن خلال

---

١ انظر هاين (١٩٩١) وبايبي (١٩٩٤) وانظر المنوال المجازي الاستعاري عند هاين وآخرين (١٩٩١) metonymic – metaphorical model

التحوّل من الحركة إلى الاستقبال كما يجسّمه المثال ماشي في اللهجة التونسي أو going to في الإنكليزية؛ وكلاهما يقتضي حضورا ضمنيا للعمل القصديّ وبالتالي للمعنى الجهيّ.

٤ - ٢ المجاز:

المجاز في التقاليد البلاغية أسلوب من أساليب البيان وهو - من خلال التعريفات الشائعة - طريقة في التعامل مع الأسماء باستعمال كلمة بدل أخرى أو باستعمال كيان للإحالة على كيان آخر مرتبط به (Lakoff & Johnson,1980)؛ ورغم اعتباره ظاهرة لغويّة فإن التقاليد البلاغية قد تعاملت معه باستعمال متصورات غير لغويّة مثل السبب والنتيجة والحالّية والمحليّة والجزئية والكلّية.

أمّا من المنظور العرفاني فقد وقع التعامل مع المجاز باعتباره ظاهرة متصوَّرية ومسارا ذهنيّا يشتغل ضمن منوال عرفانيّ. وقد لاحظ اللسانيّون سيطرة المجاز على الظاهرة الإنحائيّة وهذا لا يعني أنّ الاستعارة أقلّ أهمّية منه لأنّ الاستعارات - رغم عدم بروزها في المسارات الإنحائيّة - تمثّل بنى تصورية قوية في الذهن البشري .

ويتمثل المسار المجازي حسب لانقاكير في ولوج متصور ذهني عن طريق متصوَّر آخر (Panther, & Radden G. 1999)؛ لذلك يمكن تصوّر المجاز باعتباره مسارا متكوّنا من نقطتين النقطة الهدف والنقطة المرجعية المتمثلة في كيان متصوّريّ يتوفر على مدخل يمكـّننا من الانتقال إلى المتصوَّر الجديد؛ لذلك يعتبر المجاز علاقة بين متصوَّرَين معلم Landmark و منتقل trajector .

لقد بذل اللسانيون جهودا كبيرة للتمييز بين المسارات القائمة على الاستعارة والمسارات القائمة على المجاز حتى لكأنّهما مفهومان متناقضان وهما في حقيقتهما متكاملان (Wischer et alii,2002 : 99)؛ وهذا ما يجسّمه الإطار المتصوّري الذي اقترحه هاين وآخرون (١٩٩١) وهو منوال متشعّب بالغ التجريد يشمل مختلف المراحل التي يتعامل فيها المجاز التصوّري والاستعارة التصوَّريّة لإنتاج المقولات الوظيفيّة والمقولات شبه المعجميّة.[١]

١- انظر المنوال مفصلا في شكل ترسيمة في (Klausenburger,2000:18)

يرى أصحاب هذا المنوال أنّ ابتكار التجريدات الاستعارية ضرب من النشاط يهدف إلى حلّ الإشكالات وحوافزه كامنة في البنى التصورية. وتنبثق العملية الإنحائيّة في اتجاه أحاديّ من مصدر نحو هدف وبالخصوص من محسوس إلى مجرّد. وتكون متصورات الانطلاق موسومة في العادة بوحدات معجميّة أساسيّة تشمل أعضاء الجسم والظواهر الطبيعيّة والأفعال المعبّرة عن الحركة والحلول والمسارات الذهنيّة. ويمكن تجسيم أحادية الاتجاه من خلال السلسة الإنحائيّة. وينبّه أصحاب هذا المنوال إلى دور الاستعارة والمجاز في المسار الإنحائيّ مع التمييز بين نوعين من الأطوار: نوع متقطّع تجسّمه القفزات الاستعاريّة ونوع متصل تجسّمه الترابطات المجازيّة. وهذا من شأنه أن يجعل الاستعارة والمجاز متكاملين؛ فلولا المجاز لما كان التطور من وحدة معجمية إلى وحدة نحويّة ممكنا عبر أطوار تجسيريّة وسيطة (نفسه، ١٩).

ويرى هاين وفريقه (١٩٩١) أنّ الإنحاء ينخرط في مسار دوريّ يضمّ المراحل التالية:

خطاب > تركيب > صرف > صرف- صوتيّات > صفر (> خطاب ...)

والمقصود بالمرحلة الصفر في نهاية هذا المسار هو المرحلة الاحتماليّة التي تتآكل فيها اللاصقة كليا فتعقبها - احتماليا- دورة إنحائيّة جديدة؛ ولا يعني هذا بالضرورة أنّ الإنحاء ظاهرة زمانيّة وإنّما هي ظاهرة لازمانية panchronique يتعامل فيها الزمانيّ مع العرفانيّ (Klausenburger, 2000 :20).

٥- خاتمة الفصل:

لقد كان منطلق الدرس اللسانيّ التاريخيّ هو تجميع المعطيات المتعلقة بالتطوّر اللغويّ في مختلف الألسن في إطار فرضيّة القرابة بين اللغات؛ ثم تركّز أكثر في بدايات القرن العشرين حول الإنحاء سيما بعد اتضاح المفهوم ووضع المصطلح مع مايية. وقد تعامل اللسانيّون مع الإنحاء باعتباره ظاهرة متشعّبة فحاولوا الوقوف على خصائصها العامة وعلى طبيعة مساراتها فالتجأ «الإنحائيون» الأوائل إلى ضروب من الاستعارات مثل دور يسبرسن وتيّار سابير. ولعلّ بدايات التحوّل كانت مع غيوم في فرضية الإفراغ ثمّ تلتها فرضيّات أخرى منذ السبعينات حتى أصبح اللسانيّون يتحدّثون عن نظريّات في الإنحاء .

ويمكن القول إنّ الفرضيّات الصغرى التي استعرضناها في هذا الفصل ونعني بالخصوص أحاديّة الاتجاه والاختزال الصوتيّ والإفراغ الدلاليّ تكوّن عماد نظريّة الإنحاء وتمثّل محور النقاش العلميّ الثريّ الذي دار بين الباحثين على اختلاف مشاربهم الفكريّة.

ولعلّه من المفيد الإشارة إلى فرضيّات أخرى تدعمها المعطيات اللغويّة في اللسان الواحد أو عبر الألسن مثل فرضية تراكب الأبدال Layering؛ ففي مستوى اللسان الواحد يمكن أن يُنتِج المسار الإنحائي بمرور الزمان صوَرا متعدّدة من العنصر النحويّ نفسه؛ ويمكن أن يحتفظ الاستعمال بالصوَر المبكـّرة للإنحاء ويجعلها مواقتة لصور أخرى ظهرت لاحقا؛ من ذاك استعمال: ماشي وماشِ وماشْـ ومَشْـ وبَـشْـ[1] للتعبير عن الاستقبال في اللهجة التونسية. وهذا المثال- وهو ليس الوحيد في العربية وفي العديد من اللغات الطبيعية- يمثـّل تقاطعا بين التجسّد أو الجسدنة (الزناد، ٢٠١٤) embodiment من جهة وظاهرة الإنحاء من جهة أخرى بما أنّ الجسد هو محور الحركة الانتقالية التي يقع إسقاطها من مجال الفضاء على مجال الزمن أو قل يقع نقلها عرفانيّا

١- تقترح السكري (ظاهرة الإنحاء،٥٥) مسلكا إنحائيا ثلاثي الأطوار يتكون من ماشي وماشِ وماشـ، ونعتقد أيضا وجود بديل رابع مستعمل حاليا في تونس يمثل منتهى المسلك هو مَشْـ في قولك: مشيقرا الكتاب (أي سيقرأ الكتاب)؛ كما نعتقد أيضا أنّ باش يقرا و بَشْـيقرا هما أيضا بديلان صوتيّان تحوّل فيهما الحرف الخيشومي الميم إلى مقابله الفمويّ الباء تيسيرا للنطق. على أنّ لـلفظم باش جنيس صوتيّ homophone تطوّر عن عبارة أخرى هي بأيّ شيء وهو في هذه الحالة لا يعبـّر عن الزمان .

من تجربة الانتقال في الفضاء إلى تجربة الانتقال في الزمان.

أمّا في مستوى الألسن المختلفة فإنّ النتائج التي توصّل إليها الباحثون في أصل الإنحاء وفي فرضيّة أحاديّة الاتجاه جعلتهم يفترضون وجود مسارات إنحائيّة متشابهة عبر الألسن. ولئن كان هذا التشابه لا يمنع وجودَ سياقات إنحائيّة خاصة بكلّ لسان فإنّه إذا ما تعلّق بنوعيّة المسارات- لا بنوعيّة المعطيات- يسمح لنا بالحديث عن مسارات كونيّة.

وتجدر الإشارة أخيرا- عندما نتحدّث عن نظريّة الإنحاء- إلى تعدّد الأطر النظريّة التي اختارها اللسانيون في تعاملهم مع تشعـّب الظاهرة الإنحائيّة. فحسب الإطار النظريّ يكون التركيز على نوع معيّن من آليات الإنحاء، فالمقاربة التنميطيّة، مثلا، تهتمّ بمظاهر التشابه بين المسارات الإنحائيّة عبر اللغات وبمجالات الإنحاء المشتركة مثل التوقيت والمظهر والجهة؛ في حين تهتمّ المقاربة التداوليّة أكثر بعلاقة المتكلّم بالاستعمال وبدوره في مسالك الإنحاء سيما في أطواره الأولى؛ أمّا المقاربة العرفانيّة فمدار اهتمامها الآليات الذهنيّة للإنحاء المتجسّمة مثلا في الاستعارة والمجاز والقياس.

وفي إطار تعدّد المقاربات تجدر الإشارة إلى مقاربات لسانية مزدوجة عرفانيّة - تنميطيّة (Kabata, 2013: 78) تفترض أنّ المتكلمين للألسن المختلفة يتقاسمون النظام التصوّريّ نفسه فيؤهّلهم ذلك للتعامل مع محيطهم ومع مجموعاتهم اللسانية بطرق جدّ متقاربة؛ وكلّ هذه المقاربات مجتمعة تتكامل فتكشف كلّ واحدة منها عن وجه للظاهرة لم ينكشـف - على الأقلّ، بما يكفي- في المقاربات الأخرى.

الفصل الرابع
إنحاء الأفعال في العربية

١ – مقدمة

أبرز أمثلة الإنحاء عامّة وإنحاء الأفعال خاصة في التقاليد النحوية نجدها في باب الأفعال الناقصة[١] حيث قدّم النحاة مفهوم النقصان وناقشوه وعرضوا أمثلته «الطرازية» وحلّلوها؛ وهو ما يثبت في تقديرنا حضورا ولو جزئيا لمفهوم الإنحاء في تقاليدنا النحوية وإن غاب المصطلح الذي لم يظهر إلا حديثا في اللسانيات الغربية مع بدايات القرن العشرين على يد أنطوان ماييه.

وإذا أردنا البحث عن مفهوم الإنحاء في تقاليدنا النحويّة وجدنا له أوضح التحليلات في باب كان؛ والسبب أنّ كان ليست أمّا في بابها فحسب وإنّما هي أمّ الأفعال الناقصة وأمّ الأفعال جميعا إذا سلّمنا – اقتداء برأي الأستراباذي – أنّ كان فعل يعبّر عن مطلق الوجود الذي تقتضيه الدلالة الحدثيّة في سائر الأفعال. لكنّ تلك الإشارات «الإنحائية» ليست حكرا على كان وأخواتها لأنّنا نظفر بالكثير منها في تحليلهم النحويّ لسائر النواسخ تحليلا يثبت نقصانها وتعرّضها للإنحاء، بل نجد مثل تلك الإشارات المهمّة في باب الأفعال غير المتصرّفة الدالّة على المدح والذم والتعجب؛ وكلّ تلك الملاحظات هي التي أغرتنا بتوسيع مفهوم النقصان وفهمه على غير الوجه المعروف بعد التوقف عند مفاهيم أساسيّة في هذا المبحث مثل النسخ والابتداء.

والشائع لدى الكثير من الدارسين هو استعمال مفهوميْ النواسخ الفعليّة والأفعال الناقصة بصفة متكافئة؛ بل منهم من يختصر المصطلح الأول فيرادف بين النواسخ والأفعال الناقصة غافلا عن تفرّع النواسخ إلى فعليّة وحرفيّة، وفي مثل هذا الاستعمال المصطلحي تساهلٌ تترتّب عنه أحكام تصنيفيّة كاذبة من قبيل: النواسخ الحرفيّة أفعال ناقصة.

وما نذهب إليه هو أنّ النواسخ الفعليّة والأفعال الناقصة مقولتان مختلفتان، وإنْ كانت الأولى صنفا مقوليا متفرعا عن الثانية في إطار أصنافيّة واحدة. فالعلاقة بينهما هي علاقة احتواء واندراج، أوعلاقة جنس بنوع وهذا ما نفهمه مثلا من قول الجرجاني:

---

١ – النسخ والنقصان مفهومان متلازمان في باب النواسخ الفعليّة لكنهما غير متلازمين مطلقا لأنّ النقصان لا يترتب عنه بالضرورة اضطلاع بوظيفة الناسخ وهذا حال الأفعال الخفيفة بينما يكون النسخ ناتجا عن النقصان أي عن الحاجة إلى المنصوب والتمحّض للدلالة على معنى نحوي مظهريّ أو جهيّ حسب العائلة التي ينتمي إليها الناسخ.

«من العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر كان وأخواتها [...] وهي أفعال غير حقيقيّة ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحدث» (المقتصد، 398:1). وإذا استعملنا مفاهيم الجرجاني في إطار المَقوَلَة الأرسطية قلنا: إنّ الأفعال غير الحقيقيّة [1] جنس، وكان وأخواتها نوع. ويمكن الاستدلال على ذلك على النحو التالي (١):

(١)

- كلّ فعل أفرغ من مضمونه الحدثيّ هو فعل غير حقيقي أو فعل ناقص.
- النواسخ الفعليّة ليست النوع الوحيد الذي أفرغ من محتواه الحدثي.
- إذن النوسخ الفعليّة نوع من الأفعال الناقصة أو غير الحقيقية .

نميّز إذن، بناء على استدلالنا في (١)، بين قضيتين مختلفتين نقدمهما في (٢):

(٢)

أ - النواسخ الفعليّة هي الأفعال الناقصة = قضيّة كاذبة

ب- النواسخ الفعليّة نوع من الأفعال الناقصة = قضية صادقة

وبناء على ما تقدّم ستدور مقترحاتنا التحليليّة والتصنيفيّة - في هذا الفصل- في فلك القضيّة (٢- ب) فنسلّم بأنّ أبرز مظاهر النقصان تتجلّى في الإفراغ الدلالي وما يصاحبه من تغييرات في الخصائص التركيبية للفعل؛ ثمّ نوسّع قراءتنا الإنحائية لنسحبها على ظنّ وأخواتها وعلى أبواب أخرى من الأفعال لا تقبل التصنيف في باب النواسخ الفعليّة مثل أفعال المدح والذم (- ٢-٣) و فعلي التعجب (- ٢-٤) والأفعال الخفيفة Light verbs (- ٢ -٥).

١-الأفعال الناقصة والأفعال اللفظيّة وأفعال العبارة والأفعال غير الحقيقيّة كلّها - عند النحاة القدامى- أبدال مصطلحيّة استعملوها للإحالة على مفهوم واحد وهي جميعها بمعنى «الأفعال غير التامّة» أي التي لا تكتفي بالمرفوع دون المنصوب.

٢-النقصان والإنحاء:

إنّ دراسة الأفعال الناقصة في ضوء نظرية الإنحاء تقتضي منّا إجابة صريحة على الأسئلة التالية:

- أولا: ما هي طبيعة العلاقة بين النقصان والإنحاء؟ وهل النقصان هو الإنحاء أو هو نوع من أنواع الإنحاء أو آلية من آلياته؟
- ثانيا: ما علاقة الأفعال الناقصة بالنواسخ؟ هل النواسخ الفعلية هي الأفعال الناقصة أوهي صنف طرازيّ منها ؟
- ثالثا: إذا سلـّمنا بأنّ الأفعال الناقصة هي أفعال وقع إنحاؤها فما هي مظاهر الإنحاء فيها؟

يبدو تحديد مفهوم النقصان عند النحاة القدامى مدخلا ضروريّا للإجابة على الأسئلة السابقة؛ ويبدو أيضا أنّ تحديد هذا المفهوم ليس بالأمر الهيّن لأنّه لم يكن محلّ إجماع عند النحويين. وغياب الإجماع يعكسه موقفان متباينان لنحويّيـْن من أيمّة النحو هما موفّق الدين ابن يعيش (ت. ٦٤٣ هـ) ورضيّ الدين الأستراباذي (ت.٦٨٨ هـ). ويبرز خلافهما في جوانب لطيفة من مسألة النقصان وعلاقتها بظاهرة الإنحاء .

وحرصا على وضوح المفاهيم، رأينا أن نبدأ بعرض نقاط الاتفاق بين النحويَّيـْن وهي:

أوّلا: دلالة النواسخ الفعليّة على الزمان خاصيّةٌ أساسية يـُجمعان عليها، شأنهما في ذلك شأن سائر النحاة ومنهم جلال الدين السيوطي إذ يقول:

[لو] «كان الخبر يعطي الزمان لم يُحتج إليها [أي النواسخ الفعلية]»(الهمع، II: 73)

إذن يوجد إجماع مفاده أنّ دور الناسخ هو حمل مقولة الزمان التي تقتضيها دقة الرسالة ويفتقر إليها الإسناد الاسمي مقارنة بالإسناد الفعليّ.

ثانيا: يتفق النحويّان، شأنهما في ذلك شأن سائر النحاة، على وصف النواسخ الفعليّة بالناقصة لأنّها لا تتمّ كلاما بالمرفوع دون المنصوب؛ ولا تنسحب صفة النقصان على كلّ الأفعال التي تقتضي مرفوعا ومنصوبا أي لا تشمل الأفعال التي تتعدّى مباشرة

إلى المفعول به؛ لأنّ المقصود بالنقصان - ضمنيّا من خلال الأمثلة التي حللها النحاة - هو الأفعال التي تنتمي إلى أزواج متجانسة صوتيا homophones متباينة من حيث وظيفتها في الجملة مثل (٣) و(٤):

(٣) أ - كان الأمر (أي وقع).

ب- كان الأمر سهلا (اتصف بالسهولة في ما مضى)

(٤) أ- أصبح القوم (دخلوا في الصباح)

ب- وأصبح زيد عالما (انتقل إلى العلم).

ما نلاحظه انطلاقا من (٣) و (٤) هو أنّ كان وأصبح في (٣-أ) و(٤-أ) تامّان يكوّنان مع المرفوع نواة جملة فعليّة، وهما في (٣- ب) و(٤- ب) ناقصان لأنّهما لا يتمّان كلاما بالمرفوع دون المنصوب كما يقول النحاة وإنّما يدخلان على الجملة الاسميّة لإفادة الزمان في خبرها.

أما الاختلاف بين ابن يعيش والأستراباذي[1] فمداره موطن النقصان في كان وسائر أخواتها. فمن منظور ابن يعيش (VII:89) - بل وجمهور النحاة[2]- تعتبر كان وأخواتها أفعال عبارة وأفعالا ناقصة وأفعالا لفظية وأفعالا غير حقيقيّة لأنّها، شكلا، تتصرف تصرّف الأفعال، ومعنى، تدلّ على الزمان دون الحدث. وقد استدلّ ابن يعيش على ذلك باختبار قارن فيه بين الفعلين ضرب وكان: الأوّل يدلّ على المُضيّ وحدث الضرب، والثاني يدلّ على المضيّ دون الحدث كما في قولك كان ضرب، وموطن الحدث هو الخبر في الجملة التي يدخل عليها الفعل الناقص؛ لذلك اعتبره ابن يعيش بمثابة العِوَض من الحدث الذي أفرغت منه كان. فهو، إذن، يميّز بين الفعل الناقص الدالّ على الزمان دون الحدث والفعل الحقيقيّ أو التامّ الدالّ على الحدث والزمان وهما المكوّنان اللذان يستوي بهما الفعل مقولة كبرى من مقولات أقسام الكلام. ومفهوم

١- نحن نقارن بينهما ولا يعني ذلك أن سجالا مباشرا دار بينهما وإنّما الأستراباذي خالف الجمهور ونحن اخترنا ابن يعيش ممثلا للجمهور لأننا وجدنا لديه توسعا في مفهوم النقصان و تفصيلا في علاقة الناسخ بالجملة الاسميّة.

٢- نذكر منهم على سبيل المثال قول الجرجاني « من العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر كان وأخواتها [...] وهي أفعال غير حقيقيّة؛ ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحدث » (المقتصد، I: 398)

التمام التركيبيّ مرتبط بحصول الحدّ الأدنى من الفائدة التي يحسن السكوت عنها كما يقول النحاة، وهذا يحصل مع المرفوع إذا كان الفعل تامّا دالّا على الحدث أي فعلا حمليّا verbe prédicatif مسندا إلى موضوع.

في المقابل تكون النواسخ الفعليّة أفعالا ناقصة أي غير حمليّة لا تكتمل بها دلالة الجملة في غياب الخبر وهو المحمول الحقيقيّ. ويمكن القول إذا تبنّينا تحليل ابن يعيش إنّ الناسخ الفعليّ يكوّن مع الخبر محمولا مركّبا يتقاسم طرفاه الأدوار فيعبّر الخبر عن الحدث ويعبّر الناسخ بمقولاته التصريفيّة عن الشخص والتوقيت والمظهر النحويّ والجهة. ويمكن تدعيم هذا الرأي بما نجده من تأكيد على متانة العلاقة الدلاليّة بين الناسخ وخبره؛ فأفعال القلوب كما يقول ابن يعيش:

« تفيد اليقين والشكّ في الخبر وكان تفيد زمان وجود الخبر » (89:VII).

لكنْ للأستراباذي (ش. الكافية، IV :182) رأي مخالف من مسألة النقصان مفاده أنّ كان ليست مفرغة من الحدث وهي دالّة على الكون أو الحصول المطلق وخبرها دالّ على الكون المخصوص. فمن وجهة نظره يوجد في الجملة «كان زيد قائما» حدثان الأوّل حدث الكون أو الحصول المطلق الموسوم بالناسخ كان – وهذا يدعمه اعتبارهم كان أمّا للنواسخ بل أُمًّا لكلّ الأفعال– والثاني حدث القيام الموسوم بالخبر قائما؛ وبناء عليه يكون المعنى التحليليّ للجملة السابقة هو «يوجد شيء هو قيام زيد» (نفسه)؛ ومن هذا المنظور تحوي الجملة الاسمية المصدّرة بناسخ حدثين الأول في الناسخ والثاني في الخبر،

« فـ كان يدلّ على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدلّ على حدث معيّن واقع في زمان مطلق تقييده في كان» (نفسه).

وبذلك تكون المعاني المظهرية، مثل الانتقال في صار وأخواتها والاستمرار في مازال وأخواتها والكون الدائم في مادام، أحداثا بالمعنى المجرد للحدث. وهو رأي تفرّد به الأستراباذي – حسب علمنا– دون سائر النحاة.

وما يتّضح لنا– بعد المقارنة وإعمال النظر– هو أنّ الخلاف بشأن نقصان الأفعال نابع من خلاف آخر ضمنيّ حول مفهوم الحدث. فعند ابن يعيش يوجد حدث واحد

يقابله مفهوم الحدث المخصوص عند الأستراباذي؛ وهذا من شأنه أن يجعل الفعل الناقص كان مفرغا تماما من الحدث؛ أمّا عند الأستراباذي فيوجد حدثان: حدث عامّ مجرّد يفيد مطلق الوجود وهو يتحقّق في اللفظ بواسطة الناسخ (كان) أو يكون ضمنيّا مقدّرا، وحدث مخصوص يكون معجّما بفعل تامّ مثل ضرب وقام ونحوهما. وإذا سحبنا تحليل الأستراباذي للبنية الحدثية على سائر الأفعال وجدنا معنى ضرب هو (وُجِد شيء هو الضرب) ومعنى كان الداخلة على الجملة الاسميّة هو (وُجِد شيء) وتخصيص ذلك الشيء أي الحدث المطلق موجود في الخبر.

وبناء على التحليل التركيبيّ الدلالي الذي اقترحه ابن يعيش، يكون الناسخ الفعليّ كان مفرغا كلّيا من المكوّن الحدثي. ويكون بناء على التحليل الدلاليّ التصوّري الذي اقترحه الأستراباذي غير مفرغ منه، وموطن نقصانه لا يكمن في دلالته الذاتية وإنّما في بنيته التعلّقية لكونه لا يتمّ كلاما إلا بالمنصوب وهذا النوع الأخير من النقصان التركيبي محلّ اجماع بين النحويين .

وخلاصة ما تقدّم، أنّ كان قد تغيَّر انتماؤه من مقولة رئيسيّة هي مقولة الأفعال التامّة إلى صنف متفرّع عنها هو صنف الأفعال الناسخة. وإعادة المقوَلة recategorization هذه، هي حصيلة مظهرين من مظاهر التطوّر عند ابن يعيش هما الإفراغ الدلالي والحاجة إلى المنصوب وما يترتّب عنهما من خصائص توزيعيّة تتمثل في ظهور الناسخ في سياق تركيبيّ جديد. ويتجلّى التطوّر عند الأستراباذي في إعادة المَقْوَلة وفي سياق التوزيع أي في حاجة كان (وأخواتها) إلى المنصوب ودخولها على الجملة الاسميّة بعد أن كانت مكوّنا مباشرا من مكوّنات الجملة الفعليّة.

ولعلّ طرافة رأي الأستراباذي لا تكتمل في إطار دراستنا للإنحاء دون استعراض رأيه في كان الزائدة؛ يقول في شأنها:

«سمّيت زائدة مجازا ، لعدم عملها وإنّما جاز ألا تُعملها مع أنّها غير زائدة لأنّها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيّد في الخبر يغني عنه لا لدلالتها على زمن ماض لأنّ الفعل إنّما يطلب الفاعل والمفعول لما يدلّ عليه من الحدث لا للزمان، فجاز لك أن تجرّدها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق لإغناء الخبر عنه؛ فإذا جرّدتها لم يبق إلا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا

فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط؛ فلذا جاز وقوعه موقعا لا يقع فيه غيره حتى الظرف تبيينا لإلحاقه بالظروف التي يتّسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله (ما كان أحسن زيدا) وبين الجار والمجرور نحو «على كان المسوّمة» (الأستراباذي، ش الكافية، ٤/ ١٩٩١- ١٩٢).

إذن كان الناقصة عند الأستراباذي هي كان الزائدة وليست كان الناسخة الداخلة على الجملة الاسمية. وبهذا يتميّز رأي الأستراباذي عن سائر النحاة بخصوص مسار النقصان وعدد أطواره فالمنطلق -عند ابن يعيش وسائر النحاة- هو الفعل التام والهدف هو الفعل الناسخ حيث يتوقف المسار الإنحائي؛ والمنطلق عند الأستراباذي هو الفعل التام والفعل الناسخ يمكن اعتباره ناقصا بسبب حاجته إلى المنصوب لا بسبب فراغه من المعنى لأنّه يدلّ على الحدث المطلق؛ والفعل الناقص حقيقة هو كان الزائدة المفرغة من معنى الحدوث والمتمحّضة للزمان. وبذلك يتكوّن المسلك الإنحائي لـ كان من طورين عند ابن يعيش ومن ثلاثة أطوار عند الأستراباذي كما هو مبيّن في ما يلي :

مراحل التطور الإنحائي عند ابن يعيش:

أ- كان التامّة ⇦ كان الناقصة

مراحل التطور الإنحائي عند الأستراباذي:

أ- كان التامّة ⇦ب- كان الناسخة ⇦ج- كان الزائدة (ملحقة بظرف الزمان)

كان التامّة في (أ) تعبّر عن الوجود بمعناه الصريح وتتمّ بالمرفوع كلاما؛ وكان الناسخة في (ب) تعبّر عن الحصول المطلق عند الأستراباذي ولا تتمّ كلاما إلا بالمرفوع والمنصوب لذلك اعتبرت ناقصة؛ وكان الزائدة في (ج) تعبّر عن الزمان فحسب، وهي مفرغة من الحدث لذلك لا تقتضي مرفوعا فقط مثل التامة، ولا تقتضي مرفوعا ومنصوبا مثل الناقصة لأنّ الحدث المضمَّن فيها هو الذي يطلب المتعلقات التركيبية أمّا الزمان فلا يطلبها.

ولقائل أن يقول، إنّ التحليلات السابقة تحتاج إلى أدلّة مقنعة متأصّلة في الصناعة النحويّة العربيّة تُثبت أنّ كان الناقصة متطوّرة عن كان التامّة وأنّ كان الزائدة متطورة عن كان الناقصة، بل تثبت أصلا أنّ الإنحاء ظاهرة تطوّرية. وهنا نجيب انطلاقا من هذا الشاهد النحوي لرضيّ الدين الأستراباذي:

«...وتكون [يعني كان] تامّة بمعنى (ثبت) وقد تقدّم ما يرشدك إلى أنّ الناقصة أيضا تامّة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا إلى الاسم؛ فوزانها وزان «علِم» الناصبة لمفعول واحد و«علِم» الناصبة لمفعولين، فهما بمعنى واحد» (ش الكافية، VI :190).

إذن كان الناقصة وكان التامّة، عند الأسترباذي، عنصر لغويّ واحد له توزيعان نحويان مختلفان[1]. بل إنّ رائز التحويل يمكّننا من ردّ الناقصة إلى التامّة بعد إضافة مصدر خبرها إلى اسمها تعبيرا عن محتوى القضية:

كان زيدٌ عالما ⇦ كان علمُ زيد

فكل المعطيات الاختبارية المشار إليها أعلاه تثبت علاقة التطوّر بين الفعلين، وهي علاقة منسجمة مع القوانين العامّة للتطور؛ فالتطور يكون عادة من التام إلى الناقص، ويكون من المحسوس إلى المجرّد[2] أو من المجرّد إلى الأكثر تجريدا ؛ ويكون من البسيط إلى المركّب أو المتشعّب. وإذا عدنا إلى فعل الكون وجدنا المعنى في الناقصة أكثر تجريدا منه في التامّة ؛ والبنية التوزيعية للتامّة أبسط من بنية الناقصة؛ وبذلك يَثبت لدينا بما لا يدع مجالا للشك أنّ كان الناقصة متطوّرة عن كان التامّة عبر مسار إنحائي.

والدليل على ما ذهبنا إليه لا نجده متوفّرا في التحليل المعجميّ لمعنى كان فحسب وإنّما نجده أيضا وبأكثر جلاء في باب مازال وأخواتها:

«وأصل مازال وما برح وما فتيء وما انفك أن تكون تامّة بمعنى ما انفصل ...لكنّها جُعلت بمعنى كان دائما [...]. وكذا أصل برح و دام أن يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه [...] فجُعل الثلاثة بمعنى كان دائما». (ش. الكافية، VI:184).

إذن الأفعال الناقصة فروع والتامة أصول، والأصول أقدم من الفروع متقدمة عليها في الاستعمال، والفروع لاحقة للأصول متطوّرة عنها. وهذا المنهج في التحليل النحويّ لا يقتصر على أخوات مازال وإنّما يشمل كان وأخواتها كافة بل ينسحب على النواسخ الفعلية جميعها.

١- لقد ذكر ماييه (Meillet, 1912:131) الشيء نفسه تقريبا بخصوص فعل الوجود في الفرنسية عندما لاحظ أنّ suis هي نفس الكلمة في je suis ici وفي je me suis promené ، والفرق بينهما أنّ الثانية أصبحت جزءا من شكل نحويّ.

٢-اللغة حسب Tooke في أصلها محسوسة والظواهر المجردة مشتقة من الظواهر المحسوسة (Heine , 2004: 576)

ولعلّ الحالة الوحيدة التي لم يذكر النحاة أصلها المعجمي هي كاد لأنّها لم تستعمل إلا ناقصة حسب رأي الأستراباذي، أو قل لعلّه لم يصلهم من استعمالها إلا وجه واحد هو الوجه الذي استقرّ بعد الإنحاء.

بعد أن أثبتنا أنّ كان الناقصة متطورة عن التامة نحتاج أيضا إلى دليل يثبت أنّ كان الزائدة متطوره عن الناقصة. وكان الزائدة – هذه- سميت كذلك لأنها لا ترد في صدر الكلام ولا تعمل في غيرها مثل التامّة والناقصة وإنّما تكون في حشو الكلام ملغاة[١] (سيبويه، II :153) مثل ظنّ؛ فهي لا تعمل وبالتالي لا تأثير لها في البنية الإعرابية أي إنّ «دخولها كخروجها لا عمل لها في اسم ولا خبر» –على حد تعبير ابن يعيش- (شرح المفصل، IIV :98-99).

وكان الزائدة لا يُعمَل فيها، فهي - بمثابة الجملة المعترضة - لا محلّ لها من الإعراب. ووصفها بالزائدة صحيح من منظور إعرابيّ خالص. لكنّه غير صحيح من منظور تداوليّ لأنّ المتكلّم لا يزيدها في كلامه عبثا وإنما يفعل ذلك لغاية. وهذه الغاية قد تكون- في الغالب- التعبير عن الزمن الماضي؛ ويكثر هذا في الجمل الاسمية بحكم افتقارها للزمان مثل « أو نبيّ كان آدم» أو في تركيب التعجب فتفصل بين أداة التعجب والفعل كما في قول الشاعر « ما كان أحسن فيك العيش مؤتنقا»[٢].أو في تركيب المدح مثل قول الشاعر: «ولنعم كان شبيبة المختال»؛ وما يبرّر زيادتها هو اقتران إنشاء التعجب والمدح في أصل الوضع بالحاضر فإذا أراد المتكلم نقلها إلى الماضي باستحضار لحظة تعجبٍ أو مدح انقضت احتاج إلى تلك الزيادة. وقد اعتبر الأستراباذي كان الزائدة هي الناقصة في الحقيقة - وليست كان الناسخة- لأنّها مفرغة تماما من الحدث متمحّضة كلّيا للزمن؛ والزمن لا يقتضي معمولات وإنّما المعمولات يقتضيها الحدث الموجود في كان الدالة على الوجود.

أمّا إذا كان في الجملة فعل يحمل مقولة الزمان فإنّهم في الغالب يُخرجون كان على التأكيد وأشهر مثال على ذلك الآية (٢٩) من سورة مريم«فأشارت إليه قالوا كيف تكلّم من كان في المهد صبيّا».

١- يقول سيبويه: « وقال الخليل : إنّ من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ...»(نفسه).

٢- صدر بيت لعروة بن أذينة، ومن الأمثلة، أيضا: ما كان أحسن زيدا، ومنه قول امرئ القيس : أرى أمّ عمرو دمعها قد تحدّرا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا. و قول الشاعر : ما كان ضرّك لو مننت وربّما منّ الفتى...إلخ

إذن كان التامة - بمعنى وُجد وثبَت- فعل لازم يدلّ على الحدث مثل سائر الأفعال ويتمّ بالفاعل كلاما ؛ وكان الناسخة- و كذا سائر أخواتها- تتصدر الجملة الاسمية فتنسخ معنى الابتداء وتعبّر عن الجهة الزمانية بتحديد طور من أطوار الحدث كما يراه المتكلم (المسعودي، ٢٠١٣). ولئن ظلت رائحة الحدث موجودة في كان الناسخة - وهذا موضع خلاف بين بعض النحويين- فإنّ كان الناقصة مفرغة من الحدث معبّرة عن الزمن الماضي في الجملة التي يغيب منها الفعل أو يتعذر معها تصريفه في الماضي كما هو الشأن بالنسبة إلى أفعال التعجب والمدح والذم.

إذن يمكن أن نفهم مصطلح كان الزائدة على وجهين:

- الأول بمعنى «يمكن الاستغناء عنها» دون أن تتأثر البنية الإعرابية لأنها ملغاة لا محل لها من الإعراب مثل الجملة الاعتراضية.
- الثاني بمعنى « تزاد إلى الجملة» فتدقِّق بنيتها الزمنية وتقلبها إلى الماضي بعد أن كانت غير دالة عليه لخلوّها من الفعل أو لوجوده متمحّضا للحال.

ولئن كنّا نميل أكثر إلى المعنى الثاني ونعتبر الزيادة في مستوى الجملة بمثابة الاعتراض في مستوى النص، فإنّنا لا نرى في مفهوم الزيادة «تهرّبا »[١] من لدن النحاة وتفصّيا من وصف بعض الظواهر الدلالية التي استعصت عليهم لأنّ وصفهم، في حدود معارف عصرهم، لم يكن يخلو من العمق والانسجام.

بعد أن قدّمنا الأدلّة على وجود مسلك تطوري ينطلق من كان التامّة ليصل إلى كان الناقصة مرورا بكان الناسخة، تجدر الإشارة إلى أنّ المسار الإنحائي قد تواصل في بعض اللهجات العربية[٢] عندما تحوّلت كان من متصل إلى سابقة تعبرّ عن الزمان[٣]؛ ففي (٥) تعرضت كان للاختزال الصوتي فلم يبق منها إلا المقطع / كَـ/ المعبّر عن الاستمرار في الماضي:

١- انظر : غنيم، أميرة، تنوع الجهة الزمانية ودور النواسخ الفعلية في توجيهها، مجلة موارد، ع. ٨، ٢٠٠٣: ١٩١.

٢- مثلا في لهجة ماردين وهي منطقة تقع جنوبيّ تركيا.

٣- هذا الضرب من إعادة الإنحاء تعرض له الزناد (Zanned 2013) عندما اعتبر التاء المعبرة عن الزمان في بعض اللهجات متطورة عن تاء الإشارة .

(٥) البنت كَترجف كما الورق (13: Grigore, 1999)

(البنت كانت ترتجف كما الورق).

أو تعبر عن ماض احتماليّ (٦)

(٦) نوري كَتَيضرب علي بالخنجر

(نوري كان سيضرب علي بالخنجر) (نفسه، ١٥).

وتتعرض صيغة يكون بدورها إلى الظاهرة الصوتية الإنحائية نفسها عندما تعبّر عن الاستمرار في الحال:

(٧) كو يِلعب بالترابْ (قريقوري، ٢٠١٢: ٣٢٣) [١]

(هو يلعب بالتراب الآن).

بل إنّ المقطع / كـ َـ/ حسب قريقوري يمكن أن يُختزل في الحرف ك عند الوصل بفعل مبدوء بحركة اتكاء ومثاله kal'āb (كنت ألعب) وأصلها: kaal'āb (Grigore, 1999:15)

بناء على مثل هذه المعطيات اللهجيّة، يمكن أن نرسم مسارا عامّا لإنحاء كان في العربية وفي بعض لهجاتها على النحو التالي:

كان (تامّة) > كان (ناقصة) > كان (زائدة) > كـ َـ(سابقة توقيتية) > ك (سابقة توقيتية).

ولئن اقترن مفهوم النقصان في تحليل الأمثلة السابقة بـ كان باعتبارها أُمًّا في بابها فإنّ النقصان لا يقتصر عليها وعلى أخواتها وإنّما ينسحب على سائر النواسخ الفعليّة. وإذا اعتبرنا النقصان نوعا من الإنحاء خاصّا بالأفعال قلنا إنّ أفعال الشروع والمقاربة (-٢-٢) وأفعال المدح والذمّ (- ٢-٣) والتعجّب (- ٢-٤) هي الأخرى أفعال ناقصة؛ بل إنّ ما يُعرف عند اللسانيّين في هذا العصر بـ الأفعال الضامرة أو الخفيفة light verbs هي أيضا من الأفعال الناقصة وهذا ما سنوضّحه في إبّانه (-٢-٥).

١- انظر كذلك :

Grigore, G. 2002 : Ku- un prefixe temporel dans l'arabe mardinien, in Youssi et alii eds, Rabat

٢-١ كان وأخواتها :

لن نستعرض أخوات كان جميعها لنحلّل مظاهر الإنحاء فيها وإنّما سنكتفي بمجموعة منها انخرطت في مسار متشابه وخضعت لآليات إنحائيّة موحَّدة أو انتمت أصولها قبل الإنحاء إلى حقل معجميّ واحد مثل أفعال الحركة الانتقالية، ونعني بالخصوص صار وأخواتها. أمّا ليس وأخوات مازال فقد تعرّضت للإنحاء والتعجيم معا فرأينا من الأنسب تناولها في الفصل السابع.

الملاحظ عبر الكثير من الألسن أنّ أفعال الحركة يمكن أن تكون منطلقا لإنحاء الواسمات التوقيتيّة أو المظهريّة أو الجهيّة؛ وذلك طبقا لآليّات استعاريّة تنتمي إلى مجال التناسب الاستعاري بين حقلي الفضاء والزمان. فنحن كثيرا ما نعبّر عن حركة الزمان وما اتصل بها من معان مثل الاستقبال والتحوّل والاستمرار بأفعال معبّرة في أصل وضعها عن أحداث تفيد الانتقال في الفضاء مثل مشى وراح وغدا في العربية ومثل الفعلين aller في الفرنسية و go في الإنكليزية...

لقد استعرض الأسترابادي في أكثر من موضع من كتاب «شرح الكافية» الخصائص التركيبيّة لأفعال الحركة الانتقاليّة قبل إنحائها وهي أفعال «تتعدّى في الغالب بحرف مثل غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى « أن اغدوا على حرثكم» وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال إلى الليل نحو راح إلى بيته» (ش. الكافية، IV :187)، وكذلك صار في قول الشاعر فصرنا إلى الحسنى (نفسه، ١٨٣)، وبرح في نحو برحت بابك ومن بابك ورام في رمت بابك ومن بابك بمعنى زلت عنه (نفسه، ١٨٤). وقد علّل الأسترابادي هذه الظاهرة التركيبيّة الملازمة للأفعال التامّة المعبّرة عن الحركة بقوله : «ولابدّ في التامّة أن يليها لفظة على وإلى ظاهرين أو مقدّرين لأنّ الرجوع والانتقال من الأمور النسبيّة، لا يفهم دون المنتقَل عنه والمنتقَل إليه» (نفسه، ١٨٤)؛ أي إنّ حروف التعدية تحدّد مسار الحركة الانتقالية في مجال الفضاء وهو ما لا يقتضيه بالضرورة الانتقال المجرّد في مجال الزمان على حدّ تعبير العرفانيين في هذا العصر.

ومن الملحقات بـالناسخ صار المعبّر عن الانتقال والتحوّل يذكر النحاة الفعل جاء في قولهم «ما جاءت حاجتك». يقول ابن يعيش: « فأجروا جاء مجرى صار وجعلوا لها اسما وخبرا [...] لأنّ في جاء من الانتقال مثل ما في صار، فلمّا كانت في معناها «أجريت

مجراها» (شر المفصل، VII :91). ومن مرادفات صار، آل ورجع وحال وارتدّ؛ وكلّها كما يقول الأستراباذي بمعنى 'رجع' تامّا أي بمعنى 'انتقل'. وحقّها – كما يقول– أن تتعدّى بـ إلى لكنّها «ضُمّنت كلّها معنى : كان بعد أن لم يكن» أي ضمّنت معنى مجرّدا هو معنى الكينونة والتحوّل؛ ثمّ يعلّل هذه العلاقة بقوله «...لأنّ الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد أن لم يكن» (شر الكافية، IV :183). وفي هذا التعليل تلميح لعلاقة الاسقاط الاستعاريّ بين مجالي الفضاء والزمان .

ومن الأفعال التي يمكن أن تُلحَق بأفعال الحركة نذكر قعد وهو يعبّر في الأصل عن وضع من أوضاع الجسد ويبدو في ظاهره نقيض أفعال الحركة لكنّهم استعاروه للتعبير عن الاستمرار، والقعود في حقيقته، حركة تعقُب وضع الوقوف مثلما أنّ القيام يعقب الجلوس والتوقّف يتخلّل السير. فإذا نظرنا إلى القعود باعتباره طورا احتماليّا من أطوار سلسلة من الحركات الانتقالّية والأوضاع الجسدية تفضي إلى وضع جديد ولو مؤقـّت فهمنا لماذا استعاروا قعد للتعبير عن التحوّل؛ وهو ما نفهمه من قول ابن يعيش: « وليس المراد القعود الذي هو في معنى الجلوس وإنما المراد الصيرورة والانتقال فلذلك ضاهت صار » (شر المفصل، VII :91)؛ أي إنّ المعنى الحسّي للقعود قد استعير للتعبير عن معنى مظهريّ زماني هو معنى الانتقال والصيرورة باعتباره طورا نتيجيا resultatif. وهذا هو المقصود من قول الأعرابي:«أرهف شفرته حتى قعدت كأنّها حربة» أي آلت إلى وضع أشبهت فيه الحربة.

ومن أفعال الحركة أفعال ذات دلالة زمانيّة ثريّة هي في الواقع حصيلة لانخزال مفعول الزمان في جذورها؛ فالمقصود من راح هو ذهب في الرواح «وهو ما بعد الزوال إلى الليل» و من غدا هو مشى في الغداة « (شر الكافية، ج ٤ : ١٨٧) وهي «ما بين الفجر وطلوع الشمس» (المعجم الوسيط). لكن هذه الدلالة الزمانيّة الثريّة قد يقع تجريدها تدريجيا بالتعبير عن «الدخول في الرواح والغداة» (الأستراباذي، نفسه) والدخول في الزمان المخصوص أكثر تجريدا من المشي في الزمان المخصوص، وفي هذه الحالة يكون المنصوب حالا. ثم جُرّدت أكثر بالتعبير عن الكينونة في الزمان المخصوص أي الغداة أو الرواح (نفسه) ؛ والكينونة عند الأستراباذي هي «الحصول المطلق» (نفسه، :IV 181) وهو حدث مجرّد يختفي منه معنى الحركة الفيزيائية ويقوى فيه معنى التحول

وهذا هو مدلول الاستعمال الناقص عند الأستراباذي (نفسه). ثمّ يُفضي مسار التطور انطلاقا من الاستعمال المتداول بعد عصر الأستراباذي إلى الدلالة على التحوّل دونما اقتران بالزمان المخصوص وهو المرادف لمعنى صار ناقصا. وهذا التحليل ينسحب على بقية عناصر القائمة أي النواسخ المعبّرة عن الانتقال المقترن بزمان مخصوص يكون ليلا في بات أو نهارا في ظلّ أو وقتا من أوقات النهار مثل أصبح وأضحى وأمسى .

وخلاصة القول، بعد التحليلات السابقة، أنّ كان وأخواتها واسمات زمانية مظهريّة وقع إنحاؤها، إمّا انطلاقا من أفعال الحركة الانتقالية عبر آليّتي الاستعارة والتجريد، وإمّا انطلاقا من مركبات فعليّة منفيّة عن طريق آليتي التعجيم وإعادة التحليل (انظر فصل التعجيم والإنحاء).

٢-٢ - كاد وأخواتها:

أفعال المقاربة في تعريف ابن الحاجب هي«ما وُضع لدنوّ الخبر رجاء وحصولا» (ش. الكافية، IV : 211)؛ وهذا يعني أنّ المصطلح يشمل أفعال المقاربة والرجاء والشروع؛ لكنّ الأستراباذي يرى أنّ «طفق ومرادفاته» لا تفيد دنوّ الخبر وإنّما تفيد الشروع فيه والتلبّس« بأوّل أجزائه» (نفسه، ٢١٢). وكذلك عسى وأخواته لأنّه رجاء لا علاقة له بمعنى الدنوّ الذي نجده في كاد. ومع ذلك تناول الأستراباذي بالتحليل المجموعات الثلاث في باب أفعال المقاربة كما هو شائع في مصنفات النحويّين، وهو ما يعني أنّ أفعال الشروع والرجاء ملحقة بأفعال المقاربة وقد سمّيت بأصنافها الثلاثة أفعال مقاربة على سبيل التغليب كما يقول السيوطي (الهمع، II :131)؛ والأصناف الثلاثة « تستعمَل كلّها استعمال كان» (الأستراباذي ، نفسه، ٢٢١)؛ فهي ملحقة بها محمولة عليها من حيث عملها الإعرابيّ؛ وهذا يعني استلزاما أنّها أفعال ناقصة مثلها، مشتركة معها في العمل الإعرابي الذي يعتبر في جوهره تشكّلا رمزيّا يعكس ما بينها من وظائف مظهريّة مشتركة نوضـّحها لاحقا.

والدليل أيضا على نقصان كاد وأخواتها أنّ الأستراباذي قد توخـّى في باب كاد المنهج التحليليّ نفسه الذي توخّاه في باب كان مقارنا بين الاستعمالات التامّة والاستعمالات الناقصة؛ فمثلا كرب في قولهم « كربت الشمس أي دنت للغروب» (نفسه، ٢٢٠) هو

فعلٌ تمّ بالمرفوع دون المنصوب، وهو في «كرب من أن يقوم» تامّ أيضا لأنّه لازم تعدّى بالحرف؛ أمّا في قول الشاعر: «كرب القلب من جواه يذوب...» (شرح ابن عقيل، I: ٣٣٥) فهو فعل ناقص مثل كان لأنّه لا يتمّ كلاما إلا بالمنصوب.

قارن الأستراباذي بين التام والناقص في باب كاد وأخواتها منطلقا من المعاني المعجميّة الأصليّة ومن وجوه استعمالها في عصره فقال: «ومعنى كاد في الأصل قرُب، ولا يستعمل على أصل الوضع، فلا يقال: كاد زيد من الفعل؛ ومعنى أوشك في الأصل: أسرع، ويستعمل على الأصل فيقال: أوشك فلان في السير. ومن مرادفات كاد وأوشك أولى وكرب وهلهل، وكرب في الأصل بمعنى قرب، يقال كربت الشمس أي دنت للغروب» (شرح الكافية، IV :220).

وأبرز ما يلفت الانتباه في هذا العرض هو مفهوم الأصل الذي اقترن بالمعاني المعجميّة لهذه الأفعال قبل إنحائها؛ يضاف إليه تميّز كاد عن سائر أخواتها بعدم تطوّرها عن أصل معجمي محدّد، وإنْ كان من غير المستبعد حصول ذلك في أحقاب سابقة فتعذّر على النحاة القدامى إثباته لبعد الزمان مثلما تعذّر علينا ذلك في غياب معجم تاريخيّ للغة العربيّة يمدّنا بالمعطيات التأثيليّة اللازمة ويمكّننا من تتبّع مراحل التطور من المعنى المعجميّ العام إلى المعنى المظهريّ الخاصّ. وإن صحّ ذلك تكون كاد أقدم أخواتها إنحاء، ولا شكّ أنّ هذا هو السبب الرئيس الذي جعلها تتبوّأ موقع أمّ الباب. أَمّا مرادفاتها التي أَلحِقت بها فهي حتّى عصر الأستراباذي «تستعمل على الأصل» أي تحافظ على معناها المعجميّ الأصليّ الذي تزامن مع المعنى المظهريّ الطارئ. ويؤكّد الأستراباذي هذا التراكب – حسب اصطلاح الإنحائيّين- بذكر أمثلة من الاستعمال التام تكون فيها تلك الأفعال لازمة مثل كربت الشمس أو متعدّية بحرف مثل أوشك في السير بمعنى أسرع؛ ونحن نجد في استعراضه تلك الاستعمالات المختلفة دليلا واضحا على الوعي بمظاهر التطوّر التي أتت على معاني تلك الأفعال وعلى وظائفها النحوية المحوّرة لبنية الجملة الاسمية بمجرّد الدخول عليها.

ويتّبع الأستراباذي المنهج نفسه مع أفعال الشروع فيقارن بين وجهيْ استعمال الفعل الواحد تامّا وناقصا:

« واستعمل أيضا الأفعال التي للشروع في الفعل استعمال «كان» وهي طفق وأخذ وأنشأ وأقبل وقرّب وهبّ وعلق وجعل وكانت بذلك أولى من كاد وأخواتها لأنّ أخبارها حاصلة المضمون كأخبار كان بخلاف كاد. وكان أصل استعمالها أن يقال طفق زيد في الفعل وأخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى و«جعل الظلمات والنور» أي أوجد وكذا أنشأ الفعل وأقبل على الفعل وقرّب الفعل وهبّ في الفعل من قولهم هبّ البعير في سيره أي نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمّنها معناها»(شرح الكافية، ٤: ٢٢١)

ومحصّلة المقارنة التي أجراها الأسترابادي بين الأصل «المعجمي» التامّ والفرع الوظيفيّ الذي تطوّر عنه عبر آليات الإنحاء هو أنّ الأول يدلّ على الحدث دلالة مباشرة ويكون أقلّ تجريدا مثل جعل بمعنى أوجد، والثاني يكون أكثر تجريدا فيدلّ على كيفيّة وقوع الحدث لذلك يكون خبره فعلا مضارعا مسبوقا أو غير مسبوق بـ أنْ حسب مدى قرب الحدث؛[1] والقرب في الأصل المعجمي فضائيّ وفي الفرع الوظيفيّ زمانيّ. والفرق بين الأصل التام والفرع الناقص من قبيل الفرق بين المقولة الكبرى أي الفعل «المعجميّ» الذي يتمّ معناه بالفاعل، والمقولة الصغرى أي الناسخ الفعلي«شبه المعجميّ» الذي يدخل على الجملة الاسميّة فلا يتمّ كلاما إلا بالمرفوع مع المنصوب. وأخيرا يظهر الفرق بين الفعلين في الدلالة الذاتيّة وفي مستوى تجريدها أي في التعبير عن الحدث بالنسبة إلى الأول أو عن الزمان المظهري بالنسبة إلى الثاني؛ وهو ما يترتب عنه اختلاف في الخصائص التوزيعيّة المتمثلة في تصدّر الفعل التامّ للجملة الفعلية وتصدّر الفعل الناسخ للجملة الاسميّة.

١– تتمثّل أيقونيّة iconicity أنْ في الدلالة على وجود مسافة – من منظور المتكلم – تفصل بين لحظة التلفظ والزمن الاحتمالي لتحقـّق الفعل؛ وفي المقابل يكون حذفها علامة على تقلّص تلك المسافة وقرب «الأخذ في الفعل» أو الشروع فيه (لمزيد التوسّع في تحليل هذه الظاهرة انظر المسعودي،٢٠١٣: ٣٠٣–٣٠٤) .

٢-٣ أفعال المدح والذم:

نعم وبئس فعلان[١] وردا على وزن شاذّ هو فِعْلَ وأصلهما بإجماع جمهور النحاة على وزن فَعِل يقول الأستراباذي:«اعلم أنّ نعم وبئس، في الأصل ، فعلان على وزن فعِل بكسر العين، وقد اطرد في لغة تميم» (ش. الكافية، 238:IV). وقوله «في الأصل» لا يعني هنا الأصل الافتراضيّ الذي يقابل الفرع في أوضاع النحويّين وإنّما المقصود بالأصل الفعل المعجميّ التامّ الذي تطوّر عنه الفعل الجهيّ الناقص المتمحّض لإنشاء المدح أو الذمّ؛ والدليل على ذلك أنّ نَعِم بكسر العين مُثبت في المعاجم بمعنى «رفُه ولان» (انظر الجدول عدد ٢) وهو مستعمل تاريخيّا في لغة تميم؛ والدليل على ذلك أيضا تلميح الأستراباذي إلى وجود علاقة تطوّرية بين الفعلين حيث قال:

الأكثر في هذين الفعلين خاصّة : كسر الفاء وإسكان العين إذا قصد بهما المدح والذمّ (ش. الكافية، IV :239).

وقوله «إذا قُصد ...» يعني استتباعا أنّه إذا لم يقصد بهما المدح والذم بقيا - أو أمكن أن يبقيا- على أصلهما بكسر العين. وفي هذا الذي أشار إليه تطوّر في الشكل والمعنى وعلامة على تمحُّض الفعلين للمدح والذم وخروجهما من مقولة رئيسية هي مقولة الفعل التام التعييني indicative إلى مقولة فرعيّة هي مقولة الفعل الناقص المنشيء للتقويم الجهيّ ؛ وهو أيضا تعبير رمزيّ عن الإنحاء المتحقّق في مستويات ثلاثة: المحتوى الدلالي والعمل الإعرابي والبنية الصرفية- الصوتية.

ويمكن أن نلخّص ملامح التطور الإنحائي في مستوى البنية الصوتية -الصرفية لـ نعم وبئس كما يلي (الجدول عدد١):

١- البنية الفعلية الأصلية قبل الإنحاء	٢- البنية الصوتية- الصرفية بعد الإنحاء
- نـَ/ عـِ/ مـَ	- نـِعـ/ مـَ
- بـَ/ ءِ/ سـَ	- بـِءْ/ سـَ

جدول عدد ١ : مظاهر الاختزال الصوتي في بنية فعليْ المدح والذمّ

١- نسلّم - على مذهب البصريين - بأنّ نعم وبئس فعلان وليسا اسمين كما ذهب إلى ذلك الكوفيون. (انظر المسعودي، عبد العزيز: المقوَلة و السجال من خلال كتاب الإنصاف، مجلة آداب القيروان، ع١٢، ٢٠١٦: صص ٤١-٨٢) .

تضمّ البنية الصوتميّة للفعل في الوادي الأيمن (١) ثلاثة مقاطع قصيرة تكوّن بجهازها الحركيّ صيغة فَعِل. وبذلك ينتمي نعم في قولهم: نَعِم عيشُه إلى جدول أفعال الحالات مثل مرِض وفرِح، وهو يتصرّف تصرّفها ؛ أمّا في الوادي الأيسر (٢) فنلاحظ أنّ اختزال البنية المقطعيّة الثلاثيّة في بنية ثنائيّة قد صاحبها تحوير في بنية الحركات خرج بالفعل من جدول مفتوح للأفعال المعجميّة المتصرّفة الدالة على الحالات إلى جدول مغلق يتكون من فعلين وظيفيّين

«لم يُتصرَّف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم» (الأستراباذي، IV: 239)

أو قل لكونهما فعلين قد اكتسبا دلالة نحويّة جديدة معبّرة عن الجهة التقويميّة evaluative modality.

أمّا ملامح التطوّر الإنحائيّ في فعليْ المدح والذمّ من حيث دلالتهما الذاتية فنلاحظها من خلال المعطيات الخاصة بـ نـعْم في الجدول (٢) :

المعنى المعجمي قبل الإنحاء	المعنى الوظيفيّ بعد الإنحاء
١- **نَعِمَ** [1] **الشيء**: لان ملمسه، نظرُ ، طاب ورفُه؛ يقال نعِم عيشُه وبالُه: هدأ واستراح . نعِم به: سُرّ واستمتع؛ يُقال: نعِمتُ بلقائه (المعجم الوسيط).	٢- «سُلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم «جيّد» فكأنـّه صفة مشبّهة» (شرح الكافية، IV :244).

جدول عدد (٢) :التطوّر الدلاليّ في فعل المدح

يتبيّن لنا بمقارنة المعطيات اللغوية في الواديين (١-٢) أنّ نعِم في (١) فعل تامّ يعبّرعن الحدث والزمان اللذين فقدهما في الوادي (٢) وأصبح بعد الإفراغ الدلالي واسما وظيفيّا يعبّر عن الجهة التقويمية بما أنّ معنى نِعم في المدح بمثابة معنى الصفة المشبّهة « جيّد».

أمّا من حيث التعلّق التركيبيّ فالتغيير طارىء على متعلّقات الفعل ونوعيّة الإسناد (الجدول ٣):

١- معنى بَئِس: افتقر واشتدّت حاجته وهو بعد الإنحاء نقيض نعِم .

البنية التركيبية قبل الإنحاء	القالب التركيبي بعد الإنحاء
١- نَعِـم فعل تامّ يكتفي بالمرفوع ويكوّنَ معه إسنادا فعليّا.	٢- نِـعْم في نعم الرجل زيد فعل في اللفظ اسم في المعنى لأنه بمثابةَ «جيّد»؛ وهو مع فاعله- بتقدير المفرد- خبر مقدّم؛ والمخصوص بالمدح زيد مبتدأ مؤخّر.

جدول عدد٣: تطوّر البنية التعلقيّة للفعل نعم .

إذا قارنّا بين «نَعِم العيشُ» و«نِعْم الرجلُ زيدٌ» في ضوء التحليل النحوي الذي يقترحه الأستراباذي لاحظنا تغييرا عميقا في بنية الجملة تمثّـل في:

- تغيير صيغة الفعل وإفراغه من الزمان والحدث وتقييد تصريفه.
- تعلّق الفعل باسمين الأول اسم عامّ يشير إلى جنس المخصوص بالمدح وهو معرّف بالألف واللام الجنسيّة تعريفا لفظيّا، والثاني هو المخصوص بالمدح وهو مبتدأ مؤخـّر وقع التصريح به في آخر الجملة لغاية إنشائيّة مفادها أنّ التخصيص بعد الإبهام له وقع خاص لدى المتقبّل.
- تحوّل الجملة من فعليّة بسيطة إلى اسميّة مركّبة خبرها مقدّم يتكون من فعل المدح أو الذم مع فاعله، وكلّ فعل منهما- على التوالي- بمثابة الاسم المفرد « جيّد» أو «سيّء».
- جملة المدح والذم كما يقول الأستراباذي،«بمنزلة المفرد لم يتوسـّط بين جزأيها لا ظرف ولا غيره»(ش. الكافية، IV : 246) والعلة في ما ذهب إليه أنّها قالب صرفي- تركيبيّ جاهز تواضعوا عليه لإنشاء المدح أو الذمّ فلا يتصرّف المتكلّم إلا في تحديد هويّة المخصوص بالحكم واختيار الحكم التقويميّ السلبي أو الإيجابيّ.

كلّ هذه التغييرات التي شملت الخصائص التوزيعية لفعليْ المدح والذم مثلما شملت خصائصهما الذاتية الشكلية والدلالية تكوّن مجتمعة مسارا إنحائيا متشعّبا فَقَد بموجبه فعلان تامّان من أفعال الحالات الكثير من خصائصهما الاشتقاقية والتصريفية والمعجميّة والتركيبية ليصبحا مكوّنين من مكوّنات تركيب إنشائي جاهز معدّ لإصدار حكم جهيّ تقويميّ إيجابيّ أو سلبيّ .

٢-٤ فعلا التعجب:

لإنشاء التعجب في العربيّة صيغتان قياسيّتان تُبنيَان «مما يُبنى منه أفعل التفضيل»[١] لأنّ التعجب لا يكون إلا ممّا جاوز الحدّ في الاتصاف بالصفة. ويقع إدراج الفعلين في في قالبين تركيبيّين لهما سمات صرفيّة وإعرابية مخصوصة على المتكلم مراعاتها «تحصيلا» لمعنى التعجب. والقالبان هما ما أفعله وأفعل به: الأول يُنتج على سبيل المثال جملة التعجّب: ما أحسن زيدا « فـ ما مبتدأ، وأحسن خبره أي شيء من الأشياء متعجّب من حسنه» (الأستراباذي، ش. الكافية،IV: 230-231) و«زيدا» متعجّب منه نَصَبوه حملا على المفعول به. ولا يُتصرَّف في هذه البنية الإعرابية لأنّها أصبحت «عَلَم تعجّب» (نفسه، ٢٣٢) أي علامة مختصّة بالتعجب اختصاص اسم العَلَم بمسمّاه وهذا ما ذهب إليه يوسف حسن عمر [٢]، ويمكن أيضا أن يكون المقصود بالعَلَـم المثَـل أي القالب التركيبيّ الجاهز [٣]وبذلك يكون مفهوم العلَم أو المثَـل مكافئا لمفهوم التكلس figement عند اللسانيّين.

وقد لاحظ سيبويه – من قبل – أهمّ خصائص تركيب التعجب عندما اعتبر أحسنَ في قولك «ما أحسن عبد الله...» قد « أجرِي مجرى الفعل في عمله، وليس كالفعل ولم يجيء على أمثلته ولا على إضماره ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرّفه، وإنّما هو بمنزلة لدن غدوةً وكم رجلاً؛ فقد عملا عمل الفعل وليس بفعل ولا فاعل» (الكتاب، :I 96). ومحصّل ما جاء عند سيبويه أنّ أحسن ليس له من خصائص الفعل سوى خاصية واحدة هي العمل الإعرابيّ، أي هو حسب اصطلاح بعض اللسانيّين مُسنِدُ حالة إعرابيّة case assigner ؛ أمّا سائر خصائص الفعل الصرفيّة والتركيبيّة فقد فقدها فعل التعجب بحكم ما طرأ عليه من تطوّر تعجيميّ – إنحائيّ تجلّى في التكلّس التركيبيّ والإفراغ الدلاليّ اللذين أهّلاه لدور وظيفيّ جديد.

في مقابل ذلك يقدّم الأسترابادي وصفا أقرب إلى المعالجة التطوريّة منطلقا من حوافز تركيب التعجب بمقارنته بأصل افتراضيّ تطوّر ليستقرّ على صورته المعروفة

١– ابن الحاجب، في : الأستراباذي، شرح الكافية، 227 : IV).

٢– انظر الهامش ٤ (شرح الكافية، 232 : IV).

٣– «المَثَل ما جعل مثالا أي مقدارا لغيره يُحذى عليه والمثال القالب الذي يقدَّر عليه مثله» (لسان العرب، م ث ل)

فيقول: « فكأنّ معنى ما أحسن زيدا، في الأصل: شيء من الأشياء، لا أعرفه جعل زيدا حسنا ثم نُقل[١] إلى إنشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل»(الأسترابادي، ش. الكافية، IV : 233). وأبرز ما نلاحظه في رأي الأسترابادي هو دورانه حول نوع من التأويل والتأثيل نستنتج منه أنّ تركيب التعجّب قد نشأ في مجال الاستعمال فتمحّض لوظيفة إنشاء التعجب بعد إفراغ صيغة أفعل من معناها الجعليّ الأصليّ، وقد عبّر الأسترابادي عن هذا التطوّر بمفهومَيْ الانمحاء والنقل وهو يقصد بذلك زوال المعنى المعجميّ بحكم الاستعمال الوظيفيّ الطارئ.

القالب الثاني في التعجب– وهو أفعلْ به – يتصدّره فعل غير متصرّف استقرّ في صيغة الأمر بعد أن انمحى منه معنى الأمر،[٢]

« كما انمحى في ما أفعل معنى الجعل وصار معنى أفعلْ به كمعنى ما أفعلَ وهو محض إنشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنّى ويجمع ويؤنّث ...» (الأسترابادي، شرح الكافية، IV : 235)

إذن يتجلّى إنحاء تركيب التعجب بالخصوص في التطور الذي طرأ على صيغة أفعِـلْ وهو تطوّر من معنى طلبيّ يقتضي تصريف الفعل في الأمر إلى معنى غير طلبيّ لا يقتضي تصريفا لأنّه أصبح جزءا من قالب جاهز لإنشاء التعجب .

إذن إنحاء فعليْ التعجب كان نتيجة «انمحاء» معنيَيْ الجعل والأمر منهما، ومفهوم الانمحاء الذي استعمله الأسترابادي يقتضي منطقيا وجود مسار تطوّري نقل أفعَلَ من الإخبار إلى الإنشاء وطوّر أفْعِلْ من الإنشاء الطلبي إلى الإنشاء غير الطلبي المتمثل في التعجب ثمّ سُكب كلّ فعل منهما في قالب صرفيّ تركيبيّ متكلّس شأنهما في ذلك شأن فعليْ المدح والذمّ. وحرّية التركيب كما هو معلوم سابقة للتكلس المعجمي.

١– الإبراز من عندنا.

٢– لبعض النحاة آراء أخرى منها أنّ الأمر أمر حقيقة ومنها أنّه ليس أمرا على الحقيقة « فكأنّه قيل يا حُسْن أحسن بزيد أي ألزمه» (السيوطي ، همع الهوامع، ج٣: ٣٨) .

لقد لاحظ الأستراباذي مشابهة قوالب المدح والذم والتعجّب للأمثال من حيث عدم التصرّف « احتياطا لتحصيل الفهم» (الأستراباذي ش الكافية، IV : 228)، أي فهم معاني التعجّب أو المدح أو الذمّ؛ وهو عدم تصرّف لا يقتصرعلى صيغة الفعل فحسب وإنّما يتجاوزها إلى القالب التركيبيّ برمّته.

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أنّ هذه الظاهرة الإنحائية التطوريّة قد تحوّلت بموجبها عناصر معجميّة إلى عناصر وظيفيّة شبه معجميّة فأفضت إلى ما أصبح يعرف بـأفعال المدح والذمّ والتعجّب. لكنّ هذا التطوّر قد أضفى الكثير من الضبابيّة على الملامح المقوليّة لتلك العناصر لأنّها حافظت على بعض صلاتها بأصولها المعجميّة واكتسبت خصائص مقوليّة جديدة شكليّة ودلاليّة واضطلعت بأدوار وظيفيّة جهيّة تداوليّة حوّرت في العمق هويّتها المقوليّة وكانت سببا في الخلاف البصريّ الكوفيّ الذي عرضه الأنباري في كتاب الإنصاف[١].

٢-٥ الأفعال الخفيفة:

توجد مقترحات عديدة لتعريب مصطلح Light verb منها: الفعل الخفيف، والفعل الضامر،[٢] والفعل العماد [٣]؛ وكلّها مقترحات صادرة عن اجتهاد، مستندة إلى حوافز لغويّة مقبولة؛ غير أنّنا فضّلنا مصطلح الفعل الخفيف لأسباب منها:

- مقابلة المصطلح الأصلي باللغة الانكليزية مقابلة دقيقة.
- صلة المصطلح الوثيقة بالتقاليد النحويّة وانسجامه مع مفهوم النقصان وبالتالي مع مبحث الإنحاء.
- انسجام مصطلح الفعل الخفيف مع مفهوم (ثقل الفعل) عند سيبويه ومفاده

« أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء [...] ألا ترى أنّ

١- انظر المسألتين ١٤و ١٥ من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

٢- المصطلح من اقتراح الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف وحوافز الإنحاء فيه أوضح من مصطلح الفعل العماد. (انظر أيضا سرور اللحياني، ٢٠١٣).

٣- هو تعريب للمصطلح الفرنسي verbe support .

الفعل لا بدّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل ...» (الكتاب، I: 20-21).

فالاسم أخفّ من الفعل والفعل الناقص - قياسا على ما جاء في كلام سيبويه- أخفّ من الفعل التام من حيث وظائفه المعجميّة والتركيبيّة ومن حيث علاقاته الجدوليّة التصريفيّة؛ وهذا كلّه يجعل مفهوم الخفـّة منسجما مع مفهوم النقصان الذي يعني الإفراغ المعجميّ وهو مظهر أساسيّ من مظاهر الإنحاء عند جلّ اللسانيين.

وإذا عدنا إلى السياق الذي ظهر فيه مصطلح الفعل الخفيف أول مرّة لاحظنا أنّ ياسبرسن Jespersen لم يكن - على الأرجح - واعيا بإحداث مصطلح جديد بدليل أنـّه استعمل صفة الخفيف 'light' مرة واحدة بين ظفرين (1954,IV :117). فكأنّه قصد تقريب المفهوم بضرب من الاستعارة لا غير. وهو لم يقدّم تعريفا وإنّما اكتفى بالإشارة إلى بعض الأفعال التي تواردت مع تراكيب شاعت في الاستعمال اليوميّ بالإنكليزية فقدّمها في مجموعات من الأمثلة كانت غايتها تقريب هذه الظاهرة الصرفيّة- التركيبية من القارئ. ونحن نورد عيّنات من الأمثلة التي تتوفـّر مقابلاتها في العربيّة الفصحى وفي اللهجة التونسية (تو):

(٨)

Have a try ≅ قام بمحاولة

Have a look ≅ ألقى نظرة

Have a swim ≅(تو) عْمَلْ عومة/ غطسة

Give a push ≅ أعطى دفعة

Give a shout ≅ أطلق صيحة

Give a ring ≅ أجرى مكالمة

Take a rest ≅ عمل تَرتِيحة (تو)، أخذ استراحة

أبرز ما نلاحظه في هذه الأفعال هو تصدّرها الجملة وعملها إعرابيا في متعلقاتها التركيبية وإفراغها من الحدث الذي نجده في الاسم الحمليّ الواقع في محلّ المفعول به وهو رغم بعده عن الصدارة يمثّل « المركز المعجميّ» للجملة كما يقول برنتن (Brinton,2011 :560).

لقد بات من المتفق عليه في التحليل اللساني أنّ الفعل الخفيف مع المحمول الواقع في محلّ المفعول به يكوّنان معا محمولا متشعّبا complex predicate. وتبدو هذه الخاصيّة- حسب بعض الدارسين- بارزة أكثر في لغات جنوب آسيا مثل الأورديّة والهنديّة وفي لغات أخرى مثل اليابانيّة والكوريّة والفارسيّة (Butt 50: 2010). والمقصود بالمحمول المتشعّب حسب برنتن (نفسه) هو المركّب الفعليّ الذي يتكوّن من اسم مشتق يشغل محل المفعول به وفعل خفيف شبيه بالفعل المساعد وظيفته ربط مكونات الجملة.

وللفعل الخفيف خصائص لغويّة تركيبيّة ودلالية متعدّدة منها أنّ المركبات التي يتصدّرها الفعل الخفيف تقبل التحويل إلى محمول فعليّ تامّ:

(٩) أطلق صيحة ← صاح.

قام بمحاولة ← حاول.

كما نلاحظ أنّ لكلّ فعل خفيف في (٩) نظيرا صرفيّا تامّا في (١٠):

(١٠) أطلق رصاصة.

قام من مقعده.

وما نستنتجه من المعطيات السابقة هو أنّ الأفعال الخفيفة أفعال مفرغة أو ناقصة incomplete على حدّ تعبير قريمشاو وماستر (Grimshaw & Mester,1988 : 205)؛ وهو توصيف يتطابق كليّا مع مفهوم النقصان في تقاليدنا النحويّة العربيّة، وقد أضافا إليه استعمال صفة الخفيف« light » بين ظفرين فساهما في تثبيت مصطلح ياسبرسن؛ غير أنّ أبرز إضافة في دراستهما للمستويين التركيبي والدلالي مفادها أنّ الفعل الخفيف يعمل إعرابيّا في المفعول به لكنّه لا يسند إليه دورا محوريّا على غرار الفعل التامّ.

ولئن لاحظ اللسانيّون تشابها في الخصائص العامّة للمركبات المصدّرة بالفعل

الخفيف فإنّهم لاحظوا أيضا تنوّعا في المعطيات الخاصة بكلّ لسان؛ فإلى جانب التشابه في بعض السمات التركيبيّة مع الفعل التام لاحظت بوط (Butt 48 : 2010) أنّ الفعل الخفيف لا يفقد محتواه المعجميّ كليّا، وقد استدلّت على ذلك بملاحظة الفرق بين أزواج متضادّة من المركبات من نوع: أجرى مكالمة و تلقى مكالمة، واعتبرت ضمنيّا علاقة التضاد هذه دليلا على أنّ الفعل الخفيف لم يصبح مفرغا تماما وإنْ لم يحتفظ بمحتواه المعجميّ كاملا. ويمكن الاعتراض على هذا الرأي بالقول إنّ موطن التضاد لا نجده في مستوى الفعلين أجرى وتلقّى وإنّما في مستوى العبارتين باعتبارهما من المتلازمات اللفظية، وفي هذه الحالة يمكن اعتبار دور الفعل في المتلازمة اللفظية تمييزيّا شبيها بدور الصوتم في المفردة. ولئن كنّا لا ننفي حقيقة المعنى الإجمالي للعبارة وما يترتّب عنه من إضعاف لمعاني المكوّنات فإنّنا لا ننفي دور المكوّنات ولو كان تمييزيّا، فالتقابل بين أجرى وتلقّى قد يعكس فرقا في اتجاه المكالمة، وهذا إن ثبت يكون كافيا لوجود معنى معجميّ وإن كان محدودا .

ومن خصائص الفعل الخفيف مشابهته للفعل المساعد auxiliary في اللغة الإنكليزية بل إنّ قريمشاو وماستر قد لاحظا – من خلال دراستهما للفعل سورو suru في اليابانية – تشابها بين الفعل الخفيف والفعل المساعد والفعل التام .وهذا التشابه كثيرا ما يفضي إلى خلط المعطيات وسوء تصنيفها كما لاحظت اللحياني (٢٠١٣: ٦٢–٦٣).

هذه المعطيات اللغويـّة الدقيقة والمتباينة المصادر تثري البحث في خصائص الفعل الخفيف لكنـّها تكشف تشعـّبَه وتجعله مقولة إشكالية يجتمع فيها الوظيفي إلى المعجميّ فيجعلها تلتبس مرة بالفعل التام، ومرّة بالفعل المساعد.

وقد خلص كل من بوط وجندر (Butt & Gender , 2001: 365) إلى التمييز بين المقولات الثلاث – أي الفعل التام والفعل المساعد والفعل الخفيف– في ضوء مقاييس ثلاثة متعلقة ببنية الموضوعات والحدث والانتماء المقولي:

- فالفعل التام تكون بنية موضوعاته تامّة، وتكون وظيفته الدلالية هي وصف الحدث. وهو ينتمي إلى مقولة الفعل، شأنُه شأن الفعل الخفيف؛
- والفعل الخفيف تكون بنية موضوعاته ناقصة ووظيفته تحوير الحدث؛

- أمّا الفعل المساعد فيُموقِع الحدث على خط الزمان حسب مفهوم رايشنباخ Reichenbach وليست له بنية موضوعات، وهو يمثل مقولة قائمة بذاتها هي مقولة المساعد .

وللفعل الخفيف في العربية شبه كبير بالنواسخ الفعليّة من جهة أنّ الأفعال الخفيفة – مثل الأفعال الناسخة – تنتظم في أزواج تامّة وناقصة كما في (١١و١٢). وهذا التقابل يساعدنا على تبيّن خصائصها الدلالية والتركيبية بعد إجراء المقارنة :

(١١) قام زيد من مكانه (عكس قعد).

(١٢) قام زيد بجولة (تجوّل)

الحدث في (١١) هو القيام وفي (١٢) هو الجولة؛ أمّا قام في (١٢) فقد أفرغ من حدثيّته ليصبح أداة نحوية تضطلع بالوظائف التالية:

- تحويل المحمول الفعلي جال إلى المحمول الاسميّ جولة.

- حَمْل المقولات التصريفيّة مثل الشخص والتوقيت والجهة. وهذا ما توضّحه التصريفات التالية: قامت ليلى بجولة / سيقوم زيد بجولة/ لم تقم هند بجولة/ لن يقوما بجولة...

والدليل على أنّ الفعل الخفيف نوع من الأفعال الناقصة أنّ تحليل النحاة لظاهرة النقصان ينسحب عليه ويجعله شبيها بالنواسخ الفعلية من وجوه عديدة؛ فالفعل الخفيف قام في (١٢) شأنه شأن النواسخ لا يكتفي بالمرفوع ويحتاج إلى المنصوب فيتعدّى إليه بحرف لأنّه مفعول به وليس خبرا ؛ والمفعول مع قام مثل المنصوب مع كان الناقصة يمثل موضع الفائدة ويعوّض الحدث الذي سُلب منه مثلما يعوّض الخبرُ الحدث الذي أفرغ منه الناسخ حسب التحليل الذي ذهب إليه ابن يعيش (– ١– النقصان والإنحاء).

الفعل الخفيف، إذن، نوع من الأفعال الناقصة لأنّه أفرغ من دلالته الحدثيّة الثريّة وهذا الإفراغ أو التجريد الدلاليّ ترتّب عنه توزيع جديد لعناصر الجملة يمثل أبرز مظهر من مظاهر الإنحاء.

والنقصان، بناء على ما عرضناه من معطيات، هو ظاهرة تطوّرية خاصّة بالأفعال في العربية منطلقها بعض الأفعال التامّة وهدفها الأفعال الناسخة أو الأفعال الخفيفة أو الأفعال الجهيّة. ولمّا كانت النواسخ عناصر نحويّة تُحوّر البنية الإعرابية للجملة وتثري دلالتها بما تدخله عليها من معان توقيتيّة[1] ومظهريّة وجهيّة جاز لنا اعتبار إعادة مَقوَلتها مع ما يرافقها من تطوّر دلاليّ وتركيبيّ من صميم الظاهرة الإنحائيّة، وثبت لدينا بما لا يدع مجالا للشك أنّ النقصان نوع من إنحاء الأفعال في العربية.

١- نسبة إلى التوقيت Tense

٣- خاتمة الفصل:

تُمثّل مقولة الفعل مصدرا مهمّا للإنحاء يمدّ الجهاز النحويّ بأدوات متنوّعة من قبيل النواسخ المظهريّة المعبّرة عن معاني الانقطاع والاستمرار والمقاربة والشروع، والأفعال الجهيّة التقويميّة المعبّرة عن المدح والذمّ والتعجّب؛ كما تمدّ مقولة الفعل الجهاز النحويّ بأفعال خفيفة تمثّل وسيلة لا محيد عنها في إجراء تحويرات على بنية الجملة عندما يختار المتكلّم استعمال محمولات اسمية بدلا من المحمولات الفعليّة.

والملاحظ أيضا أنّ النواسخ الفعليّة والأفعال الخفيفة وأفعال المدح والذمّ والتعجب كلّها مختلفة عن الأفعال التامّة من حيث خصائصها التركيبيّة ووظائفها الدلاليّة؛ فالأفعال التامّة تضطلع في الجملة بوظيفة حمليّة والأفعال الناقصة تفقد دورها الحمليّ –وإن بدرجات متفاوتة– لتكتسب وظيفة زمانيّة أو مظهريّة أو جهيّة لكنّها تتكامل مع الخبر أو الاسم الحمليّ فتكوّن معه نوعا من المحمولات المركّبة.

ولئن اشتركت الأفعال الناقصة في الإنحاء فإنّها تفاوتت من حيث درجاته؛ مثلا أفعال المدح والذم – حسب الأستراباذي– سلبت معنى الحدوث والزمان وفقدت صيغة الفعل الثلاثي فكان ذلك علامة أيقونيّة على إنهاك الفعليّة فيها حسب البصريين وعلى خروجها من مقولة الفعل حسب الكوفيين . في المقابل فَقَد فعل التعجب أفعل به معنى الأمر وفقد ما أفعله معنى الجعل لكنّهما لم يفقدا خصائصهما الصيغيّة. فهما من هذا المنظور أقلّ نقصانا من فعلي المدح والذمّ. لذلك يبدو من المفيد دراسة الإنحاء باعتباره ظاهرة درجيّة وذلك بتصنيف النزع المقولي حسب المقولة المصدر وتصنيف حالات الإنحاء حسب مساراتها ومدى توغّلها في اتجاه القطب النحويّ.

الفصل الخامس

إنحاء الأسماء

تُعتبر الأفعال الناقصة أبرز مثال مجسّم للظاهرة الإنحائية في العربيّة الفصحى بحكم ما أفرده لها النحاة من أبواب قارّة في أمّهات مصنّفاتهم. لكنّ ظاهرة الإنحاء في العربية ليست مختصة بالأفعال دون الأسماء؛ فالباحث في الظاهرة لا يعوزه العثور على أمثلة طرازيّة في إنحاء الأسماء رأينا أن نكتفي منها بمثالين نعتبرهما نموذجيّين في العربية هما سوف وشيء.

١ - إنحاء «سوف»:

نقترح التمييز بين مسلكين تطوريين أولهما إنحائيّ منطلقه الاسم سَوْفٌ، وثانيهما من قبيل إعادة الإنحاء ومنطلقه الأداة سوْفَ.

نرجّح بخصوص المسلك الأول أنّ معنى حرف التنفيس[1] سوف مأخوذ من السوف بمعنى الشَّمِّ: « يُقَال: سَافَهُ، يَسُوفُه: إذا شَمَّهُ» (تاج العروس)؛ وحسب المعاجم القديمة سمّيت المسافةُ مسافةً «لأَنَّ الدَّلِيلَ إذا كانَ في فَلاَةٍ شَمَّ تُرَابَهَا، لِيَعْلَمَ أَعَلَى قَصْدٍ هُوَ، أَمْ لَا، وَذَلِكَ إذا ضَلَّ»(نفسه). وما يقوّي لدينا الاعتقاد في تطوّر حرف التنفيس سوف عن السوف بمعنى الشمّ هو اقتران حاسّة الشمّ في بعض اللهجات العربية الحديثة بالتوقع والاستقبال إذ يقول القائل في اللهجة التونسية عند حصول أمر سيّء كان قد توقّعه: «شمّيتها» أي توقعت الحادثة قبل حصولها؛ ويقال تجوّزا في بعض اللهجات المشرقيّة مثل السورية (أنفه لا يخطئ) فيكون الأنف معبّرا عن الحدس والتوقّع لا عن حاسة الشمّ في معناها الحرفيّ.

نرجّح ، إذن، أن تكون المعانى المجرّدة في سوف سواء المتصلة بجهات الإرادة والتوقع [2] أو بالمعاني التوقيتيّة مثل الاستقبال قد تطوّرت عن السوف بمعنى الشمّ حسب آليّتي المجاز والاستعارة، وقد صاحَب ذلك في مرحلة أولى بناء الكلمة على الفتح وتجريدها من التعريف لتصبح أداة نحويّة تعبّر مثل حرف السين عن التنفيس.

١- التنفيس حسب الأسترابادي «معناه تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال. يقال نفّست الخناق أي وسّعته.» (شرح الكافية، ج٤ : ٦)؛ فالمصطلح قائم على إسقاط استعاريّ لتنفيس الخناق على تأجيل الفعل للمستقبل.

٢- في سوف معنى جهيّ يتمثل في التعبير عن الإرادة وهذا يجعلها قريبة من Sōf في العبرية و sawpa في السريانية بمعنى الحد والغاية (غريغوري، ٢٠١٢ : ١٤، عن بروكلمان ١٩٠٨).

ولا يعدّ ما رجّحناه ضربا من الرجم بالغيب لأنّ العلاقة بين والتوقع والاستقبال ليست مجرّد صدفة خاصّة باللسان العربيّ وإنّما هي علاقة تطوّر دلالي تؤكّدها معطيات لغويّة متشابهة في ألسنة مختلفة لا صلة وراثية مباشرة بينها مثل الماندرين و الكرواتيّة والسواحليّة. وتتمثّل تلك المعطيات في مسلك تطوريّ يبدأ عادة بأفعال الإرادة وينتهي بأدوات الاستقبال :

فعل إرادة [1]> قصد > توقع > استقبال

(Hansen &Drobnjakovic, 2010:37)

أمّا بخصوص المسلك الثاني أي إنحاء السين انطلاقا من الأداة سوف فالدليل عليه واضح في المصنّفات النحويّة التي استعرضت أبدالا صوتيّة متنوعة لحرفيْ التنفيس لعلّ أكثرها تفصيلا ما أورده الأسترابادي في قوله:

«... ويخفَّف سوف بحذف الفاء فيقال : سَوْ أفعل، وقد يقال: سيْ أفعل بقلب الواو ياء، وقد تحذف الواو وتسكّن الفاء التي تحريكها للساكنين نحو: سَفْ أفعل. وقيل: إنّ السين منقوص من «سوف» دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل؛ وإنّما اختصّا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال»، (شرح الكافية، ج ٤ : ٦).

ومن الأدلّة أيضا على إنحاء السين انطلاقا من سوف ما جاء في بعض المعاجم من استعمالات لهجية جمّعها الزبيدي في ما يلي:

«... وسَوْفَ أَفْعَلُ، ويُقَالُ: سَفْ أَفْعَلْ، وسَوْ أَفْعَلُ، لُغَتَانِ فِي: سَوْفَ أَفْعَلُ، وَقَالَ ابنُ جِنِّيّ: حَذَفُوا تَارةً الواوَ، وأُخْرَى الفاءَ، وفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى، وَهِي: سَى أَفْعَلُ، هَكَذَا هُوَ فِي النُّسَخ. وَفِي اللّسَانِ: سَايكونُ، فحذَفُوا اللاَّمَ، وأَبْدَلُوا العَيْنَ طَلَباً لِلْخِفَّةِ: حَرْفٌ مَعْنَاهُ الاسْتِئْنَافُ، أَو كَلِمَة تَنْفِيسٍ فِيهَا لَمْ يَكُنْ بَعْدُ» (تاج العروس، مادة: س و ف).

١- نجد هذا التطور واضحا في اللهجة الليبية حيث يكون المنطلق الإنحائي من فعل يِبْغي (يريد) ثم يِبّي التي تختزل لاحقا في حرف الاستقبال الباء. لكن الاستقبال في العربية الفصحى مقترن بمجال النفس سواء في مصطلح التنفيس الذي يفيد التأجيل أو بالسوف (الشم) الذي يفيد التوقع ثمّ الاستقبال.

وخلاصة هذه المعطيات المفصّلة المتوفّرة في بعض المصنّفات النحويّة والمعاجم اللغوية قد اعتمدناها في إعادة بناء المسار الإنحائيّ لحرفيْ التنفيس على النحو التالي:

١ - السوف > ٢ - سوفَ >٣ - سفْ > ٤ - سوْ > ٥- سَي > ٦- سى/ سا > ٧- سَ

الملاحظ في هذا المقترح أنّنا دمجنا المسلكين الموسّعَ الذي ينطلق من المعجميّ (١) إلى النّحوي والمضيّقَ الذي ينطلق من النحويّ في (٢) إلى الأكثر إنحاء في (٧) مرورا بسائر الأطوار التي تعرّضت تدريجيّا للتجريد و الاختزال الصوتي.

ولا تفوتنا الإشارة إلى طريف ما جاء في كلام الأستراباذي من تقابل أيقونيّ بين السين وسوف من حيث مدى التنفيس في الفعل فدلّت قلة الحروف في السين (٦) على قرب الفعل ودلّت كثرتها في سوف (٢) على البعد.

٢ - إنحاء كلمة شيء:

لعلّنا لا نبالغ إن قلنا إنّ أفضل مثال لإنحاء الأسماء في العربيّة تجسّمه كلمة شيء وأسباب ذلك عديدة:

- أوّلها: المعنى المعجمي العامّ لكلمة شيء.
- ثانيها: استعمال الصور اللفظية المتطوّرة عن كلمة شيء في معان نحويّة مختلفة مثل الاستفهام والنفي والتعجب والتسوير.
- ثالثها: رواجها في اللهجات العربية ودخولها في مسالك إنحائية مختلفة تفضي إلى وظائف نحويّة متنوعة سواء في اللهجات العربية الحديثة مشرقا ومغربا أو في اللهجات التي كانت مستعملة في الأندلس وصقلية أوفي اللغة المالطية منذ نشأتها.

وإذا بدأنا بالمعنى المعجميّ لـكلمة شيء وبحثنا له عن تعريف في معاجم اللغة، وجدنا نوعين من التعريفات. الأول وإنْ كان من قبيل اللاتعريف فهو يقرّ انتماء كلمة شيء إلى الرصيد المعجميّ الأساسي بل يعتبرها من الأوليّات:

الشَّيءُ : مَعْلُومٌ (لسان العرب).

والثاني لا تحيل فيه كلمة شيء على نوع مخصوص من الموجودات أوالمتصورات:

الشيء هو الموجود أو هو ما يتصوّر ويخبر عنه.(المعجم الوسيط).

فكلمة شيء تعني كلّ شيء بما أنّ كل الموجودات والمتصورات أشياء؛ أو قل هي لا تعني شيئا مخصوصا [1] لأنّها من الأسماء المبهمة ذات الدلالة العامّة superordinate noun التي تؤهّلها للقيام بوظائف إحالية بمعزل عن السياق (Essesy, 2010:11).

وإذا عدنا إلى بعض المصنفات النحويّة وجدنا النحاة القدامى قد تناولوا بالتحليل الخصائص الإحالية لكلمة شيء في إطار مسألة التعريف والتنكير فلاحظ المبرّد - على سبيل المثال- أنّ:

«أنكر الأسماء قول القائل شيء لأنّه مبهم في الأشياء كلّها؛ فإن قلت جسم فهو نكرة وهو أخصّ من شيء كما أنّ حيوانا أخصّ من جسم، وإنسانا أخصّ من حيوان، ورجلا أخصّ من إنسان» (المقتضب، III: 186)؛

ثمّ زاد الفكرة نفسها توضيحا في موضع آخر من المقتضب قال فيه:

«... فالشيء أعمّ ما تكلّمتَ به والجسم أخصّ منه والحيوان أخصّ من الجسم والإنسان أخصّ من الحيوان...» (نفسه، ٢٨٠)[2].

فحدّد بذلك موضع كلمة شيء من مراتبيّة التعيين ثمّ من مراتبيّة التعميم؛ فالاسم شيء هو أنكر النكرات وهو الاسم الجامع بامتياز في مستوى مراتبيّة التعميم والتخصيص؛ ولا شكّ أنّه لمثل هذه الأسباب كانت كلمة شيء أكثر الأسماء العربيّة تعرضا للإنحاء. فبحكم خصائصها الدلالية والمرجعيّة التي تميزها عن الوحدات المعجميّة العاديّة ذات الدلالة المعجميّة الثريّة تطابقت كلمة شيء مع ما يسميه لانقاكير (٩٨٧:١٨٩) الاسم الخطاطي noun schema الذي لا يحيل على تمييز بين محسوس ومجرد ولا بين معدود وغير معدود. وهو توصيف شامل لمقابلات كلمة شيء في لغات أخرى مثل chose الفرنسية و thing الإنكليزية و cosa الإسبانية و Ding الألمانية..

1- Kleiber, G. 1987

٢- نجد الفكرة نفسها عند جمهور النحاة ومنهم على سبيل المثال: الزجاجي، الجمل، ١٩٢؛ والأزهري، التصريح، ج١: ٧٠٩ وأبو حيان، الارتشاف، ج٢: ٧٠٩.

(Mihatsh, 2009:87). والملاحظ أنّ القوة الإشاريّة والتعبيريّة للمفهوم الذي تحمله كلمة شيء تزداد ضُعفا مع الإنحاء؛ فكلّ هذه الخصائص الإحالية التي أشار إليها القدامى والمحدثون أبعدت كلمة شيء عن دائرة الوحدات المعجميّة العادية وأهّلتها للقيام بدور وظيفيّ لا يقوم به غيرها من الكلم سواء أكان ذلك في إطار المعجم[1] أم في إطار النحو (-٣-٢ و ٣-٣) .

٢ -١ تعبير كلمة «شيء» عن النفي:

لا تفيد كلمة شيء النفي في أصل وضعها وإنّما اكتسبته بعد أن تلازم استعمالها مع ما النافية لإفادة تأكيد النفي مطلقا (١-أ) فأشبهت قط (١ - ب) لتأكيد النفي في الماضي وأبدا لتأكيده في المستقبل (١ - ج):

(١)

أ - ما رَأيت شيئًا.

ب- لم أره قطّ.

ج- لن تراه أبدا.

د - ما رِيتْ شَيْ.

هـ ما رِيتـشْ.

ثم وقع إنحاء كلمة شيء فتعرّضت للاختزال الصوتي وأصبحت جزءا من قالب النفي ما...ش (١ - هـ) المعروف في اللهجات العربية المغاربية . وهو من قبيل ما يُعرف في بعض الألسنة بـ circumfix ومقابله الفرنسي ne...pas معروف في مبحثيْ النفي والإنحاء لأنّ pas تفيد الخطوة في أصل معناها الحرفيّ ثم استعملت مثل كلمة point لتأكيد النفي الموجود في الأداة ne ، ثمّ أصبحت في الخطاب اليومي في الفرنسية الحديثة

١- في مجال المعجم تتواتر كلمة شيء في المداخل المعجمية (أ) وفي العبارات الشارحة (ب) أوفي كليهما (ج) ومن الأمثلة على ذلك نورد ما يلي:

أ - شاكل الشَّيْء الشَّيْء أشبهه فِي شمائله (الفروق اللغويّة للعسكري)

ب- الشَّرط: تعليق شيء بشيء (الجرجاني، التعريفات)

ج - ماهية الشيء: ما به الشيء هو هو، (نفسه)

كافية وحدها للتعبير عن النفي مغنية عن الأداة الأصليّة .

ونسلّم بدءا بأنّ قالب النفي ما...ش في بعض اللهجات العربية هو حصيلة مسار إنحائي بدأ في العربية الفصحى ثم تطوّر عبر المكان في الاستعمالات اللهجية المختلفة وعبر الزمان في الاستعمال اللهجيّ الواحد ؛ ويدخل قالب النفي هذا على الجملة الاسميّة أو الفعليّة بل على كل مقولات أقسام الكلام بلا استثناء مثل الفعل في صيغتي الماضي (٢ أ) أو المضارع كما في (٢ب) أو (٢ج) وهو مثال من اللغة المالطية:

(٢)

أ - ما ريتكش

ب- ما نسمعش فيك

ج -

il-maratieghi ma tistax

art-wifeof-1sg neg can.ipfv3f.sg-neg

issajjar għax marida

cook. ipfv3f.sg because ill-f (Vanhove, et alii).

’المرا تاعي ما تستاش إسَّـيَّر عاش مَريدا‘

(زوجتي لا تستطيع الطبخ لأنّها مريضة).

وإذا تابعنا حرف النفي في العديد من اللهجات العربية وجدنا له صورا صوتية مختلفة يمكن توضيحها بمثال دخول النفي على الفعل في (٣):

(٣) أ- ما سَمعتُ شيْـئـًا > ب- مَا سْمعتْ شَيْ > ج- مَا سْمعتْ شِي> د- ما شمعتْشِ > هـ- ما سمعتِشْ

يمثّل (٣أ) المنطلق المعجميّ في العربية الفصحى لمسار الإنحاء حيث تستعمَل كلمة شيء تأكيدا للنفي، وكذلك شأن البديلين المعجميّين المخفَّفين صوتيّا (٣ب) في اللهجة التونسية و(٣ج) في لهجات بلاد الشام. ويبدو الإنحاء واضحا في (٣هـ) عندما اختزلت كلمة شيء في حرف الشين الساكن الذي فقد استقلاليته وأصبح لاصقة؛ وهذا

متداول في لهجات المغرب العربي؛ أمّا الصورة المنجزة في (٣د) فهي تمثل- في تقديرنا- الحلقة المفقودة في اللهجات العربية الحديثة؛ ولولا ما وُجِد موثَّقا في لهجة الأندلس من خلال المثالين (٤ أ- ب) من ديوان ابن زمرك (٧٩٥/ ١٣٩٣) لاعتبرنا (٣د) صورة افتراضية اقتضتها عملية إعادة البناء:

(٤) أ- ما تِخافش أن نشتكيكْ

ت- ما تَرِيشِ كيفْ أصبحْ الأطيارْ في منابرْ من أغصان الشجرْ
(Wilmsen, 2013: 13)

وبعد مقارنة استعمالات كلمة شيء في سياقات متنوّعة وفي لهجات عربية مختلفة، قديمة وحديثة، مغربيّة ومشرقيّة، نستطيع، في (٥)، أن نعيد بناء مسار الحتّ الصوتي[١] الذي تعرّضت له كلمة شيء قبل أن تصبح حرفا ساكنا:

(٥) شيء > شِي > شِ > شْ

ولا يستعمَل قالب النفي ما...ش مع الجملة الفعلية فحسب كما في (٣-٤) وإنّما يستعمل أيضا مع الجملة الاسميّة وتحديدا مع الضمير هو المستعمَل رابطةً في اللهجة المصريّة (٦):

(٦)

هو أحنا ناقصين مشاكل؟ ≡ Do we really need more problems?

هو أنت لسّه شفت حاجة؟ ≡ Have you seen anything yet?

هو أنا بتكلم صيني وإلا إيه؟ ≡ Am I talking chinese or what?

(Wilmsen 2013 :19-20)[٢]

لكنّ ما تشترك فيه جلّ اللهجات العربية بصفة واضحة هو استعمال «الرابطة الضميريّة» منفيّة بواسطة القالب ما ... ش فيشكّل ذلك تركيبا جاهزا يتصرّف جزئيا

١- نتبنّى هنا تعريب ثريا السكري لمصطلح Phonetic erosion مثلما تبنينا تعريبها Layering بـ تراكب.

٢- يترجم ويلمسن الضمير هو في الأمثلة السابقة تباعا إلى الأفعال المساعدة و الروابط الإنكليزية Do و Have و Be و هو لا ينفرد بهذا الاجتهاد لأنّ المناطقة العرب القدامى قد استعملوا ضمير الغائب لتعريب الرابطة اليونانية.

بتصريف الضمير فنحصل على الجدول التصريفي في (٧) :

(٧) ما هوّاش (أو ماهُوش) ما هيّاش (ما هيش) ما هوماش (أو ما هُمْشْ) ماحناش ماكمش مانتوماش...

ويمكن أن ننطلق مما استقرّ في اللهجات العربية من استعمالات للرابطة المنفية فنبني مسار الحت الصوتي انطلاقا من التركيب الأصليّ المفترض ما هو شيء وصولا إلى البديل الأكثر إنحاء واختزالا:

(٨) ما هُوّاشْ (مصر) > ماهُوَشْ (المغرب) > مَاهُوشْ (فلسطين) > مُوشْ (ليبيا، تونس) >[١] مُش (تونس).

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض هذه الأبدال قد يتزامن استعمالها في أكثر من لهجة أو في اللهجة الواحدة على سبيل التراكب layering لأنّ التطور مثلما يحدث في أماكن مختلفة وأزمنة متباعدة، قد يحدث أيضا في الحيز الجغرافي الواحد مع مرور الزمان. وهذا ما لاحظناه في المالطية إثر مقارنتنا مرجعين متباعدين تاريخيّا:

(٩) ماهُوشْ (Vassali, 1827) > مْهُوشْ (Vanhove, 1993).

ويدخل قالب النفي أيضا على أسماء مشتقة مثل اسم الفاعل في عبارات مثل «ما ظاهِرْ ليش» و«ما باقيش» «ما كاين[٢]» أو ما كاينش، أو على أسماء غير مشتقة (مع) وظروف (عند، فوق) وأسماء إشارة (هنا) وحروف (على، في) إلخ:

(١٠) ماعنديش- مافوقيش - ما ثمّاش- ماهناش[٣]- ماعليش - ما فيش[٤] .

١- هذه الأبدال باستثناء ما نسبناه إلى تونس موجودة في ويلمسن (Wilmsen,2013).

٢- هو جزء من عبارة «ما كاين والو» أي لا يوجد أي شيء؛ ووالو أصلها على الأرجح «ولو شيء واحد».وفي العبارة نفي مطلق مختلف عن مجرد النفي في «ما كاينش».

٣- هذا بديل مستعمل في لهجة الجنوب الشرقي التونسي بمعنى «ماثمّاش» (لا يوجد) وفي الجزائر والمغرب يعبّر عن المعنى ذاته باستعمال فعل الوجود كان « ما كانش» أو «ماكاش» .

٤- أشار سوطيلي Sottile إلى إحياء كلمات من العربية الوسيطة وظهورها في لهجة بالرمو Palermo وفي بعض النواحي من جزيرة صقلية من ذلك كلمة mafisci وأصلها من العربية māfīš (ما فيش) ثم أصبحت في لهجة بالرمو mafiš (دون مدّ) مثل قولهم picciuli mafiš أو في لهجة نابولي filusi mafiš بمعنى «ليس عندي نقود»(Sottile,2013 : 171).

وفي كثير من الأحيان يتعرّض المركّب إلى التعجيم فيتكلّس ويكتسب معنى إجماليا جديدا وهذا شأن عبارة مافيحالوش بمعنى فقير أو عبارة ما يقدرش بمعنى مريض.

٢-٢ تعبير كلمة «شيء» عن الاستفهام:

لعلّ أفضل منطلق لمتابعة المسارات الإنحائية المختلفة التي اتبعتها كلمة شيء في إفادة الاستفهام في العربية هو الرجوع إلى بعض ما جاء موثقا في المصادر القديمة بخصوص عبارة أيش؛ وقد رأينا أن نكتفي منه بعينة نحويّة (١١) وأخرى معجميّة (١٢). يقول رضي الدين الأستراباذي (ت.٦٨٨ هـ) في معرض حديثه عن الضمير:

(١١) «[...] فأيش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه... » (شرح الكافية ، ج٢: ٤٠٦).

ويخصص الخفاجي (ت.١٠٦٩هـ) في معجم شفاء الغليل مدخلا من مداخل باب الألف لـ أيش جاء فيه بالخصوص:

(١٢) « أيش بمعنى أيّ شيء خفّف منه [...] وصرّحوا بأنه سمع من العرب [...] وأيش يفيد أيضا المدح: يقولون فلان أيش وابن أيش ومعناه شيء عظيم وأيش في معنى أي شيء كما يقال ويلمه في معنى ويل لأمه على الحذف لكثرة الاستعمال» (شفاء الغليل I:17).

الملاحظ من خلال ما تقدّم أنّ نحويّا من أشهر نحاة العربية في القرن السابع- وهو الأستراباذي - لم ير ضيرا في استعمال عبارة أيْش (١١) في مصنّف من أشهر المصنفات النحوية العربية. وأنّ معجميّا من القرن الحاديً عشر- وهو الخفاجي- قد ألحق العبارة نفسها (١٢) بمداخل معجمه مُقرّا صراحة بفصاحتها ناسبا سماعها إلى العرب. ولعلّ الأهمّ من هذا كلّه هو إرفاق الشرح بمعطيات تأثيليّة مهمّة بالنسبة إلى مبحث الإنحاء وصف فيها مظاهر التغيير الصوتي التي طرأت على العبارة بدافع التخفيف الناتج عن كثرة تداولها في الاستعمال[1].

١-جاء أيضا في لسان العرب قول الْكِسَائِيّ:«مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ [...] وَلَا جَرَ، بِلَا مِيمٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَثُرَ فِي الْكَلَامِ فَحُذِفَتِ الْمِيمُ، كَمَا قَالُوا حاشَ للهِ وَهُوَ فِي الأَصل حاشَى، وَكَمَا قَالُوا أَيْش وَإِنَّمَا هُوَ أيُّ شَيْءٍ، وَكَمَا قَالُوا سَوْ تَرَى وَإِنَّمَا هُوَ سوفَ تَرَى».

فأداة الاستفهام أيش هي حصيلة مزج اسم الاستفهام أيّ والاسم العام شيء بعد حذف ياء التضعيف من الأول وإنهاك الاسم الثاني فلم يبق منه غير حرف الشين ثم نحت ما تبقى من الاسمين ليكوّن اسما واحدا من مقطعين ينوّن ثانيهما عند الوصل أيشٍ أومن مقطع واحد مزدوج الانغلاق عند الوقف أيْشْ. وبذلك يتكوّن المسلك الإنحائي- التعجيميّ في (١٣) من ثلاثة أطوار كبرى:

(١٣) أ- أيّ شيءٍ ← ب- أيْشٍ ← ج- أيْشْ

أوّلها (١٣- أ) مركّب حرّ غير متكلّس يتكوّن من اسم الاستفهام أيّ ومن كلمة شيء؛ وهو طورٌ يمثّل منطلق المسار الإنحائيّ – التعجيميّ. وثانيها (١٣ب) وكذلك ثالثها (١٣ج) مركب مزجيّ مولَّد وقع إنحاؤه وأقرّ بعض القدامى فصاحته لمّا استعملوه في مصنفاتهم النحوية والمعجميّة وزعموا أنّ العرب تكلّمت به.

لكنّ المسارات التطورية تواصلت في اللهجات العربية بتواصل مظاهر التخفيف الصوتي في بعض اللهجات المشرقية المتمثّلة في مجانسة حركة الهمزة لحرف اللين بعدها وتحوّلها إلى كسرة كما في(١٤):

(١٤) أيْش > إيش[١] = إيش عرّف الفلاح بأكل التفاح [٢]

أو في مجانسة حرف اللين لحركة الهمزة قبله وتحوّله إلى فتحة طويلة في بعض اللهجات المغاربيّة مثل التونسيّة (١٥):

(١٥) أيْش > آش

والملاحظ أيضا أنّ الهمزة القطعيّة في أيش تتحوّل بعد تسهيلها إلى همزة مدّ (١٦أ) لتختفي تماما في (١٦ ب) وتختَصر أداة الاستفهام في حرف الشين:

(١٦) أ- آش تعمل (ماذا تفعل) > ب- شتعمل

١- قد تستعمل إيش في غير الاستفهام كما في هذا المثال من اللهجة السعودية: « إذا كنت لا تعرف إيش فاسأل» بمعنى ‹إذا كنت لا تعرف أي شيء كان فاسأل›

٢- نعوم شقير ،محمد ابراهيم أبو سالم، أمثال العوام في مصر والسودان والشام، دار الجيل ١٩٩٥. يقال أيضا : إيش لـمّ الشامي على المغربي، انظر: Al Ekhnawy & Ali,

وهذا الاختزال الصوتيّ لكلمة شيء ليس حكرا على اللهجات المغاربية وإنّما هو شائع في اللهجات المشرقيّة والخليجيّة مثل (١٧):

(١٧) شْ تِقدرْ تْسوّي بـ ١٢ ريال[١]؟

وفي هذه الحالة تصبح الشين سابقة clitic معبّرة عن الاستفهام، ساكنة (١٧-١٨- ب) أو متبوعة بكسرة قصيرة (١٨- ج- د). وهي تدخل على الأفعال (١٨-أ) والأسماء (١٨- د) على حد السواء كما هو شائع في المالطيّة (١٨ أ) وفي لهجات المغرب العربي (١٩- ب):

(١٨)

أ- Xi xtrajt?

شِ شْتْرَيْت؟ (ماذا اشتريت؟)

ب- 'x'sema?

شْ سِمَعْ؟ (ماذا سمع؟)

(Borg & Azzopardi, Maltese 1979: 335)

ج- X'inhu s-sigriet?

شِنْهُو[٢] السكريت (ما السر؟)

د- شِسمِك؟

ولئن كان الغالب على شين الاستفهام - بخلاف شين النفي- هو تصدّرها الجملة فإنّ ورودها في آخر المستفهم عنه مستعمل أيضا شريطة أن يُرفق بتنغيم صاعد (١٩):

(١٩) أ- يكونش عملها (أيكون فعلها) ؟

ب- خرجتش (هل خرجت)؟

---

١ – لهجة سعودية من إشهار على القناة Mbc4.

٢- شنهو مستعملة في الجنوب التونسي والنون فيها قد تكون متبقية من تنوين كلمة شيء، وربما تكون نونَ وقايةٍ

ج- غاليش العلوش (هل سعر الخروف مرتفع)؟

هـ- بيكش؟ (أبك شيء؟)[1]

ويكون العنصر المتعلّق به حرف الاستفهام غير مقيّد بانتماء مقوليّ معيّن لأنّه يكون فعلا (١٩أ- ب) أو اسما من الصفات (١٩ج) أو مركبا حرفيّا كما في (١٩هـ) حيث جعل منهما الاستعمال اليوميّ وحدة تداولية[2] pragmatème سيما في بعض اللهجات مثل لهجة الوسط الغربي التونسي.

وما يميّز المثال (١٩-هـ) هو تعرّضه للتعجيم lexicalization[3] والتداول pragmatization[4] في الوقت نفسه لأنّ أصل بيكشْ هو : أبك شيء؟[5] وهو سؤال للمريض ثمّ عمّم ليصبح سؤالا عن الأحوال عامّة مرادفا لقولهم شحالك وهي أيضا عبارة متكلسة تتصدرها شين الاستفهام وأصلها أيّ شيء حالك [6]؛ وهو أصل مثبت في الاستعمال قديما.

٣- أسماء الاستفهام المركبة: الإنحاء والتعجيم:

رأينا أعلاه (٢-٢) أنّ أداة الاستفهام أيش مركبة من الاسمين أيّ وشيء؛ واعتبرنا ما ورد في التقاليد اللسانية العربية بخصوص هذه الأداة دليلا علميّا لا فحسب على إنحاء كلمة شيء وإنّما أيضا على وجود نصوص توثّق ظاهرة الإنحاء وإن غاب المصطلح المعبّر عنها.

١- أي «كيف حالك؟»

٢- في هذه العبارة المتكلّسة مكوّن حرّ هو ضمير الشخص المستفهم عنه: بيكش - بيهُمْش الجماعة ؟ - بيشو فلان- بيهاش فلانة.

٣- انظر مفهوم التعجيم في فصل التعجيم والإنحاء

٤ يمكن أن يعبّر الاستفهام عن أعمال لغوية أخرى مثل الاستغراب: باهيش توّة؟ عجبكش؟

٥- هذا على سبيل المثال شاهد على أصل العبارة «... إنْ كنت تريد المال جمعنا لك منه ما تريد حتى تصير أغنانا، وإن كنت تريد الملك ملّكناك علينا، وإن كان بك شيء عالجناك».(أضواء على المذاهب الهدامة، ٧: ١٢٣)

٦- أخرج عَن خَيْثَمَة بن سُلَيْمَان قَالَ: رَأَيْت عَاصِمًا الطرابلسي - أحد الْغُزَاة- فِي النّوم بعد مَا توفّي فَقلت: أَي شَيْء حالك يَا أَبَا عَليّ، فَقَالَ: إِنَّا لَا نكتني بعد الْمَوْت، وَلم يجبني بعد هَذَا. فَقلت: أَي شَيْء حالك يَا عَاصِم؟ وإلام صرت؟ قَالَ: صرت إِلَى رَحْمَة وَاسِعَة وجنّة عالية. (شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور،١: ١٧٢)

والدليل على أهمـيّة اسم الاستفهام المركـّب أيش، وعلى كثرة تداوله في الاستعمال دخوله في تكوين مركبات أخرى تعرّضت بدورها للإنحاء مثل: قدّاش وكيفاش ووقتاش ... وقد رأينا أن نحلّل منها في مرحلة أولى اسم الاستفهام قدّاش ثم نورد البقيّة في جدول (- ٣-٢) مرفقة بمقابلاتها في بعض اللغات الأجنبية مع أصولها في العربية قبل انخراطها في مساريْ الإنحاء والتعجيم.

٣-١ أسماء الاستفهام المركبة : قدّاش نموذجا:

نجد في تكملة المعاجم العربية لدوزي (مج، ١) تحت المدخل أيش معطيات معجميّة مهمّة يمكن أن تساعدنا على بناء المسار الإنحائي لاسم الاستفهام قدّاش منها : «أيش قد، وقد أيش»، مع أمثلة يبدو أنها من اللهجة السورية هي: «مسيرة حلب قدْ أيْش ؟ أيْش قدْ من هونْ إلى حلب؟ أو أيْش من هونْ» أي ما قدر المسافة من هنا إلى حلب ؟ فالعبارة المركّبة من المكوّنين قد- وهي اختزال لكلمة قدر- و أيش لها أبدال تتقدم فيها أيش على قد أو تتأخر للسؤال عن المقدار سواء كان مسافة أم ثمنا فيقال: «بأيش قد أو بقد أيش» (نفسه) أي بكم؟

ويذكر دوزي صيغة تركيبيّة تفيد التعجب مع مثالين هما: «أيْش قدْ كوّيس خطـّه!» أي: ما أحسن خطه! و«أيش قد يستعجل! أي ما أعجله!» (نفسه). وكلّ هذه الأبدال والاستعمالات المتنوّعة التي يتقدم فيها قد ويتأخر تُعدّ دليلا واضحا على أنّ التركيب ما زال قريبا من طور الحرية أو هو على الأقل في طور انتقاليّ، لم يستقرّ بصفة نهائيّة تركيبا معجّما متكلسا على النحو الذي نعرفه اليوم في اللهجة التونسية مثلا.

ويمكن في ضوء المعطيات السابقة، إعادة بناء المسار التطوريّ في مسلك احتماليّ تقريبيّ عابر للهجات لا تتحقّق كلّ أطواره بالضرورة في لهجة واحدة:

(٢٠) أ- قدرَ أيِّ شيءٍ> ب- قدرْ أيْشْ> ج- قدْ أيْشْ/ قدرْ آش > د- قدْ آشْ> هـ- قدّاشْ

ويظلّ هذا المسار تقريبيّا بدليل أنّنا في (٢٠-ج) قدّمنا احتمالين يتوقّف المسار في أحدهما عند البديل قدْ أيْش المستعمل في اللهجة السوريّة أو يتواصل مع قدرْ آش و

قدْرَاش المستعملان في اللهجة التونسية للاستفهام عن المكاييل خلافا لـ (د) المستعمل في الاستفهام عن الكمّ عامّة. وهذه المعطيات الثرية تعكس صعوبة واضحة في ضبط المسار التطوري عبر المكان والزمان وتؤكد أنّ المسالك الإنحائية قد تتشابه عبر اللهجات دون أن تصل بالضرورة حدّ التطابق.

٣- ٢ جدول في أسماء الاستفهام المركبة:

نقترح في ما يلي - بدافع الاختصار- جدولا يضمّ أهمّ أسماء الاستفهام المركّبة التي تحتوي كلمة شيء فنورد في الوادي الأول من اليسار مقابلات أعجميّة لأسماء الاستفهام المركّبة الشائعة [١] في بعض اللهجات العربية الحديثة قصد المقارنة بين المفاهيم وطرق وسمها لفظيّا عبر اللغات؛ ثمّ نورد في الوادي الأول من اليمين شواهد استعمال مجسّمة لما اعتبرناه مركبات أصليّة غير مزجيّة تمثل منطلق الإنحاء؛ وقد جمعنا تلك الشواهد من مصادر تراثية مختلفة منها القرآن والحديث وكتب النحو والفقه والمعاجم والأعمال السرديّة...

المتواليات الحرّة قبل الإنحاء والتعجيم	أسماء الاستفهام	المقابلات الأعجميّة
١- القاعدة أنّ الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت [...] ولهذا نعلم لأي شيء حذفت في يلد وثبتت في يولد. (ابن هشام، شرح شذور الذهب).	لاش ليش	For what (E)? pour quelle raison (F) ?
٢- والدّاقع، والمِدْقَع: الذِي لَا يُبَالِي فِي أَي شَيْء وَقع، فِي طَعَام، أَو شراب، أَو غَيره. وَقيل: هُوَ المسفّ إِلَى الْأُمُور الدنيئة. (المحكم والمحيط الأعظم، د ق ع)	فاش(أين)	Where (E)², Où (F), gde (R)
٣- بأيّ شيء صنعت هذا، وحذف الألف في هذا المعنى أجود (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه)	باش/ بإيش	With what(E), Avec quoi (Fr), C kem (R)

١- اقتصرنا على الأدوات الشائعة ولم نتوسع في كل الأدوات والعبارات الجاهزة التي تحتوي على كلمة «شيء» أو على ما تبقى منها مثل عبارة شْكانْ عليه؟ أي ما المانع؟

٤- مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده؛ ليأتينّ على الناس زمان؛ لا يدري القاتل في أي شيء قتل، ولا يدري المقتول على أي شيء قتل».(الإشبيلي، الجمع بين الصحيحين، (IV: 194	علاش	Why(E), pour-quoi(F), perche (I)[3], Patchemou (R)
٥- (قُتِلَ الإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ (١٧) مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ (١٨) مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ) (سورة عبس).	مْنَاش	from what(E) De quoi(F),
٦- وقت أيش: متى ، (دوزي، تكملة المعاجم العربية، المدخل: أيش(	وقتاش (متى)	When(E), Quan-d(F), Kagda (R)
٧- كيف أيش دخّلك، أكيد أنه بتكون في الشركة أغلب الوقت (لمياء بنت ماجد بن سعود، رواية أبناء ودماء).	كيفاش (كيف؟ مثل ماذا؟)	How (E), Com-ment, Kak (R)
٨- أيّ شيء هو/ أيّ شيء هي: « سألت أبي عن أكل اليربوع، فقال: ما أدري أيش هو- (مسائل أحمد بن حنبل، ١٩٨١: ٢٧٠)	شنوّة - شو/ شنيّة (ماذا)	What (E), Quoi(F), chto (R)
٩- أ- نريد أن تعلم من أيّ شيء يكون العمل بالقوّة والفعل. (ابن خلدون، المقدمة، ٧٠١). -ب- إيشكون من أي شيء يكون (النحاس، معجم فصاح العامية)	شكون (مَـنْ)	Who (E),Qui (F), Kto (R)

تجسّم الشواهد في (الجدول١-٥) تراكيب عربية فصيحة أمّا الشواهد المتبقية (٦-٨) فهي تمثل طورا انتقاليّا يمكن أن نستنتج منه بيسر التركيب الأصليّ وقد أثبتناها في غياب تراكيب أقدم منها لم تتوفّر في مدوّنتنا؛ فمثلا أصل وقت أيش (٦) هو وقت أي شيء بناء على ما ثبت في المراجع والمعاجم من معلومات تأثيليّة تخص كلمة أيش (-٣-٢) وكذلك شأن المركبات في (٧-٨). أمّا شكون (٩) فأصلها أي شيء يكون (٩- أ) بعد ما مرّت بمراحل تطوّر وسطى منها إيشكون (الجدول٩- ب). والمرجح أنّ أصلها

هو إيش يكون، حذفت منها ياء يكون ونحتت الكلمتان ثم خففت أكثر بسقوط الهمزة فأصبحت شكون. ويمكن أن نفترض- انطلاقا مما تقدّم- مسارا للنحت والاختزال الصوتي أكثر تفصيلا في (٢١):

(٢١)

أ- أيَّ شيءٍ يَكون >- ب- أيْش يَكون> - ج- أيْشِ يكون> - د- إِيشِ يكون> -هـ- إيشْكون > -وً- شْكون

لكنّ التطور لم يكن شكليّا محضا مقتصرا على النحت والاختزال الصوتمي؛ وإنّما نرجِّح حصول تطور في دلالة المركب المزجيّ تمثّل في التحول من الاستفهام العام (٢١-أ) إلى الاستفهام عن العاقل وهو المعروف في بعض اللهجات الحديثة (٢١- و).

ويتضح من خلال المسار (٢١) أنّ كلمة شيء تعرّضت للحت الصوتي فلم يبق منها إلا حرف الشين الذي مزج مع كلمة أخرى كانت بمثابة الأساس المعجمي الذي يحدّد موضوع الاستفهام مثل الزمان أو المكان أو الكيفيّة أو الأداة... وقد جاء موقع لاصقة الاستفهام في آخر الكلمة حسب ما تبيّنه أغلب معطيات الجدول باستثناء المثالين (٩) و(١٠) حيث تصدّرت الشين الكلمة.

٤- خاتمة الفصل:

لقد أفضى إنحاء كلمة شيء إلى إنتاج وحدات وظيفيّة متنوّعة تنتمي إلى مجاليْ النفي والاستفهام وهما مجالان على غاية من الثراء والأهميّة بالنسبة إلى الظاهرة الإنحائية. لكنّ إنحاء شيء قد تجاوز معاني النفي والاستفهام إلى معان أخرى مثل التسوير في كلمة شي المستعملة في لغة أهل الشام:

(٢٢) عندك شي...(أي عندك قليل من كذا..)

أو في اللغة المالطية:

(٢٣)

Zraben ta' xi tfal

زرابن تع شِ طْفال

Shoes POSS some children (Gatt, 2004: 201)

(أحذية أطفال)

ويظهر معنى التسوير أيضا في التصغير المعبّر عن الكميّة القليلة وذلك بعد تصغير كلمة شيء في لهجات المغرب العربي لتصبح شْوَيْ أو شْوَيَّة بمعنى قليلا أو لتصبح Xejn[شَـيْنْ] المعبّرة عن العدم أو اللاشيء في المالطية .

ومن مظاهر إنحاء كلمة شيء استعمالها للتعجب في اللهجة السورية في مثل قولهم شو حِلو! ؛ ومن وظائفها بعد الإنحاء والتعجيم استعمالها في التعجب استعمالا أسلوبيّا تطوّر عن الاستفهام الإنكاري في قول أهل تونس : باهيش؟! عِجْبِكشْ توّة؟! ومن وجوه الإنحاء والتعجيم أيضا الدخول في تركيب بعض الموجِّهات المعرفيّة مثل بالكش بمعنى لعلّ.. وفي كل هذه المعطيات اللغويّة التي عرضناها دليل كاف على مدى توسّع ظاهرة الإنحاء وعلى مدى استجابة الاسم المبهم شيء لتلبية حاجات وظيفية شديدة التنوّع سيما في اللهجات العربيّة التي تمثّل في تقديرنا كنزا للباحثين في الظواهر الإنحائية.

الفصل السادس

مسارات الإنحاء بين الكونيّة والخصوصيّة

١- مقدّمات نظريّة:

لا تهتم نظريّة الإنحاء بالتطوّر اللغويّ عامّة وإنّما بمظهر محدّد منه يخصّ أسباب ظهور المقولات النحويّة وتطوّرها والآليّات الدلاليّة والتداوليّة والتركيبيّة والصرفيّة والصوتيّة المؤدّية إلى التحوّل المقوليّ والعلاقات بين الأشكال النحوية في اللسان الواحد أو عبر الألسن.

ومن جديد هذه النظرية في المستوى المنهجيّ تجاوزها الثنائيّة البنيويّة القائمة على التقابل التقليديّ بين الآنيّة والزمانيّة، وتوجّهها نحو مقاربة لازمانيّة panchronic تستثمر التطوّر التاريخيّ في التحليل الآنيّ فتنظر إلى المعطيات نظرة حركيّة شموليّة تنفتح فيها المستويات اللغويّة على بعضها متعارضة بذلك مع التصوّر التوليديّ المنظوميّ modular الذي يفصل بين المستويات ويعزلها عن بعضها.

إنّ النتائج التي توصّل إليها الباحثون في أصل الإنحاء وفي فرضيّة أحاديّة الاتجاه جعلتهم يفترضون وجود مسارات إنحائيّة متشابهة عبر الألسن، لكنّ وجودها لا يتعارض مع وجود سياقات إنحائيّة خاصّة بكلّ لسان لأنّ تلك المسارات لا تتعلّق بنوعيّة المعطيات وإنّما بالمسالك المشتركة للتطوّر الإنحائيّ عبر الألسن.

ولا يقتصر التشابه بين الألسن على طبيعة المسارات الإنحائيّة وإنّما يتجاوزها إلى التقاء المسارات ذات المصادر المختلفة حول جملة من المعاني النحويّة مثل التوقيت بقيمه الكبرى الماضي والحاضر والمستقبل، ومثل المظهر النحوي المنقضي وغير المنقضي. وقد أثبتت البحوث الاختباريّة تشابها واضحا في المسارات المفضية إلى مثل تلك المعاني النحويّة المجرّدة.

اهتمّ الإنحائيّون أيضا بسياقات الاستعمال أو بما سمّاه بعضهم التحوّل السياقيّ الذي يفضي إلى ظهور معنى نحويّ جديد يكون منطلقه معنى معجميّ أصليّ source meaning يشير إليه هوبر وتروقوت (Hopper & Traugott,2003) باستعمال الرمز أ، ويشير إلى المعنى الجديد أو المعنى الهدف target meaning الذي يمثل منتهى المسار بالرمز ب. لكنّ مسار التطوّر كما يتجسّم في الواقع لا يكون على هذه الدرجة من البساطة والوضوح وإنّما قد يمرّ بمرحلة وسطى غامضة يقترح هوبر وتروقوت تمثيلها بالرمز

(أ – ب) للتعبير عن تداخل المعنيَيْن . وهو ما يجعل المسار بأكمله يتخذ الشكل التالي:

أ ← (أ~ب) ← ب.

(Hopper & traugott, 1993: 36; Heine, 1997: 82)

وما يعاب على هذا المنوال الذي اقترحه هوبر وتروقوت هو أنّ المعنى أ لا يختفي ضرورةً بمرور الزمان (Brinton& Traugott,2005) كما قد يُفهم من الرسم وإنّما يمكن أن يصمد ويُستعمل بالتوازي مع المعنى ب، وهذا على سبيل المثال شأن معنى كان التامّة الذي ظلّ موجودا مع معنى كان الناقصة ولو بتواتر ضعيف في الاستعمال؛ ثمّ إنّ المنوال المقترح أعلاه يشكـّل منوالا عامّا ثلاثيّ الأطوار يمكن أن يـُرجع إليه عدد غير محدود من الأحداث اللغويّة في مختلف الألسن؛ لكنّه لا يعتبر المنوال الوحيد الممكن لأنّ هاين Heine يقترح منوالا رباعيّ الأطوار هو عبارة عن سيناريو إنحائي يصف مسار التحوّل السياقي بأكثر دقّة :

- الطور الأول: هو عبارة عن مرحلة الانطلاق أو الابتداء Initial stage ويجسّمها السياق الأصليّ.
- الطور الثاني: يمثله سياق التجسير bridging context . وهو مرحلة وسطى ملتبسة يقترح إفانز وويلكنز (Evans & Wilkins,2000 :549) لوصفها مفهوم السياق التجسيري حيث يكون المعنى الجديد أو المعنى الهدف متضمّنا في السياق ويمكن التوصل إليه عن طريق الاستنتاج أو الاستلزام.
- الطور الثالث: يجسمه سياق التحول switch context. وهو حسب هاين (Heine,2002 :85) السياق الذي ينفصل فيه المعنى ب أو المعنى الهدف عن المعنى أ أو معنى الانطلاق الذي يختفي من سياق الاستعمال .
- الطور الرابع: تتمّ فيه إرساء المواضعة conventialization stage ويمثّلها سياق جديد متحرّر كليّا من القيود السياقيّة السابقة (Heine, idem).

(Fischer & Perridon, 2004 : 138-139)

يلخّص هاين (Heine, 2OO2 :86) المراحل السابقة في جدول يجسّم ظهور معنى نحويّ جديد مع خصائص السياق والمعنى النحوي الحاصل بعد كلّ مرحلة (الجدول عدد ١):

الطور	السياق	المعنى الحاصل
الابتداء	غير مقيد	معنى الانطلاق
سياق التجسير	يوجد سياق خاص يسمح باستنتاج معنى جديد	بروز المعنى الهدف
سياق التحول	وجود معنى جديد غير منسجم مع المعنى القديم	تَراجُع معنى الانطلاق إلى الخلفية[4]
سياق المواضعة	لم يعد المعنى الهدف في حاجة إلى السياق الذي ظهر فيه ويمكن أن يُستعمَل في سياقات جديدة	المعنى الهدف فقط

جدول عدد٢: ملخص منوال الإنحاء عند هاين (Heine, 2OO2).

٢- مسارات الإنحاء من خلال التقاليد النحوية العربية:

رأينا في التقديم النظريّ (- الفصل الثالث) أنّ الإنحاء ظاهرة تطوّرية تداوليّة مرتبطة باستعمال اللغة. ولئن كان الإنحاء مفهوما لسانيّا حديثا فإنّنا نجد في التقاليد النحويّة العربيّة إشارات صريحة إلى دور الاستعمال في تطوّر بعض الأفعال التامّة إلى أفعال ناقصة؛ كما نجد لدى بعض النحاة وعيا بالتغيّر الطارئ على بعض الأفعال من خلال الربط الصريح بين المعنى المعجميّ الأصلي والمعنى النحوي المتطوّر عنه في إطار وصفهم لما يُعرف بالأفعال الناقصة. وكلّ هذه المعطيات الثريّة تسمح لنا ببناء منوال إنحائي خاص بالنواسخ العربيّة ويوفـّر لنا معطيات تفسيريّة مهمّة يمكن أن نعلّل في ضوئها ارتفاع عدد النواسخ لدى النحاة المتأخـّرين (السيوطي، الهمع، ج II)، كما يمكن في ضوئها فهم خلاف النحويين عندما دعا بعضهم إلى إلحاق أفعال جديدة بالنواسخ الفعليّة.

٢- ١ وعي النحاة بأهمّية الاستعمال:

تبرز أهمّية الاستعمال ودوره في تطوّر بعض الأفعال التامّة إلى أفعال ناقصة عند ابن يعيش من خلال وصفه للناسخيْن ظلّ وبات؛ فهما

«يكونان ناقصين فيدخلان على المبتدأ والخبر لإفادة الوقت الخاص [...]وقد تُستعملان استعمال[1] كان وصار مع قطع النظر عن الأوقات الخاصة [...] وقد تُستعمل بات تامّة تجتزئ بالمرفوع» (ش المفصل ، 106 : VII).

لا تقتصر هذه الإشارات الصريحة إلى دور الاستعمال في تطوير المعنى المعجميّ على هذين الناسخين وإنّما نجدها منتشرة عنده في باب كان وأخواتها؛ فهو يلاحظ الشيء نفسه واصفا استعمالات أصبح وأمسى وأضحى. يقول:

«وقد استُعمِلت هذه الأفعال على ثلاثة معان أحدها أن تدخل على المبتدإ والخبر [...] الثاني أن تكون تامة [...] الثالث أن تُستعمَل بمعنى كان وصار.. » (ش. المفصل، VII: 103-104).

والملاحظ، أيضا، في كلام ابن يعيش هو بناؤه الفعل "استعمل" للمفعول إشارة إلى الواضع أوما يعرف في الاصطلاح اللسانيّ بـ المجموعة اللسانيّة. وهو من حيث صيغته نظير جُعِل عند الأستراباذي في قوله:

«وأصل برح ورام أن يكونا تامّين بمعنى زال عن مكانه فيتعدّيان بأنفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن بابك [...] وأصل ونى قصّر فكان الأصل أن يتعدّى بـ «في» نحو ما وني زيد في القيام فجُعِل[2] الثلاثة بمعنى كان دائما. » (ش الكافية، IV: 183)

ومثلهما ضُمِّن في قوله:

ثمّ ضُمِّنت كلـّها [3] معنى كان بعد أن لم يكن (نفسه، ١٨٤).

١- الإبراز بالخط المشبع من عندنا.

٢- السطر وضعناه للإبراز.

٣- يقصد آل ورجع وحال وارتدّ التي كانت في الأصل بمعنى: رجع.

هذه الشواهد – وغيرها كثير في باب النواسخ- تؤكّد وعيا صريحا لدى النحاة بأنّ مَنشأ الأفعال الناقصة هو العرف والاستعمال. ويتأكّد وعيهم بمظاهر التطوّر الناتج عن الاستعمال من خلال التوجّه الاختباريّ الواضح عندما ينوّعون الأمثلة والشواهد ويُجرون المقارنات بينها مع تحليل ما طرأ على بعضها من تغيير في البنية الإعرابيّة ومن ثمّة في المعنى.

إنّ المقصد الأساسيّ عند النحاة في هذا الباب هو التمييز الاختباريّ بين الاستعمال التامّ والاستعمال الناقص لبعض الأفعال مع إبراز التلازم بين تغيّـر البنية الإعرابية وتغيّر المعنى. يقول الأستراباذي:

«وأصل مازال وما برح [...] أن تكون تامّة بمعنى: ما انفصل، فتتعدّى بـ «من» إلى ما هو الآن مصدر خبرها فيقال في موضع مازال زيد عالما ما زال زيد من العلم، أي ما انفصل، لكنّها جـُعلت بمعنى كان دائما فنصبت الخبر نصب كان» (ش. الكافية، IV :183).

التقابل في مثل هذه الأمثلة حاصل بين أصلٍ يجسّمه الاستعمال التامّ الذي يكتفي فيه الفعل بالمرفوع ويحافظ على معناه المعجميّ، وفرعٍ تطوّر عنه فلم يكتف بالمرفوع وتعدّاه إلى المنصوب بعد أن أكسبه العرف اللغويّ دلالةً زمانيّة مَظهريّة مجرّدة.

٢-٢ مراحل الإنحاء:

المتوقّع نظريّا – في باب كان وفي سائر النواسخ- هو أن تتوزّع كلّ الأمثلة والشواهد على محورين أو نوعين من السياقات هما سياقات استعمال الفعل ناقصا (١ب) وسياقات استعماله تامّا (١أ) على نحوِ ما وضّحنا في العنصر السابق؛ لكنّنا نجد في بعض المصنَّفات النحوية نوعا ثالثا من السياقات نقدّمه في (١– ج):

(١)

- أ تمثّل سياقات الاستعمال التامّ أصل المسار الإنحائيّ ومنبعه. وهذا ما يؤكّده الأستراباذي عندما أشار، بصريح العبارة في أكثر من موضع، إلى المعنى الأصليّ:

«آل ورجع وحال وارتدّ [...] كلّها في الأصل بمعنى «رجع» تامّا، وكذا: استحال وتحوّل فإنهما كانا في الأصل بمعنى: «انتقل» وكذا كان أصل صار.» (شرح الكافية، IV :183).

- ب سياقات الاستعمال الناقص وتمثّل منتهى المسار الإنحائيّ حيث أصبح الفعل مضطلعا بمعنى زمانيّ مجرّد مثل الدوام والانقطاع والتحوّل .
- ج سياقات انتقاليّة تنتمي إلى مرحلة وسطى تجتمع فيها بعض خصائص الفعل التامّ مثل الدلالة على الوقت الخاص إلى بعض خصائص الفعل الناقص مثل اقتضاء المنصوب وعدم الاكتفاء بالمرفوع. وتنتمي هذه السياقات إلى الطور الوسيط الذي رمز إليه هوبر وتروقوت بـ (أ- ب).

ويمكن توضيح الأطوار الثلاثة التي يمرّ بها التحوّل السياقي باعتماد الأمثلة التالية التي نوردها كما جاءت مرتَّبة في شرح المفصل لابن يعيش (VII :103-104):

(٢)

- أ - أضحى أخوك مسرورا = اقترن سروره بالضحى.
- ب- أضحينا = دخلنا في الضحى.
- ج- أضحى أخوك مسرورا = صار مسرورا بقطع النظر عن الوقت المخصوص.

بدأ ابن يعيش في باب النواسخ بـالمثال (أ) لأنّه استعمال ناقص يعبّر في الوقت نفسه عن الزمن المخصوص ثم قارنه بالاستعمال التامّ في (ب) ليبرز الفرق بينهما. ثم ختم بالفعل الناقص الذي لا يدل على الزمن الخاص وإنّما يعبّر عن مطلق التحول مثل صار.

هذه الأطوار الثلاثة التي جسّمتها أمثلة ابن يعيش في (٢) تعطينا صورة أكثر وضوحا عن مسار التطوّر من الأفعال التامّة إلى الأفعال الناقصة لأنها تقحم طورا وسيطا يكون فيه الفعل ناقصا ومحافظا في الآن نفسه على معناه الأصليّ أو على الأقلّ على جزء منه متمثِّل في التعبير عن الوقت الخاص؛ ولعلّه لهذا السبب استهلّ به وصفه (٢- أ)؛ ولعلّه للسبب ذاته لم تكن تلك السياقات خاضعة لترتيب آخر مطابق لتعاقبها تاريخيّا في واقع الاستعمال.

ويمكن أن نرسم صورة أكثر وضوحا وتفصيلا لإنحاء الفعل الناقص انطلاقا مما جاء بشأن الملحقات مثل غدا وراح. يقول الأستراباذي:

«إذا كان غدا وراح بمعنى مشى في الغداة [...] وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال إلى الليل نحو راح إلى بيته فلا ريب في تمامها؛ وأمّا نحو قوله[1] [...] «يروح ويغدو داهنا يتكحّل» فإنْ كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة فهما أيضا تامّان والمنصوب بعدهما حال؛ وإن كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان، فلا منع إذن من كونهما ناقصين» (ش. الكافية، IV :187).

للفعل التام -في هذا الشاهد- توزيعان: أحدهما يتعدّى بحرف وثانيهما يُتبَع بمنصوب وظيفته حال، وللناقص توزيع واحد لا يكتفي فيه بالمرفوع ويعتبر ما يدخل عليه اسما وخبرا. وقوله: «لا منع من كونهما ناقصين» ردّ على قول ابن مالك « لا يكونان إلا تامّين وإن جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال» (الأستراباذي، نفسه). والواقع أنّ هذا الخلاف الذي يتجاوز ابن مالك والأستراباذي إلى سائر النحويين قد لخّصه السيوطي بقوله:

«وألحق قوم منهم الزمخشري وأبو البقاء والجزوليّ وابن عصفور بأفعال هذا الباب: غدا وراح بمعنى: صار أو بمعنى وقع فعله في وقت الغدوّ والرواح. وجعل من ذلك حديث : اغد عالما ، وحديث: تغدو خماصا وتروح بطانا. وتقول: غدا زيد ضاحكا، وراح عبد الله منطلقا أي صار في حال ضحك وانطلاق. ومنع ذلك الجمهور ومنهم ابن مالك، وقالوا: المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة» (الهمع، II: 70-71).

وحصيلة معاني غدا وراح من خلال ما جاء عند هؤلاء النحاة أربعة معان نوردها كما جاءت في بعض المصنفات النحوية، ونقدّمها مشفوعة بأمثلة أخذناها كما هي من شرح الكافية لرضيّ الدين الأستراباذي لكنّنا اقترحنا لها ترتيبا بنيناه على نحو خاصّ يجعله متماشيا مع منطق التطوّر الإنحائي:

(٣)

أ-غدا إلى بيته = «مشى في الغداة» (ش الكافية، IV :186)

١- يقصد ما جاء في مدوّنة ابن الحاجب.

ب-غدا الذئب طاويا[1] = طاويا حال والمعنى «دخل في الغداة»(نفسه، ١٨٧)

ج- غدا الذئب طاويا= طاويا خبر والمعنى «كان في الغداة» (نفسه)

د-غدا الذئب طاويا= «بمعنى صار» (السيوطي، الهمع، II :70).

سقنا هذه المعاني متدرّجة حسب التطوّر التاريخيّ المفترض من (٣-أ) وهو المعنى التام الذي يمثل منطلق المسار، مرورا بـ (٣- ب) حيث استُعمل غدا تامّا مشفوعا بمنصوب وظيفته حال وهذا المثال يجسّم «السياق التجسيري» أي نقطة العبور من التمام في (٣-ب) إلى النقصان في(٣-ج) وذلك بعد إعادة التحليل التركيبي وبعد تأويل الغدو بمعنى الكون المطلق لا بمعنى الكون المخصوص أو قل بمعنى الحركة المجرّدة في الزمان لا بمعنى الحركة الانتقاليّة في الفضاء.

ويظهر فرق إعادة التحليل في الاستعمالين (٣- ب) و (٣-ج) من خلال التقويس:

- [غدا الذئب [طاويا]]= طاويا حال وغدا الذئب إسناد فعليّ

- [غدا [الذئب طاويا]]= طاويا خبر وغدا ناسخ

أمّا (٣- د) فيمثّل منتهى المسار الإنحائيّ الذي لم يستقرّ إلا متأخرا- على ما يبدو- لذلك ذكره السيوطي، وقد يكون مستقرّا في الاستعمال قبل عصر السيوطي لكنّ النحويّين لم يقبلوا استعمال غدا ناقصا لأنّه- من منظورهم - مولّد لم يقع إثباته في أمّهات كتب النحو.

٣- النواسخ مجموعات مغلقة أم مفتوحة؟

يمكن أن نختم هذا الفصل بمحاولة الإجابة على السؤال التالي: هل تكوّن النواسخ مجموعات مغلقة ؟ [2] أوّل ما نلاحظه - من خلال المدوّنة النحوية - هو أنّ عدد النواسخ يتفاوت من نحويّ إلى آخر بل يتزايد بمرور الزمان؛ فمسألة إحصاء كان وأخواتها وحصر عددها في الكتاب- أقدم وثيقة نحوية- تبدو إشكاليّة لأنّ سيبويه،

١- المثال من بيت للشنفرى يصف فيه ذئبا جائعا: غدا طاويا يعارض الريح هافيا يخوت بأذناب الشعاب ويعسل (ش الكافية،ج٤: ١٨٦).

٢- هذا السؤال ينسحب أيضا على الأفعال الضامرة.

كما ذهب إلى ذلك النحاة المتأخرون ومنهم ابن يعيش، لم يأت على عدّتها وإنّما ذكر منها أربعة هي: كان وصار ومادام وليس، وترك القائمة مفتوحة. وهذا صريح في قوله

« .. وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر» (شرح المفصل ،VII :90).

ولو ذكر مازال لقلنا إنّه اكتفى بذكر ناسخ واحد عن كل معنى زماني ونعني بذلك معاني الانقطاع والتحوّل والديمومة والنفي والاستمرار؛ لكنّه لم يذكر مازال ويبدو أنّ غايته لم تكن التوثيق الشامل الذي يستوعب كلّ عناصر المقولة وهو أمر ليس بالمستغرب في نص تأسيسيّ مثل «الكتاب».

ولئن ذكر سيبويه من أخوات كان أربعا فحسب مكتفيا بالإشارة إلى «ما كان نحوهنّ» فإنّ إشارته تلك لا تعني فحسب أنّ هدفه لم يكن استقصائيا، إنّما تعني كذلك أنّ القائمة التي ذكرها غير مغلقة وأنّ بعضا من النواسخ التي لم يذكرها في الكتاب كانت مستعملة في عصره.

ولعلّ ما يبدو اختصارا عند سيبويه قد كان قادحا – عند النحاة اللاحقين – لمواصلة الجهد التوثيقيّ؛ لذلك نراهم جمعوا في حدود كان وأخواتها ما استقرّ في الاستعمال قبلهم وأضافوا إليها ما طرأ على الاستعمال في عصرهم. وهذه الحركة التجميعيّة التي واكبت الاستعمال– على ما يبدو– هي التي تفسّر– في تقديرنا– ارتفاع عدد أخوات كان من أربع عند سيبويه إلى ثلاث عشرة متفق عليها حسب السيوطي وهي:

ثمان لا شرط لها[١] «وواحدة شرطها أن تقع صلة بـ«ما الظرفية» وأربع شرطها تقدّم النفي ويعني مازال وما انفك وما برح وما فتئ ؛ ثمّ أضاف إليها طائفة من النحاة مجموعة من الملحقات[٢] حتى «تمت ثلاثين فعلا» (الهمع، II :71).

أبرز ما يلفت الانتباه في إحصاء السيوطي هو أن عدد الملحق يفوق ضعف العدد المتفق عليه، وهذا دليل على توسّع الاستعمال ومحاولة بعض النحاة مواكبته وصفا

١– وهي: كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس.

٢– وهي ما وني وما رام ألحقها ابن مالك بـ مازال كما ألحقوا – هو وطائفة من النحاة – بـ صار عشرة أفعال هي : آض و عاد وآل ورجع وحار واستحال وارتدّ وجاء في قولهم: ما جاءت حاجتك وقعد؛ وألحق نحاة منهم الزمخشري وابن عصفور بـ صار غدا وراح وألحق بها الفراء أسحر وأفجر وأظهر (السيوطي ، الهمع ج٢: ٦٧–٧١).

وتوثيقا. بل نستنتج مما جاء في الهمع أنّ قائمة النواسخ من أخوات كان تفوق الثلاثين لأنّ بعض النحويين يدخل في هذا الباب «كلّ فعل له منصوب بعد مرفوع لا بدّ منه» (نفسه). وهذه الاختلافات الإحصائيّة بين النحويّين تجعل حدود مقولة النواسخ غائمة عبر الزمان بل تجعلها ضبابية في العصر الواحد لأنّ بعض عناصر المقولة يلحقها نحويّ ويعترض عليها آخر. يقول الأستراباذي في هذا الصدد:

«وقد زيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنّف ونقص منه؛ فالذي زيد من مرادفات صار آل ورجع وحال وارتدّ» (شرح الكافية، IV: 183) «[...] ونقص ابن مالك من أخوات أصبح غدا وراح» (نفسه، ١٨٦) .

ويمكن أن نرجع خلافات النحويّين في حصر عدد النواسخ وإصدار الأحكام المقولية بشأنها إلى الأسباب التالية:

- أوّلا: اختلاف النحاة من حيث مناهج التأليف والتصنيف؛ فالبعض منهم يكتفي بالتمثيل مثل سيبويه وكذلك سائر النحاة في مختصراتهم، والبعض الآخر يبدو أحرص على الاستيعاب والتفصيل.
- ثانيا: لمّا كانت المقولات المعجميّة مفتوحة والمقولات النحويّة مغلقة كانت الأفعال الناقصة ضربا من المقولات شبه المعجمية semi-lexical (Corver, Riemsdijk,2001) تجتمع فيه خصائص المقولات المعجمية التي ورثتها عن الأفعال التامّة إلى خصائص الأدوات النحويّة باعتبارها وحدات وظيفيّة يقع إنحاؤها بمرور الزمان فكانت النواسخ مجموعات شبه مغلقة.
- ثالثا: يتعلّق التصنيف والإحصاء في باب النواسخ بمادّة لغويّة متحرّكة خاضعة لسنن التطور الإنحائيّ لأنّه من غير المقبول - من منظور تاريخيّ - أن يتمّ إنحاء النواسخ كلّها دفعة واحدة وفي عصر واحد. فهذا يتنافى مع الإنحاء باعتباره عمليّة تطوريّة تخضع لها بعض العناصر اللغويّة حالة بحالة حسب مقتضيات الاستعمال. وفي النصوص النحوية أدلّة واضحة على أهمّية الاستعمال - باعتباره المجال الذي تنشأ فيه ظاهرة النقصان- وعلى أهمّية السماع مقياسا يعتمده النحويّ في إلحاق العناصر المنحاة بأبوابها. لذلك، نجد

الأستراباذي يؤكـّد عدم اطراد الظاهرة بعد استعراضه مجموعة من النواسخ الملحقة بـ صار، فيقول:

وليس إلحاق مثل هذه الأفعال بصار قياسا بل سماع، ألا ترى أنّ نحو ، انتقل، لا يلحق به مع أنه بمعنى «تحوّل» (شر الكافية ،IV :184).

وهو يكرّر الملاحظة نفسها في باب الملحقات بـ مازال :

«ولا يجُعل كلّ فعل مفيد للنفي، داخل عليه النفي، بمعنى: كان دائما، بل ذلك موقوف على السماع؛ فلا يقال: ما انفصل أو ما فارق ضاربا، ولا يقال: مازُلت أميرا بضمّ الزاي و لا: ما أزول أميرا» (نفسه،IV :185).

مثل هذه الأمثلة والملاحظات الدقيقة تؤكّد أهمّية السماع مصدرا للتوثيق النحويّ ومنهجا أساسيا لمواكبة مسار إنحاء الأفعال بإكسابها وظيفة مظهرية أو جهيّة جديدة؛ مثلما تؤكّد هذه الإشارات دور السماع في نقل ما ركّب من النواسخ تركيبا جاهزا فوقع تداوله كما سُمع دونما تصرّف في صيغه الصرفية أو جذوعه المعجميّة. وكلّ هذا يعني أنّ الظواهر الإنحائية والتعجيميّة خاضعة على السواء لسلطة الاستعمال ومَنفَذ النحويّ إلى مواكبتها هو السماع قبل كلّ شيء .

٤- خاتمة الفصل:

انطلقنا في هذا الفصل من مقترحات نظريّة تسعى لوضع مناويل كونيّة عابرة للألسن تحدّد الأطوار الأساسيّة لكل مسار إنحائيّ. ولم يكن وضع تلك المناويل معزولا عن المعطيات الاختبارية الثريّة التي جمّعها الإنحائيّون من مختلف الألسن. وقد حاولنا من ناحيتنا قراءة بعض الجوانب المهّمة من النصوص النحويّة العربيّة وتحديدا من باب النواسخ باعتباره الباب الأهمّ في موضوع الإنحاء، فركّزنا على وعي النحاة بحركة التطور من خلال تمييزهم بين الأصل والفرع في بعدهما التاريخي وفي علاقتهما بالاستعمال. ثمّ اجتهدنا في تجميع سياقات الاستعمال من بعض الأمهات وأعدنا ترتيبها قصد بناء مسارات إنحائيّة واضحة منسجمة في الغالب مع مناويل الإنحاء التي قدمناها في المستوى النظريّ. وقد مكّنتنا هذه المقاربة الإنحائيّة من تفسير بعض المسائل الشائكة المتعلـّقة بضبابيّة الحدود المقوليّة التي تجلّت في التقاليد من خلال تباين آراء النحاة حول مسائل كمّية مثل إحصاء النواسخ وحصر عددها في كل باب فرعيّ وحول مسائل نوعيّة مثل الاختلاف في تحليل بعض المركبات أو في إصدار بعض الأحكام المقوليّة المتناقضة.

الفصل السابع
الإنحاء والتعجيم

١- مقدمة:

خصّصنا الفصل الأول من هذه الدراسة للمعجم والنحو فقدمنا المفهومين وبيّنا منزلة كلّ منهما بالنسبة إلى النظام اللغويّ؛ وأشرنا إلى العلاقة بين هذين المكونين في نظريات لسانيّة مختلفة. ونختم هذه الدراسة بتقديم الإنحاء والتعجيم باعتبارهما مسارين تطوريّين يحكمان الوحدات اللغوية في مختلف الألسن فكل وحدة لغوية تعرضت للتطور هي بالضرورة واقعة تحت آليات إنحائية أو تعجيمية أو تحت آليات مشتركة بين التعجيم والإنحاء تعاقبت عليها أو تزامنت. لذلك رأينا أن نقدّم في هذا الفصل مفهوم التعجيم وأهمّ آلياته (-٢) مع مجرّد التذكير بمفهوم الإنحاء دونما توسّع لأننا خصّصنا للإنحاء ظاهرة ونظريّة ومسارات فصلين كاملين (الفصل ٣ والفصل٦). ثم نخلص إلى الموضوع الرئيس المخصّص للإنحاء والتعجيم ومظاهر اجتماعهما في بعض المركبات المزجيّة compoundings والمركبات الحمليّة.

٢- التعجيم وآلياته:

لمصطلح التعجيم Lexicalization[1] معنيان على الأقلّ:

- الأول عامّ يُقصد منه وسم مقولة عرفانيّة بوسيلة معجميّة مثل قولك: الأفعال انقلب وجرى وانزلق تُعجِّم الحركة والكيفيّة والأفعال دخل وصعد ونزل تُعجِّم الحركة والاتجاه (انظر: Talmy 2003)؛ كما يُقصد به ملء محلّ إعرابيّ بوحدة معجميّة فنتحدث حينئذ عن تعجيم محلّ إعرابيّ. فالتعجيم بهذا المعنى هو الوسم اللفظيّ لمتصوّر ذهني أو ملء محلّ إعرابيّ بوحدة معجميّة؛ وهو في كلتا الحالتين مفهوم آنيّ ولا صلة له مباشرة بالتطور اللغويّ.
- المعنى الثاني خاصّ بالتطور اللغوي وبآليات تكوين الوحدات المعجميّة وإحداثها انطلاقا من وحدة أخرى عن طريق الاشتقاق، أو من وحدتين مستقلّتين أو أكثر عن طريق المزج والتركيب، على أنّ الوحدات التي تمثل أصل التكوين المعجمي يمكن أن يتواصل وجودها في الاستعمال مستقلّة كعادتها.

١- فضَّلنا تعريب المصطلح Lexicalization بـ تعجيم لتداوله في بعض البحوث اللسانية ولأنّه أكثر مرونة من إعجام إذ نستطيع تعريب Lexicalized بـ معجّم ولو اخترنا مصطلح إعجام لعرَّبنا Lexicalized بـ مُعجَم فيلتبس بمصطلح آخر استقرّ في البحوث اللغوية لتعريب المصطلح الأعجميّ Lexicon.

وللتعجيم بالمعنى الثاني تعريفات تختلف عند الدارسين باختلاف السمة التعريفيّة التي يركّز عليها هذا الباحث أو ذاك؛ فالتعجيم يطلق على المسارات العاديّة لتكوين الكلمات وهو تعريف يثير جدلا حول هذا التكوين هل هو مسار آنيّ أو زمانيّ لأنّ التعجيم في طبيعته مسار تطوّري محصّلته آنيّة. ويقصَد أيضا بالتعجيم المسارات التي تدمج الوحدات اللغويّة على نحو يُضعف استقلاليّتها أو المسارات التي تفضي إلى الفصل بين وحدات متصلة على نحو يزيد من استقلاليتها. وبصرف النظر عن هذه التعريفات التي ينعتها برنتن (Brinton, 2005: 32) بكونها تقريبيّة -أي هي رسوم وليست حدودا - فإنّ التعجيم بمفهومه التطوريّ مسار إحداثي يُفضي إلى تكوين وحدات جديدة تُغني الرصيد المعجميّ للسان معيّن. ويتمّ الإحداث بآليات متعارف عليها في كلّ لسان. لكن يُشترط في التعجيم - باعتباره آليّة تفضي إلى نموّ الرصيد المعجميّ- المرور بمرحلة المأْسَسة أي المواضعة بين أفراد المجموعة اللسانيّة. وهذا يعني أنّه لا يمكن لأيّ فرد أن يسهم فعليّا في زيادة الرصيد المعجميّ بمبادرة ذاتية وإنّما يحصل التعجيم بعد التواطؤ الجماعي على قبول مقترح فرديّ صدر عن صاحبه بصفة عفويّة أو مقصودة استجابة لحاجة تواصليّة طارئة. ومن هذا المنظور يكون التعجيم حسب برنتن تتويجا للمسار التطوّري الموالي:

الاستعمال الفردي > المأْسَسَة > التعجيم (برنتن، نفسه، ٤٦)

أما آليات التعجيم فتتنوّع حسب طرق التكوين المعجميّ المتبعة في كلّ لسان، وهي أساسا في العربية الاشتقاق والإلصاق والنحت والمزج والتركيب.

٢-١ الاشتقاق:

الاشتقاق في العربية من أبرز آليات تكوين الوحدات المعجميّة وهو آليّة تسيّرها قواعد مطردة منطلقها الجذور المعجميّة الثلاثية بالخصوص ووسيلتها قوالب صرفيّة ذات معان معلومة مثل فَاعِل الدالّ على اسم الفاعل أي على الحدث والقائم به و مَفْعُول الدالّ على الحدث وعلى ما وقع به... واسْتَفْعَلَ الدالّ على الطلب مثلا وانْفَعَلَ الدالّ على المطاوعة وأَفْعَلَ الدالّ على الجعل وهكذا.

ويحدث التعجيم أيضا عندما تتمحّض الأسماء الصفات للدلالة على الذوات كأن نطلق اسم الكاتب على من يحترف الكتابة ويؤلّف الكتب ولا نقصد به كلّ من أمسك قلما أو نحوه وكتب. والتمحّض للاسميّة آليّة تعجيميّة متشعّبة تنتج وحدات معجميّة جديدة من حيث المدلول لذلك يمكن أن نصنّفها ضمن الإحداث الدلالي . لكنّ التغيير الذي يطرأ على وحدات الدخْل ليس تغييرا في المدلول فحسب وإنّما هو تغيير في مستوى الانتماء المقولي و السلوك التركيبي للمفردة.

والتمحّض بالمفهوم الذي أشرنا إليه أعلاه تحوّلٌ في صلب مقولة الاسم - كما وقع تحديدُها في التقاليد النحويّة العربيّة- تنتقل بموجبه الكلمة من الوصفيّة إلى الاسميّة المحضة أو لنقل من مقولة الصفة adjective إلى مقولة الاسم noun فيترتب عن هذا التحوّل المقولي تغييرات في الخصائص الإحاليّة والتوزيعيّة نوضّحها بالمقارنة بين المثالين في (١):

(١)

أ - أنا كاتبُ هذه الجملة.

ب- نجيب محفوظ كاتب معروف.

حيث نلاحظ أنّ اللفظ واحدٌ لكنّ انتماءه المقولي مختلف فهو صفة خالصة في (١- أ) وصفة متمحضة للاسمية في (١- ب).

ولا يعني هذا أنّ التعجيم في مستوى المشتقات الاسميّة لا يكون إلا بهذا الضرب من التحوّل المقوليّ المعروف بالتمحّض. ولكن من الممكن بواسطة الاشتقاق توليدُ وحدات معجميّة جديدة شكلا ومعنى؛ وذلك مثلا في صورة إحداث جذور منتزَعَة من كلمات دخيلة مثل (٢):

(٢) تليفون > ت ل ف ن > فعْلَلَ > تَلْفَنَ

أو جذور جديدة منتزعة من كلمتين أو أكثر عن طريق النحت (العنصر ٢-٤) كما في الفعل حَرْغَزَ الذي اقترحه البعض لتعريب الفعل الأجنبي dégazifier (فر) أو to degasify (إن).

(٣) حرّر من الغاز > ح رغ ز> فعْلَلَ > حَـرْغَـز

ولهذا الضرب من الاشتقاق نظائر في المعجم العربي القديم مثل دمعز المنتزع من عبارة دام عزك ، وجعفد المأخوذ من جعلت فداك، ومسّى أي قال مساء الخير إلخ.

٢-٢ الإلصاق:

العربية بالأساس لغة اشتقاقيّة وليست لغة إلصاقية سلسليّة concatenative؛ لكنّ هذا التصنيف العامّ لا ينفي وجود الكثير من الأبنية الصرفيّة القائمة على الإلصاق مثل الاسم المنسوب المتكوّن من جذع تلحق به لاصقة النسبة المتكوّنة من كسرة قصيرة وياء مضاعفة [ـِيّ]. فبهذه الآليّة يمكن أن نكوّن وحدات معجميّة تُبنى تقريبا من كلّ أنواع الجذوع أو الأسس؛ وإن كان الغالب على الجذع أن يكون لفظا معجميّا في صيغته الأصليّة canonique forme أي اسما مفردا مذكّرا . وقد يكون اسما مشتقّا مثل زجّاجيّ أو جامدا مثل حجريّ ورمليّ وقد يكون اسما عامّا أو اسما خاصّا من أسماء الأعلام مثل حنبليّ وتونسيّ؛ وقد يكون جمعا عند الإحالة على بعض المهن مثل غرابليّ وساعاتي وبرادعيّ... وقد يكون الجذع عبارة تتكوّن من مجموعة من العناصر النحويّة مثل كنتيّ المنسوب إلى عبارة «كنت وكنت» [1] ؛ وقد يكون جذعا منحوتا من كلمتين مثل عبشميّ وبرمائيّ بل قد تكون النسبة إلى أسماء الحروف فنتحدّث عن الواويّ واليائيّ فنقصد المنسوب إلى الواو والياء. وخلاصة هذه الأمثلة أنّ إلصاق ياء النسبة يكاد يكون مع كلّ الأسماء.

ومن الأبنية الصرفية القائمة على الإلصاق نذكر صيغة المصدر الصناعي ولاحقتها الياء المضاعفة والتاء [ـِـيّة]؛ وهي طريقة في الاشتقاق تنتج مصطلحات علميّة تحيل على مفاهيم مجرّدة وعلى أسماء فلسفات ومذاهب ونظريّات من قبيل ليبراليّة وكونيّة وتوليديّة.

١- من ذلك على سبيل المثال وصف القدامى بالكُنْتِيّ الشَّيْخَ الكبير ؛ لأنَّه يحكى عن زمانه بكُنْتُ وكنت فنسبوه إلى تلك الكلمة... ومنه قول الأعرابي :

فأصبحت كنتيا ، وأصبحت عاجنا وشرّ خصال المرء كنت وعاجن (لسان العرب، مادة ك ون).

ومن الاشتقاق الإلصاقي نذكر أيضا الصيغة المتداولة في أسماء العلوم أو المجالات المعرفيّة المختلفة التي تتكون من جذع يحيل عادة على موضوع العلم ثمّ تلصق به اللاحقة [ـِـيّات] فتنتج هذه الآليّة الاشتقاقيّة أسماء مثل: غيبيّات ولسانيّات ورياضيّات.

وفي العربيّة بعض السوابق مثل لا النافية التي تدخل في تكوين وحدات معجميّة مثل لانهاية ولامرئيّ. وكلمة فوق التي تستعمل استعمال السابقة في قولك فوق صوتي (أو فوصوتيّ) وفوق مقطعيّ وقبل في قبشعور وبين في بين- أسناني...

وفي صلب آليّة الإلصاق يمكن أن تتعاقب اللواصق مع الجذع الواحد فتنتج وحدات معجميّة جديدة مثل لامركزيّ (٤)

(٤) ر ك ز > مفعَلٌ > مركز+ يّ> مركزيّ > لا+ مركزيّ > لا مركزيّ

ولئن كانت العربية ليست لغة إلصاقيّة فإنّ الإلصاق يعدّ - في تقديرنا- الآليّة الثانية في التكوين المعجميّ بعد الاشتقاق من حيث الإنتاجيّة ومن حيث مرونة التكوين مقارنة بالنحت؛ لكنّ تعاقب اللواصق في الكلمة الواحدة يظلّ محدودا مقارنة باللغات الأوروبيّة[1] إذ أقصى ما نجده من اللواصق لا يكاد يتجاوز اللاصقتين نحو كلمة لانهائيّة ولامركزيّ. لكنّ الدور التعجيميّ للإلصاق يبرز أكثر من خلال تظافره مع آليتي الاشتقاق والنحت..

٣-٢ المزج: [2]

هو نوع من التركيب تختفي منه العلاقات الإعرابيّة فلا تعمل مكوّناته بعضها في بعض، وعلامةُ اختفاء العمل الإعرابي بناءُ الجزئين على الفتح. ويتكوّن المركب المزجيّ - على حدّ تعبير سيبويه (الكتاب، ج ٣: ٣٧٥)- من اسمين « ضمّ أحدهما إلى الآخر فجعلا اسماً واحداً» فصار الثاني بالنسبة إلى الأول بمثابة تاء التأنيث في العلَم المؤنث تأنيثا لفظيا مثل «حمزة وطلحة؛ لأنَّ طلحة بمنزلة حضرموت» (نفسه)؛ فكأنّه مثلما فقدت تاء التأنيث دورها الوظيفي فقد العنصر الثاني من المركب النحويّ وظيفته فلم

١- قارن على سبيل المثال في الفرنسية بين الجذع nation والكلمة المشتقة سلسليا redenationalisation لتلاحظ عدد اللواصق.

٢- مفهوم يمكن أن يقابل ما يعرف عند بعض اللسانيين بـ univerbation

يعد معمولا وأصبح مع العنصر الأوّل بمثابة المفردة؛ أي صارا «شيئين جُعلا شيئاً واحداً» (الكتاب، ج٣، ٢٩٧). والمقصود بالجعل في كلام سيبويه – في تقديرنا- هو التعبير عن ظاهرة التعجيم باعتبارها ضربا من التطوّر تحوّل بموجبه مركب نحويّ حرّ إلى وحدة معجميّة متعدّدة العناصر.

وأمّ الباب في المزج عند النحاة هي خمسةَ عشرَ لأنّهم غالبا ما يتحدثون عن خمسة عشر وأخواتها فيحملون عليها غيرها مثل :

...أيادي سبا وقالي قلا، وبادي بدا، فإنّما هي بمنزلة: خمسة عشر. تقول: جاؤوا أيادي سبا. ومن العرب من يجعله مضافاً فينوّن سباً. (سيبويه، الكتاب، ج٣ :٣٠٤).

ويقدّم الأسترابادي ظاهرة المزج من خلال تحليله للمركب العددي خمسة عشر فيقول:

اعلم أن أصل خمسة عشر: خمسة وعشر، حذفت الواو قصدا لمزج الاسمين وتركيبهما، وإنّما مُزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه، دون مثل قولك: لا أب وابنا، لأنّ الاسمين معا ههنا عدد واحد، كـعشرة، وكمائة [...] وإنما مزجوا النيف مع هذا العقد، بخلاف سائر العقود نحو: عشرين، وأخواته، ومائة، وألف، لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي ألفاظها مفردة، وبُني الأول لكونه محتاجا إلى الثاني، فشابه الحرف، وبُني الثاني، لتضمّنه الحرف العاطف، وبُنِيا على الحركة للدلالة على عُروض البناء، وأنّ لهما في الإعراب أصلا، وعلى الفتح ليخفّ به بعض الثقل الحاصل من التركيب (شرح الكافية، ج٣: ١٣٥).

في كلام الأسترابادي – على الأقلّ- ثلاث إشارات مهمّة بالنسبة إلى آلية التعجيم أبرزناها في الشاهد السابق:

- الأولى متعلّقة بالدلالة الإجماليّة للمركب فـخمسةَ عشرَ دلالتها عرفيّة تشير إلى قيمة عدديّة مثل قيمة عشرة ومائة لا إلى عمليّة جمع حسابيّة يترتب عنها تقابل أيقونيّ بين تركيب اللفظ وتركيب المفاهيم [١] .

١ – أي إنّ خمسة عشر ليست بالضرورة خمسة مع عشرة وإنما هي قيمة عددية معيّنة ويمكن أن تكون حسابيا تسعة مع ستة أوسبعة مع ثمانية إلخ.

- الثانية تتعلّق بعُروض البناء أي إنّ البناء في المركبات المزجيّة ظاهرة تطوّرية طارئة؛ وإنّ الأصل هو الإعراب وحرّية التركيب وما يترتب عنهما من دلالة تحليليّة .
- الثالثة متعلّقة بتعليل البناء على الفتح بعلّة التخفيف. فالمركب بعد المزج يصبح أخفّ نطقا وهي سمة جامعة للمفردات. فالتعجيم شأنه شأن الإنحاء يمكن أن تصاحبه ظاهرة الاختزال الصوتي لأنّ الوحدات الوظيفيّة كثيرة التداول في الاستعمال وهذا أيضا شأن بعض الوحدات المعجميّة المركبة المعبّرة عن قيم عدديّة.

المزج، إذن، آليّة تعجيميّة تتمثّل في تحويل مركّب نحويّ إلى وحدة معجميّة متعدّدة العناصر polylexicale بعد دمج المكوِّنين ومحو أثر التركيب النحوي متمثِّلا في علامة الإعراب، واستبدالها بعلامة البناء التي تضطلع من الناحية الشكليّة بوظيفة مطّة الربط [١] في بعض اللغات الأوروبيّة أو بدور ما يسمّى عناصر الربط في الألمانيّة Fugenelementen [٢] .

٢-٤ النحت:

نجد في كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت.١٧٥ هـ) استطرادا على غاية قصوى من الأهمّية نسوقه أوّلا ثم نستخرج منه لاحقا خصائص ظاهرة النحت باعتبارها آلية تعجيميّة:

«إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيْهما إلا أن يُشتقّ فعلٌ من جمع بين كلمتين مثل «حيّ على» يقول الشاعر [...]:

١- هي المسمّاة بالفرنسية : trait d'union ومن أمثلتها allume-cigare, abat-jour, après-midi, porte-avion والمسمّاة بالإنكليزية Hyphen ومن أمثلتها: sixty –five: anti-nuclear up-to-date, son-in-law...

٢- في الألمانية تمزج كلمتان- أو أكثر- فتصبحان كلمة واحدة وتحدِّد الكلمة الأخيرة في الترتيب جنس المركب المزجي بأكمله فيصير مؤنثا أومذكرا أو محايدا. ولا تحذف حروف عند الربط وإنما تبقى الكلمتان على حالهما أو تنحتان بواسطة حروف الربط التي تكون بمثابة المادة اللاصقة وأكثرحروف الربط تواترا: s- es- en –er- e – n ، مثلا العناصر : Frieden سلام + S (رابط) + Angebot (عرض) تكون حصيلتها Friedensangebot (عرض سلام).ولا توجد قاعدة تحدد اختيار حرف الربط مثلا كلمة Tag(يوم) تربط مع Licht(ضوء) بـ es Tageslicht وتربط بـ e مع Buch (كتاب) في Tagebuch ومعناه: أجندا، وهكذا.(Nübling, D. & Szczepaniak, R. 2009).

فبات خيال طيفك لي عنيقا   إلى أنْ حَيْعَلَ الداعي الفلاحا

أو [...]:

أقول لها ودمع العين جار   ألم يحزنك حيْعَلَةُ المنادي

فهذه كلمة جُمعت من « حيّ» ومن « على» وتقول منه « حيعل « يحيعل حيعلة [...]، وهذا يشبه قولهم تَعبْشَم الرجل وتَعبْقَس ورجل عَبْشمِيّ إذا كان من عبد شمس [...] فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة واشتقوا فعلا [...]

قال :

وتضحك منّي شيخة عَبشَمِيّة   كأنْ لم تر قبلي أسيرا يمانيا

نَسبَها إلى عبد شمس فأخذ العين والباء من «عبد» وأخذ الشين والميم من «شمس» وأسقط الدال والسين فبنى من الكلمتين كلمة فهذا من النحت» (الخليل، كتاب العين، ١/ ٦٠-٦١).

إنّ المستقرئ لهذا النص في ضوء مفاهيم الدرس اللسانيّ الحديث المتصلة بظاهرة التعجيم يمكنه أن يلاحظ بالخصوص ما يلي:

- هذا النص استطراد جاء في سياق حديث الخليل عن خصائص التوليف الصوتي للجذور المعجميّة. فكلّ لسان – كما هو معلوم- له صواتم خاصة به وتشكيلات صوتيّة ممكنة وأخرى مهملة أو ممتنعة لا يستسيغها المستعمل مثل اجتماع حرفين حلقيَّين كالحاء والعين. لكنّ هذه القاعدة الصوتيّة التي تعتبر نتيجة استقراء للجذور المستعملة في إطار الاشتقاق الصيغيّ في العربيّة يجد لها الخليل استثناء في إطار آليّة النحت. وهذا يعني أنّ النحت آليّة تعجيميّة استثنائية قد نجد فيها من الشذوذ الصوتي ما لا نجده في الاشتقاق العاديّ وهذا شأن حيْعـَل.

- استعمل الخليل مصطلح النحت بعد أن قدّم المفهوم مدعّما إياه بأمثلة؛ وخلاصة ما قدّم، أنّ النحت هو حصيلة جمع كلمتين متعاقبتين تُبني منهما كلمة جديدة؛ فالنحت، إذن، آليّة إحداثيّة تطوريّة منطلقها مركَّب أو عبارة تظهر في سياق

الاستعمال العاديّ وهدفها بناء كلمة جديدة مختزلة منتزعَة حروفها من ذلك المركب.

- حلّل الخليل مجموعة من الوحدات المنحوتة موضّحا في الأثناء آليات نحتها، فبيّن على سبيل المثال أنّ أصل كلمة عبشميّ «كلمتان متعاقبتان» هما الاسم المركب من عبد و شمس؛ ثمّ تمّ النحت بأخذ العين والباء من الكلمة الأولى والشين والميم من الكلمة الثانية ووقع الاستغناء على الحرف الأخير من كلتا الكلمتين أي الدال والسين .وهذا يعني أنّ النحت عمليّة تتمّ في مستوى البنية الجذريّة للمفردات أو قل إنّ النحت في جوهره إحداثُ جذر جديد منتزعة حروفه من كلمتين أو أكثر .
- يمكن أن نصنّف النحت على أساس مقوليّ– بعد استقراء الأمثلة التي أوردها الخليل– إلى: نحت للأسماء مثل عبشميّ وحيعلة، ونحت للأفعال مثل تَعبْشَم وحَيْعَل. وهذا التصنيف هو نتيجة تعامل بين آليّة النحت من ناحية وآليتيْ الاشتقاق والإلصاق من ناحية ثانية .
- إنتاج وحدات مثل حيعل وعبشميّ يصنّف في إطار آلية النحت لأنّ النحت أسبق في المسار التعجيميّ من الاشتقاق، ولأنّه يمثّل دخلا input بالنسبة إلى الصيغة الصرفيّة النهائيّة أي النسبة في (٥) والفعل المزيد في (٦) كما يوضّحه المساران الاشتقاقيّان:

(٥) عيّنة ممثلة لنحت الأسماء:

١– عبد شمس > ٢–ع ب ش م > ٣– عبشم + ـــِـيّ > ٤– عبشميّ

١– مركب > ٢– جذر > ٣– جذع+ لاحقة > ٤– وحدة معجميّة منحوتة

(٦) عيّنة ممثلة لنحت الأفعال:

١ – عبد شمس > ٢–ع ب ش م >٣– تفعلَلَ > ٤– تعبشم

– ١– المركب > ٢– الجذر > ٣– صيغة الفعل > ٤– وحدة معجميّة منحوتة

النحت بالمفهوم الدقيق، إذن، هو إحداث جذر تُنتَزَع أصوله من كلمتين أو أكثر[1]؛ والموطن الدقيق للنحت في المسارين (٥) و (٦) هو المرحلة الثانية أي مرحلة إحداث الجذر الجديد أمّا المرحلة الثالثة فهي تنتمي إلى الاشتقاق الصيغي والاشتقاق الإلصاقيّ.

والمقياس في اختيار عناصر الجذر المنحوت غير واضحة وهي تبدو سماعيّة لكنها ليست اعتباطيّة تماما إذ يجب أن يتوفّر في الجذر ما يكفي من العناصر المنتشرة في العبارة على نحو يوحي بالأصل دون لبس. وما يقوّي عندنا هذا الاعتقاد هو ما قاله الأستراباذي في مبحث آخر يتعلّق باشتقاق اسم الفاعل من الأعداد المركبة مثل ثلاثة وعشرين أو ثلاثة عشر عندما لاحظ أنّه لا يجوز «حذف بعض حروف كلّ منهما وإبقاء الآخر نحو ثاشر مثلا في ثالث عشر أو ثالش » لأنه «يلبس» (شرح الكافية، III : 136)

والخلاصة ممّا تقدّم، أنّ النحت هو إحداث جذر جديد بانتزاع من كلمتين على الأقلّ، وأنّ النحت وحده لا يمكن أن يكون آليّة منتجة لوحدات معجميّة جديدة وإنّما هو آلية تتضافر مع الاشتقاق أو مع الاشتقاق والإلصاق لإنتاج الوحدات المعجميّة الجديدة. لكنّ المسار بأكمله سمـّي نحتا من باب إطلاق الجزء على الكلّ أو من باب اعتبار مرحلة إحداث الجذر المرحلة المؤسّسة لحقل اشتقاقي جديد يقوم على اختزال بنية مركبة في بنية جذريّة أبسط. ونقترح تلخيص أطوار التعجيم القائم على النحت كما يلي:

(٧) ١ (مركب الانطلاق) +٢ (نحت الجذر) +٣ (صيغة اشتقاقية) =
دخْل > ٤ (وحدة معجميّة جديدة) = خرْج

لقد حلّل الخليل ظاهرة النحت وعرّفها ومثّل لها بعيّنات من المعجم العربي تثبت أنّ النحت آليّة اشتقاقيّة مستقرّة معروفة في عصره منتِجة لوحدات معجميّة متنوّعة ذكر منها الأسماء المنسوبة مثل عبقسيّ وعبشميّ، والأفعال الرباعية على وزنيْ فعلل (حيعل) وتفعلل (تعبقس). وهي عينات كافية لتقديم الظاهرة وتوضيحها. لكنّ الصيغ الرباعيّة التي ذكرها ليست الوحيدة الممثلة لآليّة النحت إذ نجد من الأفعال ذات الجذور المنحوتة ما جاء من الثلاثيّ المزيد على وزن فَعَّل مثل كبّر (قال الله أكبر) وصبّح

---

١ – حوقل مشتق من عبارة لا حول ولا قوة بالله وحروفه الأصول منتزعة على التوالي من الكلمات الثلاث: حول /ح/ و قوة / ق/ و الله /ل/.

(قال صباح الخير)؛ كما أنّ الجذوع المنحوتة التي تُبنَى منها النسبة والمصدر الصناعي لا تكون بالضرورة من الأعلام وهذا شأن المنحوتات مثل برمائي وزمكاني. ومن بين ما ولّده الاستعمال حديثا من المصطلحات العلميّة نذكر أفراسيّ وسيرذاتيّ[1] وأمرنديّ amerindien وجغراسياسيّ geopolitique ...ولئن بدت بعض المصطلحات المنحوتة غير مستساغة لدى البعض فإنّ النحت قد احتلّ حيّزا مهمّا في مجال التعجيم منذ القديم وإن لم يرْقَ إلى مستوى الاشتقاق والإلصاق من حيث الإنتاجيّة.

٢-٥ التركيب:

التركيب آليّة عامّة من آليات تكوين الوحدات المعجميّة والوحدات الوظيفيّة وهو يتمثل في توليف مفردتين أو أكثر بصرف النظر عن نوعيّة المفردات سواء أكانت معجميّة كلّها أو وظيفيّة كلّها أو بعضها معجميّ وبعضها وظيفيّ. والتركيب أنواع ودرجات حسب المستوى اللغويّ الذي ينتمي إليه المركَّب وحسب طبيعة العناصر المركَّبة بعضها إلى بعض وحسب مدى اندماج المكوّنات في الكيان التركيبيّ الجديد؛ فمن أصناف المركَّبات نذكر المركَّب الصرفيّ والمركب المزجيّ والمركّب النحويّ الإعرابيّ والمركّب المعجميّ.

يتمثل التركيب الصرفيّ في زيادة لاحقة إلى جذع معجميّ: حجريّ أو زيادة سابقة: لامبالاة أو كليهما: لانهائيّ (-٢-٢)؛ أمّا التركيب المزجيّ فيُبنى جزآه على الفتحة ومثاله خمسةَ عشرَ وأخواتها مثل بينَ بينَ وصباحَ مساءَ(شرح الكافية، ٣/ ١٣٥) وبناء الجزأين على الفتح يُعتبر بمثابة المطة أو عنصر الربط بين كلمتين في بعض اللغات الأوروبية (- ٢-٣) .

والتركيب النحويّ يتألّف من مفردتين أو أكثر حسب قواعد الإعراب المطردة في إطار المقولات التركيبيّة المستقرّة في الجهاز النحويّ مثل المركّب بالنعت أوبالإضافة أوغيرهما. وهي مركبات ذات معان تأليفيّة هي حصيلة معاني مكوّناتها. وبناء على

١- المصطلح الأوّل استعمله الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف لتعريب afro-asiatique والثاني راج في الجامعة التونسية تعريبا لـ autobiographie (انظر على سبيل المثال ،دراسة شكري المبخوت في السيرة الذاتية عند طه حسين)...

هذه الخاصيّة التحليليّة لا تعتبر المركبات النحويّة الحرّة وحدات معجميّة مركّبة إلا إذا توفّرت شروط لتعجيمها مرتبطة بعوامل دلاليّة وتداوليّة تنتمي إلى ما يعرف بظاهرة التكلّس المعجميّ Figement lexical.

وبذلك يكون التركيب آليّة لإنتاج الوحدات المعجميّة المركّبة حسب قواعد الإعراب المتعارف عليها لكن بمواضعة جديدة تفضي إلى تحوير المعنى الإجماليّ للمركّب أي بنوع من المأْسَسَة institutionalization تترتّب عنها في الغالب ضروب من التحوير مثل تخصيص المعنى أو نزع الحوافز الدلاليّة الأصليّة بصفة جزئيّة أو كليّة سيما مع المركبات ذات المعاني غير الشفّافة أو المعتّمة.

يكون المركّب المعجميّ على درجات مختلفة من الشفافيّة فقد يبقى المعنى التركيبيّ الأصليّ ويضاف إليه معنى جديد عن طريق التعميم أو التخصيص مثل منزل ريفي country house (Lyons, 1990) وهو إقامة ريفية فاخرة مختلفة عن منازل المزارعين العاديّين، يرتادها أصحابها من أثرياء المدن الأوروبية الكبرى للاستجمام والتريّض؛ لذلك يكون المنزل الريفيّ عادة في مزرعة، محاطا بمساحة غابيّة تكون مجالا للنزهة والصيد وركوب الخيل؛ فالمركّب، إذن، قد حافظ جزئيا على بعض السمات الدلالية مثل الانتماء إلى المجال الريفيّ لكنّه اكتسب تخصيصا بحكم السمات المعجميّة الأخرى التي عدّدنا بعضها.

ويمكن أن يكون المركّب معتّما opaque لا نعرف معناه إلا بالرجوع إلى المعاجم القديمة مثل عبارة برمّته[١]؛ وبعض الوحدات تبدو معتّمة تختفي منها كلّ الحوافز الدلاليّة إلا ما كان من قبيل الاشتقاق الشعبيّ[٢].

هذه أهمّ آليات التعجيم في اللسان العربيّ وهي آليات تركيبيّة اشتقاقيّة يتطوّر بواسطتها الرصيد المعجميّ وينمو ويتجدّد؛ وقد تتضافر بعض تلك الآليات التعجيميّة مع آليات الإنحاء فتنتج وحدات وظيفيّة أو شبه معجميّة وبذلك يساهم الإنحاء في

١- وتعني تامّا كاملا والرمّة قطعة الحبل توضع في عنق الأسير أو الجمل وأصل العبارة حسب الجوهري «أنّ رجلا دفع إلى رجل بعيرا بحبل في عنقه فقيل ذلك لكل من دفع شيئا بجملته» (لسان العرب، ر م م)

٢- من ذلك تعدّد التأويلات بخصوص تسمية حبّ الملوك فهي ربما كانت فاكهة الملوك المفضلة، أو سمّيت كذلك لارتباط تاريخها بأحد الملوك أو لغلاء ثمنها الذي جعلها حكرا على خاصة الخاصة...

تطوّر الوحدات اللغوية عامّة سواء انتمت إلى المعجم أم إلى النحو؛ وهذا هو السبب الداعي إلى وضع هذا الفصل.

٣-الإنحاء:

لمصطلح الإنحاء معنيان أحدهما عامّ يُقصد منه انتماء عنصر لغويّ إلى النحو والآخر أكثر تخصيصا يحيل على المسارات التي تقود العنصر اللغويّ إلى النحويّة أو إلى درجة أعلى من النحويّة. الأول بخلاف الثاني لا يحيل بالضرورة على وجود تطوّر تاريخي أي لا يحيل على مسار من التغييرات الطارئة عبر الزمان (Himmelmann,2004 :25-26)؛ فالإنحاء بهذا المفهوم هو الوسم النحويّ للمتصوّرات، وهذا هو المقصود في قولنا لا يقع إنحاء مقولة الوثوقيّة evidentiality المعبّرة عن مصدر المعلومات في الكثير من لغات العالم أي لا يقع التعبير عن المقولة بوسائل نحويّة؛ أمّا قولك كان في الأصل فعل يعبّر عن الوجود ثمّ وقع إنحاؤه للتعبير عن الزمان، فهذا يحيلنا على الإنحاء باعتباره ضربا من التطور اللغويّ. وهو بهذا المفهوم الثاني يقابل التعجيم باعتباره ظاهرة تطوّرية تفضي إلى إحداث وحدة معجميّة جديدة انطلاقا من وحدات لغويّة موجودة. وللإنحاء آليات ومسارات متشعّبة تعرّضنا لها في الفصول السابقة.

٤-الإنحاء والتعجيم:

بين الإنحاء والتعجيم نقاط التقاء ونقاط اختلاف. نقاط الالتقاء تتمثل في الاشتراك في الخصائص العامّة لكلتا الظاهرتين وهي بالخصوص دمج المكونات fusion في مستوى الشكل ونزع الحوافز الدلالية demotivation في مستوى المضمون. كما يتجلـّى الالتقاء في تشابه المسارين وإن اختلف مستوى اشتغالها فمع المسار التعجيميّ يصبح المركب أو العنصر المعجميّ أكثر معجميّة ومع المسار الإنحائي يصبح المركب أو الوحدة الوظيفيّة أكثر نحويّة. وفي كلا المسارين يمكن أن تتعرّض الوحدات اللغويّة إلى ظواهر مثل الحت الصوتي التدريجي وإعادة التحليل في مستوى التركيب وإلى نزع الحوافز والتكلس والمواضعة (Brinton, 2011 Wischer,2002).

تمُثّل المحمولات المركبة التي تتصدرها أفعال خفيفة نقطة التقاء الإنحاء والتعجيم من منظور برنتون (Brinton, 2011 :566-568) وإن كانت هذه المركّبات غير متجانسة؛ وهي نوعان في اللغة الإنكليزيّة: نوع أول يغلب عليه التعجيم ونوع ثان يغلب عليه الإنحاء. الأول يكون فيه الفعل الخفيف غير منتج ويكوّن مع متعلّقاته تراكيب شبه معتّمة دلاليا من نوع ثاب إلى رشده و ضرب به عرض الحائط ؛ والنوع الثاني يكون فيه الفعل الخفيف أكثر إنحاء وأكثر إنتاجية إذ يتعلق بفضلات متنوعة من قبيل ألقى نظرة و ألقى عليه القبض.

ويمكن أن يتقاطع التعجيم مع الإنحاء فتُمزَج مجموعة من العناصر اللغويّة ويُغيَّر وجه استعمالها للاضطلاع بدور وظيفيّ جديد. والعناصر المزوجة يمكن أن تكون كلّها عناصر معجميّة مثل أداة الربط الفرنسيّة car وأصلها اللاتيني هو qua re بمعنى: بسبب أو لأنّ[1]، أومثل ماذا للاستفهام عن الشيء في قولك «ماذا فعلت وماذا اشتريت؟» وهو مركب عقد له ابن هشام (مغني اللبيب، ٢٩٦) فصلا عرض فيه ستة وجوه تحليلية مختلفة نكتفي منها باثنين يوضحان ظاهرتي الإنحاء والتعجيم:

- ماذا: مركب يتكوّن من « ما استفهامية وذا إشارة، نحو ما ذا التواني؟»
- «ماذا كلّه استفهام على التركيب كقولك لماذا جئت؟» (نفسه)

الأول مركب تحليلي يظهر فيه المعنى الحرفي لكلا المكوّنين وهو بمعنى «ما هذا ؟» والثاني مركّب متكلّس وفي عبارة كلّه عند ابن هشام إشارة إلى اختفاء المعنى التحليلي واكتساب معنى تأليفيّ وظيفيّ مفاده الاستفهام عن الشيء عامّة.

ويمكن أن نقترح الأطوار التالية المجسمة للمسلك الإنحائي التعجيمي :

- أ – ما هذا؟ الاستفهام عن شيء حاضر فيزيائيا في فضاء التخاطب؛ والمركب التحليليّ يتكوّن من اسم الاستفهام ما وهذا المتكوّن بدوره من هاء التنبيه واسم الإشارة ذا.

-ب– ما ذا: بديل صوتي مختزل لـ ما هذا؟ حذف منه حرف التنبيه لكنه حافظ على معناه التحليلي.

1- à cause de cette chose, Rey, A. Dictionnaire Historique de la Langue Française.

- ماذا: مركب تأليفيّ انمحى منه معنى الاشارة في ذا وأصبح يفيد الاستفهام عن الشيء عامّة سواء أكان محسوسا أم مجردا حاضرا في فضاء التخاطب أم غائبا[1] وهو مكافىء وظيفيّا لأدوات استفهام أجنبيّة مثل what الانكليزيّة و was الألمانيّة وchto الروسيّة إلخ.

ولا يتوقّف المسار الإنحائي التعجيميّ عند هذا الحدّ وإنّما يصبح ماذا منطلق مسار تطوريّ عندما يدخل عليه حرف الجرّ لِـ فيتخصّص المركب لـماذا للاستفهام عن السبب؛ ويبدو أنّ هذه المركّبات حديثة تاريخيّا مقارنة بأسماء الاستفهام البسيطة. وهذا الضرب من التراكيب ليس خاصا بالعربية فنحن نجد البنية نفسها في Почему [patʃemu] الروسية و pourquoi الفرنسية ومكافئاتها في سائر اللغات الروْمنية[2] .

ويمكن مزج مجموعة من الحروف لإنتاج عنصر نحويّ جديد مثل مزج كاف التشبيه مع الناسخ الحرفيّ إنّ للحصول على كأنّ لإفادة التشبيه المؤكّد على حدّ تعبير ابن عصفور في المقرّب؛ أو مزج لا النافية مع كأنّ (المرادي، الجنى الداني) للحصول على أداة الاستدراك لكنّ، أو مزج لام التعليل مع أنّ لتكوين الرابط السببيّ لأنّ، وهكذا.

ومن حالات التعجيم والإنحاء نذكر توليف ما النافية مع أفعال مثل زال و فتىء وبرح وانفكّ للحصول على وحدات شبه معجميّة تعبّر عن المظهر الاستمراريّ وهو المعنى المشترك بين النواسخ الفعليّة المعروفة بأخوات مازال ؛ وذلك بعد أن فقدت مكوّنات المركّب معانيها الذاتيّة؛ أمّا في المستوى الشكليّ فلم يصاحب هذا التغيير إنهاك صوتيّ للعبارة ولم يظهر أيّ أثر لهذا التطوّر الوظيفي لا في مستوى النطق ولا في مستوى الكتابة، لكنّ الفرق بين المركب الحرّ والمركّب المعَجَّم يمكن أن يظهر بعد إعادة التحليل التي نبرزها عن طريق التقويس في (٨):

(٨) أ - [ما[زال]] > ب-[مازال] .

فمن الممكن استبدال ما في المركب الحر (٨-أ) بالمجموعة الفارغة Ø عند

١- ومثله وقتاش- في الدارجة التونسية - وأصلها : وقت أيّ شيء ثمّ أصبحت بعد المزج اسم استفهام بمعنى (متى). ويبدو أنّ وقتاش كان ينتمي قبل التعجيم إلى جدول من المركبات التحليلية يشمل نهارت آش وعام آش وليلة آش للسؤال عن زمن محدد فيُجاب عنه بـ: ليلة الخميس ونهار السبت وعام سبعين...

٢- perke] Perche (إيطالية)[, porqué (إسبانية) .

الانتقال من النفي إلى الإثبات [زال]؛ بينما يتعذر ذلك في المركّب المتكلس (٨-ب) إذا كنا نقصد مظهر الاستمرار. يقول ابن السراج: «فلمّا كان زال بمعنى ما كان ثم أدخلت ما صار إيجابا لأنّ نفي النفي إيجاب» (الأصول، 184 : II)؛ وهو وصف ينسحب على أخوات مازال أي مابرح وما انفك وما فتيء. أمّا تركيب ما المصدرية مع الفعل دام فحصيلته ناسخ فعليّ دالّ على مظهر الديمومة.

وأمّا ما في الظروف المعجَّمة مثل قلّما وطالما فهي تكفّ طلب الفعل للمرفوع، وتكفّ طلب المضاف للمضاف إليه في بينما وعندما. وإذا دخلت على بعض الأدوات مثل إنّ غيّرت سلوكها الإعرابيّ ونقلت معناها من التأكيد إلى الحصر (Ben Hamouda, 2009: 275-276)...

مثل هذه العينات التعجيميّة التي استعرضناها تدعم مقولة قيفون Givon(1971) الشهيرة: «صرف اليوم هو تركيب الأمس». أمّا مسار التطوّر الإنحائيّ بالنسبة إلى فعل المدح نِعم فقد حدث في صلب المستوى الصرفيّ الاشتقاقي لأنّنا لا نلاحظ انتقالا من التركيب إلى الإفراد وإنّما نلاحظ تحوّلا من مقولة رئيسيّة (الفعل التام) إلى مقولة فرعيّة (الفعل الجهي). فجمهور النحاة مُجمِع على أنّ نِعْمَ أصلها نَعِمَ[1]. وإذا قارنّا الصيغتين وجدنا نوعين من التغييرات:

- تغيير شكليّ تمثّل في سقوط حركة عين الفعل وتغيير حركة الفاء من الفتحة إلى الكسرة فترتّب عليه اختزال البنية المقطعيّة الثلاثيّة في بنية ثنائيّة كما هو موضّح في الشكل التالي:

ن ـَ / ع ـِ / م ـَ ← ن ـِ ع / م ـَ .

ويمكن أيضا أن نفترض مسارا آخر يتمثّل في سقوط حركة الفاء وحصول التبادل المكاني بين العين وحركتها.

- تغيير في المضمون تمثّل في إفراغ المعنى المعجميّ وتطوّره من نَعِم أي «طاب ورفُهَ ولانَ» (العجم الوسيط) إلى معنى المدح في نِعْم.

١- نِعم حسب الجرجاني (العومل المائة، ٢٦٩) فيه أربع لغات هي نَعِم نَعْم نِعْم نِعِم والمشهور عنده هي اللغة الثالثة.

إنّ تَفرُّد فعل المدح ببنية اشتقاقيّة مختلفة عن بنية الأفعال الثلاثيّة يعدّ قرينة رمزيّة تدلّ على وجود الإنحاء، كما تعتبَر مظهرا أيقونيّا دالّا على اكتساب الفعل وظيفة نحوية جهيّة.

و تنسحب التغييرات نفسها على بئس [1] وهو مستعمل في الأصل بمعنى «افتقر» ثمّ أصبح بعد الإنحاء يفيد معنى الذمّ، فكلا الفعلين مرّ بالمسار الإنحائيّ نفسه وتطوّر من المعنى المعجميّ إلى المعنى النحويّ الخاصّ بالجهة التقويميّة.

ومن الحالات التي يلتقي فيها التعجيم والإنحاء نذكر حبّذا وهو من أفعال المدح وإذا أرادوا الذمّ أدخلوا عليه لام النفي. وحبّذا يتكوّن من حبّ وأصله حسب الأستراباذي (ج٤: ٢٥٥) « حبُبَ كظرف أي صار حبيبا فأدغم كغيره وألزم منع التصرّف لما ذكرنا في نعم وبئس». والأستراباذي يُحيل في كلامه السابق على موضع آخر من شرح الكافية يقول فيه بخصوص نعم وبئس: « وإنّما لم يتصرّف فيهما لكونهما علَمين في المدح والذمّ» (نفسه، ٢٣٩)، وكأنّه يقصد بالعَلَم العلامة الخاصة بالمدح والذمّ باعتباره إنشاءً لعمل لغويّ معبّر عن موقف المتكلّم في مقامات مخصوصة. والعلَم أيضا قد يعني المثل أو القالب[2] لأنّ هذه الأفعال «تلزم الإفراد والتذكير وإن كان المخصوص بخلاف ذلك [...] حبّذا أنتما خليليّ [...] وإنّما التزم ذلك لأنّه كالمثل والأمثال لا تغيّر» (همع، III: 30).

وهذه الوظيفة النحويّة الخاصة يترتّب عنها أيقونيّا استعمال خاصّ يجعل هذه الأفعال تفقد خصائصها التصريفيّة العاديّة فلا تستعمل إلا في الماضي مع المفرد.

وقد امتدّت القيود النحويّة إلى ذا فمُنع التصرّف مع مقولتي العدد والجنس فـ:

« ...لا يُجمَع ولا يؤنّث، بل يقال حبذا الزيدان، وحبّذا الزيدون ، وحبذا هند ولا يقال حبّ ذان ولا حبّ أولاء ولا حبّ تا لأنّه مبهم كالضمير في نعم وبئس فألزم الإفراد مثله» (نفسه، III :256).

وحبّذا في الأصل فعل وفاعل لكنّهما فقدا خصائصهما التصريفيّة وأصبحا معا بمثابة

١- بِئْس أصلها بَئِس.

٢- جاء في مقدمة مجمع الأمثال للميداني (١٩٥٥: ٥-٦) في تعريف المثل: « وحقيقة المثل ما جعل كالعلم للتشبيه بحال الأول» وجاء أيضا « المثل لفظ يخالف لفظ المضروب له [...] شبّهوه بالمثال الذي يعمل عليه غيره».

الأداة النحوية الجامدة المتمحّضة لوظيفة التعبير التقويم الإيجابيّ؛ ومن علامات الإنحاء أيضا إفراغ ذا من مضمونه الوظيفيّ الأصليّ فـ «خُلع منه الإشارة» (نفسه).

وخلاصة ما تقدّم أنّ المزج الذي تعرّض له المكوّنان هو ضرب من التعجيم يتجلّى في طريقة الرسم المتداولة (٩- ب)

(٩) أ- حبّ ذا ←ب- حبّذا

التي تعكس تغييرات تركيبيّة وتصريفيّة ودلاليّة حوّلت المركّب الحرّ مركّبا متكلّسا مقيّدا بشروط نحويّة تداوليّة وجعلته يضطلع بوظيفة المدح ويعبّر عن موقف جهيّ تقويميّ. وقد ترتّب عن تلك التغييرات إحداث وحدة وظيفيّة جديدة أثارت لدى النحاة إشكالا مقوليّا وإعرابيّا لخـّص الأستراباذي ملامحه فأشار إلى أنّ « تركّب حبّ مع ذا أزال فعليّة حبّ لأنّ الاسم أقوى» حسب البعض أو «أزال اسميّة ذا لأنّ الفعل هو المقدّم» (شرح الكافية،ج٤: ٢٥٦)؛ وهو خلاف يذكّرنا بالجدل التصنيفيّ الذي دار بين البصريّين والكوفيّين حول نعم وبئس وفعلي التعجب وكلّها وحدات معجميّة تعرّضت للإنحاء فتغيّرت خصائصها الصرفيّة والسياقيّة وكانت سببا من أسباب الالتباس في مستوى التصنيف المقوليّ.

وما يبرز أكثر مع حبّذا باعتباره فعلا غير طرازيّ هو تعرّضه للإنحاء والتعجيم في آن واحد وهذا ما يلخّصه تحليل السيوطي الذي نعيده مفصلا في ما يلي:

حبّذا أصله حبُب أي صار حبيبا [...] ثمّ أدغم فصار «حبّ» والأصح أنّ ذا فاعله ولا تتبع فتلزم الإفراد والتذكير وإن كان المخصوص بخلاف ذلك [...] حبذا أنتما خليليّ [...] وإنّما التزم ذلك لأنّه كالمثل والأمثال لا تغيّر (الهمع، III :30).

في قوله «أصله حبُب» إشارة إلى ما طرأ على الفعل من تحوّل إنحائيّ لاحقا؛ وفي تشبيهه حبّذا بالأمثال إشارة واضحة إلى ظاهرة تعجيميّة أصبحت تدرس حديثا تحت عنوان التكلس المعجميّ.

٥- خاتمة الفصل:

لقد خصّصنا فصولا من هذه الدراسة لبعض الظواهر الإنحائية انطلاقا من المعطيات الاختبارية المستمدّة من الفصحى ومن بعض اللهجات العربيّة. لكنّ اهتمامنا في هذا الفصل تركّز بالخصوص على ظاهرة التعجيم وعلى استعراض آلياتها من اشتقاق وإلصاق ونحت وتركيب. وقد عرّفنا بكل واحدة من تلك الآليات ووضّحناها في ضوء نماذج مناسبة من المعجم العربيّ. وقد كان استعراضنا لتلك المعطيات يدور في الغالب في إطار مفهوم التعجيم.

ولم تكن غاية هذا الفصل مقتصرة على التمييز بين ظاهرتيْ الإنحاء والتعجيم في اللغة العربيّة وإنّما تجاوزت ذلك إلى ما بينهما من تشابه وتقاطع. فكان التشابه واضحا بملاحظة خصائص المسارات التعجيميّة والإنحائيّة التي تبدو في مجملها عامّة مشتركة موحّدة الأهداف. فالغاية في كلتا الحالتين هي توليد الوحدات اللغويّة في إطار الاستعمال وتحت ضغط الاستجابة إلى الحاجات اللغويّة المستجدّة سواء في مستوى مضمون الرسالة اللغويّة وما تقتضيه من تعبير عن المفاهيم الجديدة أو في مستوى شكل الرسالة بإحداث أدوات تصوغ المضمون وتضبط دقائقه التعبيريّة.

فالاختلاف بين الظاهرتين مسيَّر بطبيعة الاختلاف بين المعجم والنحو. فللمادّة المعجميّة حاجيات غير حاجيات الجهاز النحويّ، وللوحدات النحويّة خصوصيات تميّزها عن مفردات المعجم شكلا ووظيفة. لذلك نلمس اختلافا نوعيّا صلب المسارين الإنحائيّ والتعجيميّ. لكن تلك الاختلافات النوعيّة لم تكن حائلا دون التقاء المسارات لأنّ بعض الوحدات اللغويّة يمكن أن تكون عرضة للتطور الإنحائي والتعجيميّ في آنيّة synchronie واحدة أو في آنيّات متعاقبة. فمثلما يمكن أن تتعرّض الوحدات المعجميّة للإنحاء يمكن أن تتعرض الوحدات النحويّة للتعجيم فتتطوّر وتصبح أدوات نحويّة مركّبة معبّرة عن مفاهيم نحوية أكثر تشعّبا.

ولمزيد توضيح العلاقة بين التعجيم والإنحاء عرضنا في هذا الفصل أمثلة توضّح مظاهر التقاطع بين الظاهرتين. وقد حلّل النحاة القدامى جوانب مهمّة منها بوسائلهم الخاصة وفي إطار الأنساق المعرفيّة المتوفّرة في عصرهم فكانت ملاحظاتهم خير منطلق لمن رام أن يقدّم قراءة معمّقة لجوانب مهمّة من اللسان العربيّ.

الخاتمة العامة

لقد أردنا لهذه الدراسة أن تكون مختصرة في غير إخلال، نافذة إلى عمق بعض الظواهر اللغويّة والمسائل اللسانيّة في غير إطناب؛ تُقدّم الإنحاء باعتباره ظاهرة تطوريّة منطلقها المعجم وهدفها النحو، وتعرض المفاهيم اللازمة لتشخيص الظاهرة وفي مقدّمتها مفهوم المعجم وأنواع الوحدات المعجميّة وآليات تكوينها، ومفهوم النحو وعلاقته بالمعجم من منظور بعض المدارس والمقاربات اللسانيّة.

ثمّ حاولنا في الفصل الثاني الوقوف عند ضبابية الحدود بين المعجم والنحو وفحص ذلك عن كثب من خلال العلاقة بين المقولات النحويّة والمقولات الوظيفيّة فأبرزنا حقيقة الاسترسال المقوليّ التي تتجلّى في المقولات شبه المعجميّة؛ وقد اعتبرنا هذين الفصلين التمهيديَّين ضروريَّين لفهم ظاهرة الإنحاء ووضعها في إطارها التطوريّ.

أمّا في الفصل الثالث فقد قدّمنا ظاهرة الإنحاء وعرضنا أبرز ملامح التراكم النظريّ الذي تحقّق في شكل فرضيّات ونظريّات إنحائيّة. وقد رأينا أن نؤجّل الخوض في مناويل الإنحاء إلى الفصل السادس بعد الفراغ من عرض جملة من المعطيات الاختبارية متعلّقة بإنحاء الأفعال، مستمدّة من المصنفات النحويّة وتحديدا من أبواب النواسخ وأفعال المدح والذم والتعجب؛ فخلصنا إلى اعتبار ما يعرف في التقاليد النحويّة بنقصان الأفعال مظهرا من أبرز مظاهر الإنحاء.

وقد تيسّرت لنا بعد عرض تلك المعطيات الاختباريّة إعادة ترتيبها في ضوء بعض المناويل الإنحائيّة. كما عرضنا في الفصل الخامس عيّنات من إنحاء الأسماء شملت معطيات من الفصحى ومن اللهجات العربيّة القديمة والحديثة تجسّمت من خلالها ظواهر إنحائيّة وتعجيميّة مختلفة.

وقد ثبت لنا من خلال الوصف التطوريّ لنماذج من المعجم العربيّ أنّ إنحاء الاسم شيء –وهو أعمّ الأسماء – يمكن أن يعتبر مثالا طرازيّا لإنحاء الأسماء؛ وأنّ إنحاء كان –وهي أمّ الأفعال– يمكن أن يعتبر مثالا طرازيّا لإنحاء الأفعال. ثمّ ختمنا الدراسة بتقديم التعجيم وآليّاته ومظاهر تعامله مع الإنحاء من خلال أمثلة مستمدّة من المصنّفات النحويّة.

وتجدر الإشارة– أخيرا– إلى أنّ أبرز ما يميّز هذه الدراسة – مقارنة بما أنجزناه سابقا

من بحوث- هو تحليل نماذج من معجم اللهجات العربيّة في الفصل الخامس المخصّص لإنحاء الأسماء. والقارىء لهذا الفصل يتبيّن له دون كبير عناء أنّ الفصحى واللهجات يكوّنان فضاء لغويّا واحدا وأنّ الفصحى واللهجات العربيّة بأنظمتها المتنوّعة متفرّعة عن أصل واحد.

ولم تكن دراسة اللهجات اختيارا مسبقا وإنّما هو واقع موضوعيّ قادتنا إليه طبيعة المعطيات اللغويّة وفرضته علينا طبيعة المبحث الإنحائيّ. فلم يكن من الممكن تجاهل اللهجات العربية ونحن ندرس بعض الظواهر التطوريّة المتعلّقة مثلا بإنحاء الاسم شيء. وقد عدنا إلى ما اعتبرناه أصولا مشتركة للكثير من المواد اللهجيّة وحاولنا بناء الأطوار الوسيطة الواقعة بين الأصل الأول المفترض والصورة المتأخرة المستعملة في اللهجات الحديثة مستعينين أحيانا بما توفّر من توثيق للعربية التي كانت مستعملة في الأندلس وصقليّة.

لقد قادنا الدرس الإنحائي إلى تتبّع أطوار الوحدات اللغوية عبر مسار احتمالي منطلقه العربية المشتركة ومنتهاه اللهجات المختلفة، فلم نتردّد في دراسة بعض الظواهر الإنحائيّة في اللهجات العربيّة متوخّين منهجا استرداديّا يعود بنا إلى المراحل الأولى لكلّ مسار تطوريّ. فكانت غايتنا علميّة لسانيّة خالصة اقتضتها طبيعة المبحث الإنحائيّ. لذلك لم نعتبر ما جاء في اللهجات فسادا ولحنا وإنّما اعتبرناه صورا من التطور اللسانيّ ساعدتنا على فهم الظاهرة الإنحائيّة في فضاء العربيّة بصرف النظر عن اختلاف المستويات اللغويّة.

ثبت المصطلحات (عربيّ-أجنبيّ)

conceptual metaphor	استعارة تصوريّة
noun schema	اسم خطاطيّ
clause	إسناد فرعيّ
canonique	أصليّ
resemanticization	إعادة الملء الدلاليّ
recategorization	إعادة مقوَلة
deontic	إلزاميّ
vocabulary	ألفاظ
iconic	أيقونيّ
iconicity of complexity	أيقونيّة التشعّب
iconicity of quantity	أيقونيّة الكمّ
lumper	تجميعيّ
layering	تراكب
syntax	تركيبيّة
conceptualization	تصوّر
idiom	تعبير اصطلاحيّ
lexicalization	تعجيم
spliter	تفصيليّ
figement	تكلس

spelling	تهجية
interface	تواجه
predictability	توقع
stem	جذع
homophone	جنيس صوتيّ
evaluative modality	جهة تقويميّة
extravagance	(حكمة) التفرد
conformity	(حكمة) المطابقة
idiomatic head	رأس اصطلاحي
inventory	رصيد المفردات
concatenative	سلسليّ
trait combinatoire	سمة توليفيّة
process	سيرورة
forme canonique	شكل أصليّ
formel	شكليّ
idiosyncratic	صيغة إفراديّة
adverb	مخصّص الفعل
Phrase (english term)	عبارة
lexie	عجمة
lexème	عجمم

item	عنصر معجميّ
verbe prédicatif	فعل حمليّ
light verb	فعل خفيف
verbe support	فعل عماد
decliticization	فكّ الاتصال
cortex	قشرة مخيّة
analogies	قياس
panchronique	لازمانيّ
I-language	لغة داخليّة
institutionalization	مأسسة
complexe	متشعّب
polylexicale	متعدّد العناصر المعجميّة
complex predicate	محمول مركّب
entrée lexicale	مدخل معجميّ
fusion	مزج
case assigner	مسند حالة إعرابيّة
opaque	معتّم
mental lexicon	معجم ذهنيّ
lexical	معجميّ
semème	معنم

contentive	مملوء معجميّا
modelization	مَنولة
resultatif	نتيجيّ
lexique-grammaire	نحو - معجم
construction grammar	نحو بنائيّ
gram(eme)	نحوم
grammaticality	نحويّة
degrammaticalization	نزع الإنحاء
demotivation	نزع الحافز
decategorization	نزع مقوليّ
evidentiality	وثوقيّة
unité lexicale	وحدة معجميّة

ثبت المصطلحات (أجنبيّ- عربيّ)

adverb	مخصّص الفعل
analogy	قياس
canonique	أصليّ
case assigner	مسند حالة إعرابيّة
clause	إسناد فرعيّ
complex predicate	محمول مركب
complexe	متشعّب
concatenative	سلسليّ
conceptual metaphor	استعارة تصوّرية
conceptualization	تصوّر
conformity	(حكمة) المطابقة
construction grammar	نحو بنائيّ
contentive	مملوء معجميّا
cortex	قشرة مخيّة
decategorization	نزع مقوليّ
decliticization	فكّ الاتصال
degrammaticalization	نزع الإنحاء
demotivation	نزع الحافز
deontic	إلزاميّ
entrée lexicale	مدخل معجميّ

evaluative modality	جهة تقويميّة
evidentiality	وثوقيّة
extravagance	(حكمة) التفرد
figement	تكلّس
forme canonique	شكل أصليّ
formel	شكليّ
fusion	مزج
gram(eme)	نحوم
grammaticality	نحويّة
homophone	جنيس صوتيّ
iconic	أيقونيّ
iconicity of complexity	أيقونيّة التشعّب
iconicity of quantity	أيقونيّة الكمّ
idiomatic head	رأس اصطلاحيّ
idiom	تعبير اصطلاحيّ
idiosyncratic	صيغة إفراديّة
I-language	لغة داخليّة
institutionalization	مأسسة
interface	تواجه
inventory	رصيد المفردات

item	عنصر معجميّ
layering	تراكب
lexème	عجمم
lexical	معجميّ
lexical (unité)	وحدة معجمية
lexicalization	تعجيم
lexie	عجمة
lexique-grammaire	نحو – معجم
light verb	فعل خفيف
lumper	تجميعيّ
mental lexicon	معجم ذهنيّ
modelization	منولة
noun schema	اسم خطاطيّ
opaque	معتَّم
panchronique	لازمانيّ
phrase (english term)	عبارة
polylexicale	متعدّد العناصر المعجمية
predictability	توقّع
process	سيرورة
recategorization	إعادة مقولة

resemanticization	إعادة الملء الدلاليّ
resultatif	نتيجيّ
semème	معنم
spelling	تهجية
spliter	تفصيليّ
stem	جذع
syntax	تركيبيّة
trait combinatoire	سمة توليفيّة
verbe prédicatif	فعل حمليّ
verbe support	فعل عماد
vocabulary	ألفاظ

قائمة المراجع

١-المراجع باللغة العربية:

- ابن الأنباري، عبد الرحمان أبو البركات، أسرار العربية، دار الأرقم، ط١، ١٩٩٩.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ٢٠٠٠.
- ــــــــــــــــ، التصريف الملوكي، مطبعة شركة التمدن الصناعية بالقربية مصر ، دت.
- ــــــــــــــــ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية.
- بن دخيل، جواد بن محمد، كان الزائدة، مجلة جامعة الملك سعود، م١٧، الآداب (١)، صص٢٧-٥٣.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط٢٠، دار التراث القاهرة ، دار مصر للطباعة.
- ابن مراد، إبراهيم، ١٩٩٧: مقدمة لنظريّة المعجم ، دار الغرب الإسلامي.
- ــــــــ ١٩٩٤: مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، ع ٩-١٠، جمعية المعجمية العربية بتونس.
- ابن منظور، محمد بن مكرم أبو الفضل، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د ت.
- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، د.ت.
- الأسترابادي، رضي الدين، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي.
- الإشبيلي، أبو محمد عبد الحق ، الجمع بين الصحيحين، دار المحقق للنشر والتوزيع، د ت.
- الجرجاني ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، العراق، ١٩٨٢.

- -----، العوامل المائة النحويّة في أصول علم العربيّة ، تحقيق البدراوي زهران، الطبعة الثانية ، دار المعارف مصر، د ت.
- الخفاجي، شهاب الدين، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، المطبعة الوهابية، د.ت.
- دي سوسير، فردينان ١٩٨٥: دروس في الألسنية العامّة، تعريب صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس- ليبيا.
- الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ٢، د.ت.
- الزبيدي، مرتضى، تاج العروس، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.
- الزجاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ط٢، ١٩٧٣.
- الزناد، الأزهر (٢٠١٤): اللغة والجسد، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق.
- سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى .
--السيوطيّ، جلال الدين، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، دار المعرفة لبنان، ط١، ١٩٩٦.
- -----------، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية،الكويت.
- الشاوش، زهير : مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله بن أحمد، المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٨١.
- الشريف، محمد صلاح الدين، ٢٠٠٢: الشرط والإنشاء النحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس.

- ------------------، ١٩٨٦: المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي، مجلّة المعجميّة، ع ٢، صص ١٥-٣٠.
- غريغوري، جورج، ٢٠١٢: الحروف العربية في اللهجة العربية المحكية في مديات (المحلمية)، «Symposium papers, Mardin, Basim – Yeri Tarihi, Mardin».
- الفاكهي، عبد الله، شرح كتاب الحدود في النحو، مكتبة وهبة، عابدين القاهرة، ط ٢، ١٩٩٣.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- اللحياني، سرور، ٢٠١٣: الرأسية العامليّة في اللسان العربي، مقاربة نحويّة لأشكال تمثيل البنى اللسانية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة.
- المبرّد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، جنة إحياء التراث الإسلامي، ط١، القاهرة، ١٩٩٤.
- المرادي، أبو محمد الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلميّة بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- المسعودي، عبد العزيز،٢٠١٣: المعاني الجهيّة والمظهريّة، بحث لساني في المَقْوَلة الدلالية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة، تونس.
- الميداني، أبو الفضل أحمد، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المطبعة المحمدية، ١٩٥٥.

٢- المراجع بلغات أجنبيّة:

- Aarts, B. & Denison ,D .Keizer E .and Popova ,G :2004 .Introduction, in Fuzzy Grammar ,Oxford University Press.
- Al Ekhnawy, K. &Ali, J.2011: ‘Arabi Liblib, Egyptian colloquial Arabic for the advanced Learner -2 ,Proverbs ,American University of Cairo.
- Batstone, R. 1994: Grammar, Oxford University Press.
- Bell, Melanie Schäfer, and Martin, 2016: Modelling semantic transparency, Morphology (2016) 26:157–199, Springer.
-- Ben Hamouda Rafik: Quelques aspects du figement en arabe la locution prépositive ,in Pedro Mogorrón Huerta ,Salah Mejri, Fijación ,desautomatización y traducción
- Bhattacharya, 2001 :Numeral/Quantifier-Classifier as a complex head ,in Corver, N. Riemsdijk, H.V.2001: Semi-lexical categories, the function of content words and the content of function words, Mouton de Gruyter, Berlin New York
- Brinton, L. & Traugott, E. C :2005 .Lexicalization and language change ,Cambridge University Press.
-- Brinton, 2011: The grammaticalization of complex predicates, in Narrog & Heine (editors), the Oxford Handbook of Grammaticlaization ,Oxford University Press.
- Bybee, J. Perkins, R .Pagliuca ,W :1994 .The Evolution of Grammar, Tense Aspect and Modality in the Languages of the world ,the University of Chicago Press.
- Boas, C. 2010: The Syntax- Lexicon continuum in Construction Grammar, A case Study of English communication verbs, in Belgian

Journal of Linguistics, 24, John Benjamins Publishing Company, pp 54-82.

- Bosch, S. Jones, J :2007. Towards Machine – readible lexicons ,in Nordic Journal of African studies.131-145 ,
- Butt, M. 2010 : The light Verb Jungle : Still Hacking Away, in Amberber & Backer, B &.Harvey M .Comlex predicates : Cross linguistic perspectives on event structures ,Cambridge University Press ,pp48.78 -
- Butt, M. & Geuder, W.2001: On the (semi)lexical status of light verbs in Corver, N. Riemsdijk, H. V. 2001: Semi-lexical categories, the function of content words and the content of function words, Mouton de Gruyter, Berlin New York.
- Bybee, J. Perkins, R. Pagliuca, W. 1994 : The evolution of grammar, Chicago University Press.
- Campbell, L :2001 .What is wrong with grammaticalization, Language Science ,Vol ,2-3 :23 .p.113-161
- Chomsky, N. 1975 .Reflections on Language. Pantheon Books, New York.
- :1965 ,--------------Aspects of the theory of syntax ,MIT Press.
- Cram, D. Robert Linn, A. Nowak, E. 1996 : History of Linguistics, Vol, 2 : From Classical to Contemporary Linguistics, John Benjamins Publishing Company
- Croft, W. 2010: The origins of grammaticalization in the verbalization of experience ,in Linguistics 48-1 (2010).
- ------------------------, 2001: Radical construction grammar, syntactic theory in typological perspective, Oxford University Press.

- Corver, N. Riemsdijk, H.V.2001: Semi-lexical categories, the function of content words and the content of function words, Mouton de Gruyter, Berlin New York
- Contini-Morava, E. & Tobin, Y. 2000: Between Grammar and Lexicon, J. Benjamins.
- Di Sciullo, A, M. & Williams, E. 1987: On the definition of word, (Linguistic Inquiry Monograph, 14), Cambridge, MIT Press.
- Essesy, M :2010 .Grammaticalization of Arabic Prepositions and Subordinators :A Corpus-Based study ,Brill.N V Leiden.
- Evans, N. and David W. 2000: In the mind's ear: The semantic extensions of perception verbs in Australian languages.
- Fischer, O & .Perridon ,H .Norde ,M :2004 .Up and down the Cline-the nature of grammaticalization ,Benjamins Publishing Company.
- Gatt, Albert, :2004 regular and generic Possessives ,in J.Y.Kim, B.Partee ,Y.Lander eds .Possessive and Beyond :Semantics and Syntax ,Amherst ,UMOP.29 ,
- Givon, T. 2001: Syntax, John Benjamins Publishing Company.
- Grigore, G. 2002 : Ku- un prefixe temporel dans l'arabe mardinien, in Youssi et alii eds, Rabat.
- ---------------------------, 1999 : Ka a temporal prefixe in Mardini Arabic derived from the verb Kana (to be), Hawliyyet of the faculty of arts, University of Balamand.
- Grimshaw, J. Mester, 1988 : Light Verbs and θ-Marking, Linguistic Inquiry, Vol. 19, No. 2 (Spring, 1988), pp. 205-232 Published by: The MIT Press.

- Goldberg, A. 2003: Constructions: A new Theoretical Approach to language, in Trends in Cognitive Sciences, Vol .7, N°5, pp219-224.
- ------------------, 1995: Constructions: A construction grammar Approach to argument structure, the University of Chicago Press.
- Guillaume, Gustave ,1938 : Théorie des auxiliaires et examen des faits connexes, BSL.
- Haider, H. 2001 : Heads and selection, in Corver & Riemsdijk eds, Semi-lexical categories ,Berli ,Mouton de Gruyter
- Hansen, B. & Drobnjakovic, A. 2010: Polish in the light of Grammatialization Theory, in Cognitive studies, SOW Publishing House, Warsaw , pp35- 51.
-Haspelmath ,M :1999 .Why is grammaticalization irreversible ?in Linguistics ,37-6 Walter de Gruyter ,p.1043-1068
- Heine ,B. 2004: Grammaticalization , in Brian D. Joseph and Richard D. Janda, The Handbook of Historical Linguistics, Blackwell Publishing.
- --------------, 2002: On the role of context in grammaticalization, in Wischer & Diewald, new reflections on grammaticalization, Benjamins Publishing Company.
- ----------------, 1997. Possession: Cognitive Sources, Forces and Grammaticalization. Cambridge: Cambridge University Press.
- Heine, B & Kuteva ,T :2012 .Grammaticalization theory as tool of reconstructing language evolution ,in Tellerman,M & . Gibson ,K: .The Oxford Handbook of Language evolution ,OUP.512-517 ,
- --------------------, 2002: World Lexicon Grammaticalization, Cambridge University Press.

- Heine, B. & Narrog, H. 2011: The Oxford Handbook of Grammaticalization, Oxford University Press.
- Heine, Bernd, Ulrike Claudi, and Friederike Hünnemeyer. 1991. Grammaticalization :A conceptual framework .Chicago :University of Chicago Press 328 .pages.
- Hensen, M. 2011: Negative Cycles and Grammaticalization, in Narrog & Heine, The Oxford Handbook of Grammaticalization, Oxford University Press.
- Himmelmann, N, 2004: Lexicalization and Grammaticalization: Opposite or Orthogonal? in Bisang, W. Himmelmann,N ; Wiemer,B, What makes grammaticalization : A look from its fringes and its components, Mouton de Gruyter
- Hoey, M. 2005: Lexical Priming: A New Theory of Words and Language, Routledge.
- Hopper & traugott, 1993: Grammaticalization ,Cambridge University Press.
-- Jespersen, O :1961 /1954 .A modern English Grammar ,Part VI, Morphology ,Bradford &Dickens Drayton House ,London.
- Kabata, K. 2013: Goal- source asymmetry and crosslinguistic grammaticalization patterns: a cognitive- typological approach, Language Sciences 36, 78-89.
- Kempson, R.M.2006: Architecture of Grammar, in Concise Ensyclopedia of philosophy of language and languistics, Elsevier.
- Klausenburger, J. 2000: Grammaticalization, Studies in Latin and Romance morphosyntax, John Benjamin.
- Kleiber, G. 1989 : Mais à quoi sert le mot chose, Langue française, n°73,109-127.

- ---------------,1987: Une leçon de chose : Sur le statut du mot chose, in La reference : Points de vue linguistique et logique, Travaux du centre de recherches sémiologiques n° 53, pp.57-75.
- Lakoff, G. Johnson, M. 1980 /2008: Metaphors We Live By, University of Chicago.
- --------------------------, 1999: Philosophy in the flesh: the embodied mind and its challenge to western thought. New York: Basic Books.
- Langacker, R. W. 1988: A usage- based model, in Brygida Rudska ed. Topics in cognitive Linguistics, 127-161, John Benjamins.
- --------------------, 1987, Foundations of cognitive grammar, Vol .I, Theortical Prerequisites, Stanford University Press.
- LaPolla, Randy, 1994: Parallel Grammaticalizations in Tibeto-Burman Languages: Evidence of Sapir's 'Drift', Linguistics of the Tibeto-Burman Area, Volume 17 :1, Spring 1994.
- Lehmann, Christian, 2002: Thoughts on grammaticalization
- http://www.christianlehmann.eu/publ/ASSidUE09.pdf
- Lepinski, E. :2001 Semitic languages Outline of a comparative grammar ,Peeters,
- Lyons, J. 1990 : Sémantique Linguistique, Librairie Larousse, Paris.
- Malmberg, B .Histoire de la linguistique :1991 ,De Sumer à Saussure, PUF.
- Marcello-Nizia, C : 2006 .Grammaticalisation et changement linguistique ,De Boek.
- Mardale, A. 2011: Prepositions as semi-lexical category, Bucharest Working Papers in Linguistics.
- Martinet, A. 1961: élément de linguistique générale, collection

Aramand Colin, Paris.

- Meillet, A. 1912 : L'evolution des formes grammaticales, Scientia, (Rivista di Scienza), Vol.XII (1912), n° XXVI, 6.
- Mihatsh, W :2009 ,Nouns are Things :Evidence for a grammatical metaphor in Panther & Thornburg &Barcelona :Metonymy and Metaphor in Grammar ,John Benjamin.
- Muriel, N.2009: Degrammaticalization, Oxford University Press.
- Muller, S :2007 .The mental Lexicon ,Grin Verlag.
- Narrog, H. & Heine, B. 2011: The Oxford Handbook of grammaticalization, Oxford Universiy Press.
- Neef, M. & Vater, Heinz, 2006: Concepts of lexicon in theoretical linguistics, in Wenderlich, D. Advances in the Theory of the Lexicon, Mouton de Gruyter.
- Niemeier, S. 2000/2003: Straight from the heart – metonymic and metaphorical explorations, in Barcelona, A., : Metaphor and Metonymy at the Crosswords: A Cognitive Perspective ,Walter De Gruyter.
- Nübling, D. / Szczepaniak, R. 2009 : Religion+s+freiheit, Stabilität+s+pakt und Subjekt(+s+) pronomen : Fugenelemente als Marker phonologischer Wortgrenzen, Sonderdrucke aus Studien zur Fremdwortbildung, Herausgegeben von Peter O. Müller, in Georg Olms Verlag,Hildesheim · Zürich · New York.
- Panther, K .U & .Radden G :1999 .Metonymy in Language and Thought ,John Benjamins B.V.
- Pinker, S. 2000: Words and Rules: The ingredients of language, Harper collins.

- Pollok, J-Y : 1998 ,Langage et cognition : Introduction au programme minimaliste de la grammaire générative ,PUF ,Paris.
- Pushpinder Syal & Jindal, 2OO7: An introduction to linguistics: Language, Grammar and Semantics, New Delhi.
- Pustejovsky, J. 1995: The generative Lexicon, MIT Press, Cambridge.
- Ross, J.R. 1973, Nouniness, In Aarts et alii, Fuzzy grammar a reader, Oxford Univesity Press.2004 ,
- Saint-Gelais, Y. 1994: La subduction, un concept opératoire? Cas de la métaphore adjectivale, Langues et Linguistique, n° 20, Faculté des Lettres Université Laval, Québec, Canada.
- Sapir E. 1921. Language: An Introduction to the Study of Speech, Cambridge Library Collection.
- Sottile, Roberto, 2013: Il « Siculo Arabic » e gli Arabismo Medievali e moderni di Sicilia, in BOLLETTINO Centro di Studi Filologici e Linguistici Siciliani, Palermo, n° 24.
- Stolz, T :2011 ,The possessive relative clause in Maltese ,in Caruana S & .Fabri ,R .Stolz ,T .Variation and change the dynamics of Maltese in Space time and Society ,…Academie Verlag.
- Talmy, L. 2000: Toward a Cognitive Semantics, Vol.I, Concept Structuring Systems, MIT.
- Trousdale, G. Norde, M .2012: Degrammaticalization and Constructionalization: Two case studies, Language Sciences 36 (2013) 32-46.
- Vanhove, M. Miller, C. Caubet, D. 2009 : The grammaticalization of modal auxiliaries in Maltese and Arabic vernaculars of the Mediterranean area, in Van der Auwera, Grammaticalization of modal particles , Mouton de Gruyter ,pp 325-362.

- Welmsen, D :2013 .The interrogative origin of the Arabic negator-Š :Evidence from copular interrogation in Andalusi Arabic ,Maltese, and modern spoken Egyptian and Moroccan Arabic ,in Journal of Arabic Linguistics .58 ,Harrassowitz Wiesbaden.
- Wischer, I. Aspect of grammaticalization : Current Resourses and future Prospects, https://ir.lib.hiroshima-u.ac.jp/files/public/31377/20141016181312660888/HiroshimaStud-EnglLangLit_55_1.pdf
- Wischer I, Dewald, G :2002 .New Reflections on Grammaticalization, John Benjamins Publishing Company.
- Wulff, S. 2013: Words and Idioms, in Hoffmann, T. & Trousdale, G. The Oxford Handbook of Construction Grammar ,Oxford University Press.
- ----------------------, 2012 : Idiomaticity, in Peter Robinson eds, The Routledge Encyclopedia of Second Language Acquisition, London ,Routledge, 291- 293.
- Wunderlich, D. 2006: Advances in the theory of the lexicon, Walter de Gruyter.
- Zanned, Lazhar, From Deixis to Grammar: The Case of the Element ‘Ta’ in Arabic (October 8, 2013). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2337745 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2337745

فهرس الكتاب

دراسات ١٥

التطـــوّر اللـغـويّ بين المعـجـم والنحــو

بحث لسانيّ في ظاهرة الإنحاء

يعمل مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية على تعزيز خدماته في المجالات المتنوعة لخدمة اللغة العربية وعلومها، إذ ينطلق من رؤية موحّدة في أعماله عامة - ومنها برنامج النشر - وذلك بأن يطلق برامجه ودراساته في المجالات التي تفتقر إلى جهود نوعية، أو التي تحتاج إلى تكثيف العمل فيها.

ويجتهد المركز في انتقاء الكتب التي تصدر ضمن هذه السلسلة، بأن تكون مضيفة إلى حقلها المعرفي، ومفتاحا للمشروعات العلمية والعملية، ومحققة لتراكمٍ معرفيٍّ مثرٍ.

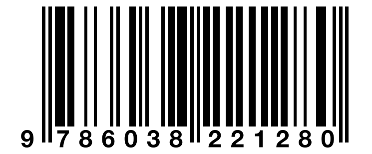
وإذ تشيد الأمانة العامة في المركز بجهد مؤلف الكتاب، تأليفًا، وتصحيحًا لمسوداته، ومراجعةً للطباعة، فإنها تدعو الباحثين كافة من أنحاء العالم إلى المساهمة في هذه السلسة، لتتكامل مع سلاسل المركز العلمية الأخرى.

ويسعد المركز بالعمل مع المؤسسات والأفراد المختصين والمهتمين في خدمة لغتنا العربية، وتكثيف الجهود والتكامل نحو تمكين لغتنا، وتحقيق وجودها السامي في مجالات الحياة.



ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف: ٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa




9 786038 221280